

الطاقة والحياة

العدد التاسع عشر - تشرين الأول - ٢٠١٣ مجلة شهرية مختصة بمجال الطاقة - معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١١٤٠

« المالكي يفتح حقل الغراف
النفطي في الناصرية

« مجلة الطاقة والحياة تفتح ملف الطاقة مع ..

د. حسين الشهرستاني

« لعبيبي : العراق سيخزن ٤ ملايين برميل من
الخام في كوريا الجنوبية

« العراق يبلغ (BP) و (SHEL)
بإعطاء الغاز أولوية قصوى

تظاهرات ضد شيفرون
في دهوك

« البهادلي :

نسعى لإنتاج مليون برميل نفطي
خلال الأربع سنوات القادمة

يتروئك تفوز بعقد خدمة
هندسية بقيمة ٩٠ مليون دولار
في حقل بكرة







أول الكلام

الصناعات الاستخراجية خطوات عراقية طموحة

المهندس : صلاح مهدي عمران

ساهمت صناعة النفط في العراق بشكل محوري في بلورة الانتعاش الاقتصادي الذي يتمتع به العراق منذ نشأة الدولة وارساء مفاصلها مطلع القرن الماضي وحتى الان، على الرغم من مرور حقبة طويلة رزحت تلك الصناعة تحت هيمنة القرار السياسي غير المدروس، وهيمنة الحكام الاستبداديين على موارد تلك الصناعة فضلا عن توظيف مداخلها الضخمة في شؤون لم تعد على البلاد والعباد سوى بالويل والثبور كما يعلم الداني والقصبي.

الا ان ما يبعث عن التفاؤل هو السياسة التي تتبعها وزارة النفط العراقية في تطوير هذا القطاع بما ينسجم مع طموح ورغبات الشعب العراقي في التنمية والتطور وتحسين المستوى المعيشي لعموم افراد الشعب، بعد ان انعكست السياسات الناجمة بشكل جلي على المداخل النقدية والميزانيات السنوية التي تقرها وزارة التخطيط والجهات التشريعية.

وتعد الخطط المقررة لإدارة ملف النفط، وتحديد سياسة الصناعات الاستخراجية، وما واكبها من شفافية ونزاهة يقر بها مختلف المراقبين، مدعاة اطمئنان وارتياح لدى الجهات المحلية والدولية على حد سواء، بعد ان نجحت في وضع قطار صناعة النفط على الطريق، ورسم الخطوط العريضة لتلك الصناعة بأسلوب مهني فاق التوقعات، مقارنة بالنتشر الملموس على صعيد العملية التنموية لبقية القطاعات الحكومية التي تشرف عليها وزارات الدولة الاخرى.

اذ يتوقع ان تقفز معدلات التصدير خلال السنوات القليلة القادمة في حال الاستمرار على النهج المتبع في ادارة ملف الصناعات الاستخراجية الحالي الى معدلات قياسية تضع العراق في صدارة الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم، وهو ما دفع بالعديد من الحكومات والدول الى تمهيد السبل للتعاون الوثيق أملا في مشاركة شركاتها النفطية في عقود الخدمة والتنقيب داخل العراق.

وبناء على ذلك يتوقع خبراء الاقتصاد الدوليين ان يكون العراق الدولة الاقتصادية الاولى في المنطقة، بالرغم من الاوضاع الامنية المقلقة، ويبني الخبراء توقعاتهم على مسار عمليات تصدير النفط واستخراجه والكفاءات المشجعة التي تدير هذا المرفق الحيوي في بغداد.



رئيس مجلس الادارة
المهندس : صلاح مهدي عمران

رئيس التحرير
بادي شلال

معتدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١١٤٠

تسلسل المواد في المجلة يخضع لاعتبارات فنية ترحب المجلة بالمقالات والبحوث ذات العلاقة بمسار المجلة يفضل ان تصل المواد منضدة (مطبوعة) بواسطة الوسائل المعروفة للمجلة الحق في اعادة صياغة وتصحيح المعلومات التي ترد في المقالات

mobile : ٠٧٧٠٣٨٦٩٣٦٩

email : energy_life12@yahoo.com

للاعلان والاشتراك
في مجلة الطاقة والحياة

email : energy_life12@yahoo.com

mobile : 07703869369

بعد الأنكماش الرهيب الذي تعرض له الأقتصاد العراقي نتيجة للسياسات اللامسؤولة التي اتبعها المقبور صدام منذ صيف ١٩٧٩ ولغاية سقوط نظامه في نيسان ٢٠٠٢، ومن ثم التحول الديمقراطي الذي شهده العراق برزت العديد من المشاكل منها قانون النفط والغاز وقضية الحقول المشتركة بيننا وبين الكويت وايران وتراخيص العقود النفطية العراقية اضافة الى شحة الطاقة الكهربائية وتحول العراق الى دولة ريعية بامتياز واعتماد الحكومة العراقية على ما يوجد به القطاع النفطي من عوائد مالية، غير مأمونة وغير مستقرة ..

اسئلة تداخلت بمحاور حملناها معنا ونحن ندخل مكتب النائب الشهرستاني لنبحث ونستقصي عن الاجابة

أجرى الحوار : رئيس التحرير



مجلة الطاقة والحياة تفتح ملف الطاقة مع نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة

د. حسين الشهرستاني

« باب الاستثمار للقطاع الخاص العراقي والاجنبي مفتوح لبناء محطات كهربائية

في مسودة ٢٠٠٧ وتحديثها وتطويرها على أساس التطور الذي حدث في الصناعة النفطية العراقية وعقود جولات التراخيص التي ابرمت وعليه تم عرض مسودة منقحة من القانون ولجنة الطاقة أقرتها ورفعتها على مجلس الوزراء والمجلس اقرها وفي قرار مجلس الوزراء الفى جميع المسودات السابقة وأعتبر هذه المسودة الجديدة المنقحة هي المسودة الوحيدة المتبناة من قبل مجلس الوزراء

مجلس النواب لم تشرع ومضى اكثر من ست سنوات ومن ثم لجنة الطاقة في مجلس النواب اجتهدت ووضعت مسودة اخرى وهذا بصراحة ليس من حقها لأنه ليس من حقها مشاريع القوانين وان بموجب الدستور وحكم المحكمة الاتحادية يجب أن يأتي من مجلس الوزراء فعرضوا مسودة مضررة جدا بمصالح العراق وحاولوا أن يمرروها ولكن فشلت في المناقشة بمجلس النواب ومن ثم رأّت وزارة النفط إعادة النظر

• قانون النفط والغاز

سؤالنا الاول كان حول مسودة قانون النفط والغاز والتي قدمت منذ عام ٢٠٠٧ وتوالت عليه الصراعات السياسية ما مصير هذا القانون ؟ اجابنا عليه د. حسين الشهرستاني قائلا :

القانون بصراحة لا جديد فيه لأن المسودة التي اقرها مجلس الوزراء في شباط ٢٠٠٧ وارسلها الى

« عقود الخدمة مع الشركات الاجنبية تضمن

حق النفط للشعب

• عقود الخدمة والمشاركة

عقود الخدمة والمشاركة التي تم توقيعها من اغلب الدول ماذا عنها واين نقاط القوة التي سيستفاد منها القطاع النفطي في العراق؟ اجاب د. حسين الشهرستاني قائلا :

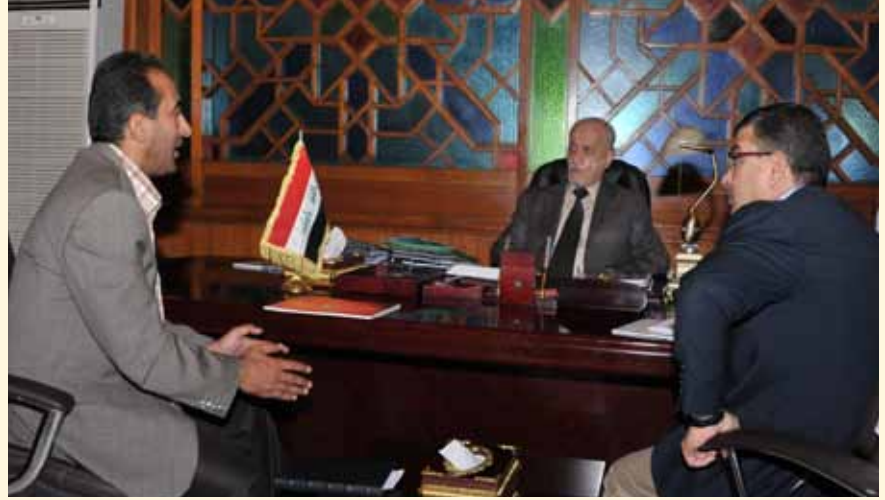
هناك فرق كبير بين عقود الخدمة وعقود المشاركة التي تم توقيعها من ضمنها الدول اليسارية مثل ليبيا في زمن القذافي وسوريا وفنزويلا والذي ميز العقود العراقية مع هذه الشركات اننا التزمنا بنص دستوري الذي ينص على ان النفط والغاز ملك للشعب العراقي وعليه لا يستطيع لأحد غير عراقي ان يشارك العراقيين بنفطهم او بغازهم لذلك وجهنا دعوات للشركات الاجنبية بأن العراق بحاجة الى عقودكم وخبراتكم واستثماراتكم ولكن نعطيكم اجرا على خدماتكم حتى يبقى النفط والغاز للشعب العراقي ، وطبعاً الشركات النفطية العملاقة بصراحة غير معتادة على هذا النوع من التعامل وهي رافضة لهذا المبدأ ولكننا لدينا قطاعة ان ضخامة الاحتياطي النفطي في العراق والذي يقابله حاجة العالم لهذا الاحتياطي لا يمكن الاستغناء عنها ولذا لا خيار لديهم الا العمل معنا والقبول بشروطنا ونحن ماضين في هذا ومن المؤكد ان هذا الموضوع اعطى للعراق التميز في العقود النفطية التي تخص الخدمة للحفاظ على الثروة بالأجر الأدنى والان يجري تنفيذها بهمة عالية و كل الشركات ملتزمة ما عدا الشركة الانغولية التي تكتت بسبب الوضع الأمني في المنطقة المكلفة للعمل بها وبدأت هذه الحقول تنتج حالياً ."

• الغاز المحروق هدرا

الغاز المحروق والذي سبب خسائر كبيرة لهذه الثروة مع العلم ان هناك تعاقدات كبيرة مع شركات عظيمة في هذا الجانب ؟

ان حرق الغاز في العراق ابتدأ مع بداية الانتاج الاول للنفط وها هو الان عمره اكثر من ثمانين سنة وهذا لا يعني ان حكومتنا الحالية لها تقصير في هذا الجانب بل حتى الحكومات السابقة لم تستطع وقف هذا الحرق او الاستفادة منه لان ذلك يعني ايقاف الانتاج النفطي وكذلك عملية معاملة الغاز في محطات الغاز والشركات النفطية والبتروكيمياية .

كما ان معاملة الغاز من العمليات المكلفة جدا والتي تحتاج الى خبرة وايد عاملة كبيرة ووقت واحيانا تحتاج



اشترطنا في عقود جولات التراخيص أن أي مهمة من هذه المهام تستطيع أي شركة عراقية أن تقوم بها فلها الافضلية على الشركات الاجنبية .

• فرق الراتب والامتيازات

كوادر شركات القطاع الخاص والتي تعمل على تأهيلها دائما تشكو من مشكلة هجران هذه الكوادر لها بعد ان تقوم بتدريبهم لتلتحق بشركات اجنبية بسبب فرق الراتب والمخصصات . حول امكانية تشريع قانون بهذا الخصوص اجابنا د. حسين الشهرستاني قائلا :

هذه المشكلة لا تعاني منها فقط شركات القطاع الخاص في العراق بل حتى شركات القطاع الحكومي التي يستقيل كوادرها نتيجة حصوله على فرصة عمل براتب اكبر لدى شركات وبلدان اجنبية ، وبالنتيجة نحن نعيش في نظام ديمقراطي وهذا النظام يحترم قرار الانسان في العمل ولا تستطيع الحكومة ولا اي طرف اخر ان يسلبه هذا الحق ولذا انا اجد ان هذه القضية اخلاقية فالشركة التي تدرّب كادرها وتتعب في سبيل ان تزيد من قابلياته وقدراته المهنية المفروض من هذا الكادر ان يحترم هذه المسألة وان يكون لديه ولاء لهذه الشركة وعلى الاقل للعمل فترة زمنية في سبيل ان تستعيد هذه الشركات الاموال التي تم صرفها وانا بالحقيقة ادعو الى دراسة التجربة اليابانية وهذه التجربة عندما يقوم اي شخص بالتخرج من معهد بسيط ويدخل في احدى الشركات اليابانية فإنه لا يقوم بتبديلها حتى وان خسرت وعليه استطاعوا بهذا الالتزام الاخلاقي ان ينهضوا باقتصاد البلد بهذا الشكل الملتف للنظر."

• النفط والقطاع الخاص

دور القطاع الخاص في الصناعات النفطية مع العلم ان هذه الشركات لم يكن لها دور في زمن النظام السابق كما ان هناك الكثير من الشركات العراقية لها القدرة على الدخول ومناقسة الشركات الاستثمارية ؟ حول هذا السؤال اجابنا د. حسين الشهرستاني قائلا :

عندما نتكلم عن مجال الطاقة ومجلتكم هي الحياة والطاقة لا تقتصر فقط على النفط وانما هناك الغاز والكهرباء والموارد المائية والعلوم التكنولوجية فالطاقة اوسع بكثير بالنسبة لتطوير نبدأ من تطوير الحقول النفطية وعندما نتكلم حتى عن حقول النفط الى الحقول النفطية نبدأ من المصافي الى الصناعات النفطية المختلفة بالنسبة الى تطوير الحقول هذه لا نستطيع أن نقوم بها كمشروع متكامل سوى شركات النفط العالمية العملاقة لسببين السبب الاول - هو حجم المشروع لأن هذه يكون بمليارات الدولارات ثانيا- للخبرة المطلوبة لأن هذا المجال أي مجال تقني آخر يتطور باستمرار وهذه الشركات لديها امكانيات فنية عالية ومعاهد الدراسات والتطوير .. فمثلا حقل صغير كحقل الغراف تم صرف عليه لحد الان مليار دولار من قبل تلك الشركات فلما نتكلم على حجم العمل لا توجد الحقيقة شركات وطنية بهذه القدرة المالية او المعرفة الفنية الكافية والان اشترطنا في عقود جولات التراخيص على هذه الشركات النفطية العملاقة لان هذه الشركات لا تنفذ بنفسها وانما تتعاقد مع شركات لحفر الابار مع شركة لاستصلاح ابار وشركة ثالثة لم أنابيب مع شركة رابعة لوضع خزانات وأمثالها ونحن

◀ مجلس الوزراء يعمل في تشريع قانون الطاقة الذرية لاستخدامه في الاغراض السلمية

هذه الحقول بصيغة مشتركة مع الجيران في استثمار هذه الحقول ضمن اتفاقية موحدة بما يسمح به العرف العالمي عندما يكون هناك حقول نفطية مشتركة حيث يتم الاستعانة بشركات عالمية لدراسة هذا الحقل وكمية انتاجه وكمية الاحتياطي بناء على ذلك يتم الاتفاق على نسبة الحقل ضمن الاراضي ومن ثم يتم تقسيم الحقل او يتم الاشتراك في الحقل من قبل الدولتين بأفضل الطرق وانسبها وهذا افضل للطرفين ، كما اننا نملك عدة عقود مع كل من ايران والكويت والتي عملنا على تطوير اجزاء من بعض الحقول المشتركة خلال هذا العام ونحن نأمل بالإنتاج من خلال جولات التراخيص الثالثة والرابعة والخامسة والتي بلغت المشاريع النفطية الانتاجية ذروتها وتم اجراء العشرات من العقود والتوقيع عليها خلال جولات التراخيص التي عكست نموا مزدهرا في الاقتصاد العراقي تمثل في رسم خطط تنموية مستقبلية تؤدي الى تطوير قدرات الاقتصاد العراقي وتنهض به نحو الافضل ."

من ايران والكويت والتي تخص الحقول النفطية المشتركة تحدث د. حسين الشهرستاني قائلا :

" لا يمكن ان ننظر عن ان النافذة البحرية للعراق ضيقة باعتبار موقعنا البحري محصور من ناحية الشرق والغرب لذلك كان هناك جملة من القرارات المعقدة التي حالت دون توقيع هذه العقود مسبقا منها توجيهات الامم المتحدة والفصل السابع والبروتوكولات القديمة ولكن الحمد لله بعد ان تم حسم هذه الملفات من قبل الجانب العراقي وخرجنا من الفصل السابع عملت وزارة النفط والاتفاق مع الكويت وايران لتثبيت الحدود النفطية والحقوق الاقتصادية بيننا وبينهم وخاصة بعد وجود عدد من المؤشرات التي تؤكد وجود كميات من الذخائر الهيدروكربونية في شمال الخليج في المنطقة التي تقع بامتداد الجرف القاري الاقتصادي العراقي والتي تتداخل مع الكويت وايران ونحن الان نتوقع كيفية تطوير

الى ايقاف الانتاج ، والعراق بذل جهدا كبيرا في هذا المجال ولكنه لم ينجح في السيطرة على الغاز المحترق وانا شخصيا بذلت جهودا كبيرة مع خرائطنا منذ ان توليت وزارة النفط عام ٢٠٠٦ ولحد ٢٠٠٨ ولكن للأسف لم نحقق قفزة نوعية فيما يخص معاملة الغاز المحروق ، فكوادرننا ليست قادرة بإمكانياتها الحالية وخاصة اننا لا نملك معامل والتي اغلبيتها تم تدميرها بفعل الحروب لذلك لجأنا الى اكبر شركة عالمية للتعاقد معها في هذا الخصوص وتم تأسيس شركة غاز البصرة وهذه الشركة واجبها ان تأخذ الغاز المحروق من الحقول القديمة كحقول الرميلة والزيبر وتعمل على معاملة هذا الغاز ويتم تسليمه للشركة الوطنية لإنتاج الطاقة ليتم الاستفادة منه كوقود لمحطات الكهرباء وفعلا بدأ العمل وفق ذلك

• جولات التراخيص البحرية

حول جولات التراخيص التي تم عقدها مع كل





الكهرباء تم دراسة هذا الموضوع من قبلها وقامت بدعوة مجالس المحافظات من اجل تحديد حاجة كل محافظة من الطاقة ومراكز التوزيع التي ستتم حسب الحاجة لهذه الطاقة ."

• الطاقة النووية في العراق

حول استخدام ملف الطاقة النووية في العراق للأغراض السلمية بهذا الخصوص اجاب الشهرستاني :

من المؤكد اننا كنا من الدول العربية السبابة في الاهتمام بملف الطاقة النووية والان مجلس الوزراء يعمل في تشريع قانون الطاقة الذرية لاستخدامه في الاغراض السلمية اما المراكز القديمة لمناطق الطاقة النووية في التوثيق فمن المعروف فقد تم تدميرها بالكامل والان الدولة بصدد تنظيف هذه المناطق من المصادر المشعة والتخلص منها ."

سنوات ولذا قررنا دعوة المستثمرين للعمل

• الكهرباء ومجالس المحافظات

وعن توزيع الطاقة الكهربائية عن طريق مجالس المحافظات والمحافظات اجابنا الشهرستاني حول جدوى هذه المحاولة وانعكاساتها على حل معاناة المواطن قائلا :

الكهرباء تمر بثلاث مراحل انتاج ونقل ومن ثم توزيعها في مناطق الاستهلاك سواء كانت مدن او مناطق صناعية وفي العالم عموما شبكات الانتاج للطاقة الكهربائية تبقى من مهمة وزارة الكهرباء حصريا وهي تمثل نوعا من الامن الوطني للمواطن خوفا من مزاجية القطاع الخاص والمستثمرين لذلك تبقى شبكة الانتاج والنقل محصورة ضمن الحكومة ووزارة الكهرباء اما قطاع التوزيع فمن الممكن تحويله للقطاع الخاص ومجالس المحافظات كما ان وزارة

• الكهرباء وشركات القطاع الخاص

ما مدى جدية وزارة الكهرباء في فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص حول توزيع الطاقة الكهربائية

بالفضل وزارة الكهرباء ابلغت المواطنين ان فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص العراقي والاجنبي مفتوح لبناء محطات كهربائية وبيعها للشركة الوطنية حيث كان هناك رغبة من المستثمرين العراقيين للمشاركة بهذا المشروع ورحبنا بهم والان يتم التهيئة لهذا الموضوع وغايتنا انتاج الطاقة الكهربائية بنجاح طاقة وطبعاً

هذه التجربة تعتمد على توفير الغاز لهذه المحطات وباعتبار العراق لا يملك هذه الكميات من الغاز لتلبية وسد هذا الطلب لذا لا بد من استيراده من الخارج الى ان تطور الغاز العراقي حتى تسد الطلب ولذا نجاح هذه المشاريع تعتمد على حصول الغاز من ايران لبضعة





المالكي يفتتح حقل الغراف

(بتروناس الماليزية وجابكس اليابانية) تعهدتا برفع

انتاجه الى ٢٣٠ برميل يوميا

واكد " أن محافظة ذي قار تحتاج الى المزيد من التطور والبناء ، داعيا الى تشكيل شركة نفط ذي قار لكي تنهض بالمشاريع النفطية القائمة في المحافظة . واكد ايضا " على دعم الشركات العاملة في العراق ، داعيا جميع الشركات الى الالتزام بمواعيد

الانجاز وأن تكون شريكة في عملية البناء والاعمار ..

ووصل رئيس الوزراء نوري المالكي الى مدينة الناصرية لافتتاح حقل الغراف النفطي يرافقه نائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير النفط عبد الكريم لعيبي.

افتتح رئيس الوزراء نوري المالكي حقل الغراف النفطي المنفذ من قبل اتحاد شركتي بتروناس كاريجالي وجابكس وبمعدل انتاج ٥٠ الف برميل يوميا . وقال المالكي في كلمة بحفل الافتتاح :نحن نفتتح هذا المشروع لنعطي رسالتين الاولى للداخل بأننا استغنينا استثمار ثرواتنا بالشكل الصحيح والرسالة الثانية مفادها ان العراق دولة من بين ١٠ دول تمتلك ثروات كبيرة وقادرة على البناء والتطور ، مؤكدا ان عملية البناء والاعمار تتطلب ارادة شعبية وسياسية صلبة تساعد في عملية البناء والاعمار .

واضاف : ان هذه المنطقة عانت من الاهمال والخراب ويات لزاما علينا انصافها ، مشيرا الى ان هذا الحقل لايمثل قضية انتاج بل سيعكس حالة من التطوير والخبرة والخدمات التي سترافق عملية الانتاج .



النفطي في الناصرية

٢٠ كم الى الشمال من مدينة الناصرية والذي من المتوقع أن ينتج ٢٠٠ الف برميل يوميا مع قدرته انتاج مليون برميل بعد اكمال تأهيله ، وحقل الغراف الذي يقع على بعد ٢٥ كم شمال الناصرية والذي يقدر المعنيون بالشؤون النفطية إنتاجه بـ ١٢٠ ألف برميل يوميا.

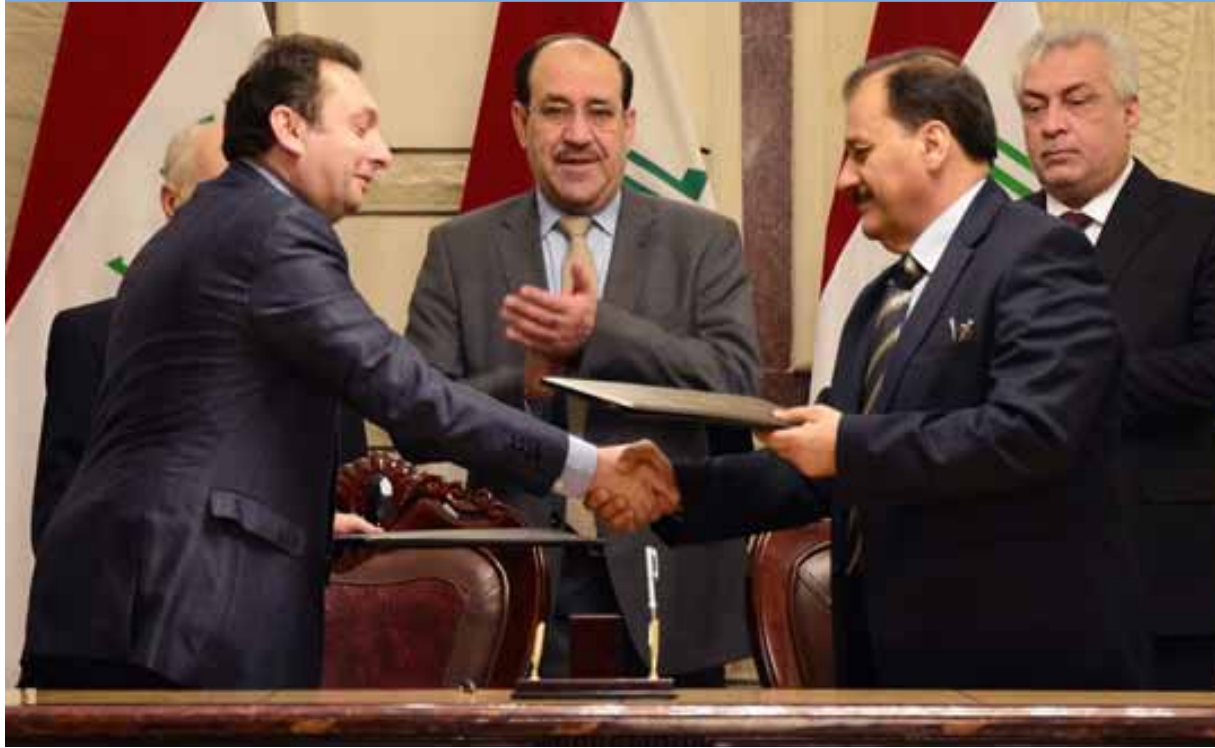
وأعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أمس ان ٩٠٪ من العاملين في حقل الغراف النفطي سيكونون من أبناء ذي قار.

وقال في كلمة القاها خلال حفل افتتاح حقل الغراف النفطي “ ان نسبة الايدي العاملة العراقية في حقل الغراف هي ٩٠٪ معظمهم من اهالي المنطقة المحيطة بالحقل وازداد الشهرستاني ان تطوير الحقل مر بمشاكل وتحديات عديدة ابرزها التجاوزات والتعارضات الموجودة في منطقة الحقل لاسيما في الطرق والجسور والاراضي الزراعية.

وتابع: “ تمكنا من تذليل الصعوبات وانجاز مهامنا والأهداف التي حددناها بتطوير القطاع النفطي بتعاون وإصرار جميع الاطراف لافتا الى ان الوضع الامني المستقر في المحافظة ساعد بشكل كبير على انجاز العمل.

وكانت شركة بتروناس الماليزية وشركة جابكس اليابانية وقعتا في العشرين من كانون الاول ٢٠٠٩ اتفاقا مبدئيا مع الحكومة العراقية لتطوير حقل نسط الغراف باستثمارات من المتوقع أن تصل الى ٨ مليارات دولار وبعقد طويل الاجل مدته ٢٠ عاما تمتلك من خلاله شركة بتروناس ٦٠٪ من المشروع مقابل ٤٠٪ لشركة جابكس فيما ستحصل الشركتان على رسوم قدرها ١,٤٩ دولار للبرميل.

وتعهدت الشركتان بأن ترفعا مستوى الانتاج الى ٢٢٠ ألف برميل يوميا بحسب المدير العام لدى بتروناس هو وانج كين وضمن ١٠ حقول طرحت للتطوير في اطار جولة مناقصات عقود النفط العراقية الثانية، وتمتلك ذي قار احتياطيا نفطيا مؤكدا يقدر بـ ٢٠ مليار برميل ضمن ٥ حقول نفطية مهمة وغير مستثمرة هي حقل الناصرية الكبير بمنطقة كطيبة وتقع على بعد ٢٠ كم الى الشمال من مدينة الناصرية والذي من المتوقع أن ينتج ٢٠٠ الف برميل يوميا مع قدرته انتاج مليون برميل بعد اكمال تأهيله ، وحقل الغراف والذي يقع على بعد ٢٥ كم شمال الناصرية والذي يقدر المعنيون بالشؤون النفطية إنتاجه بـ ١٢٠ ألف برميل يوميا.



العراق يوقع عقدا استثماريا مع شركة سويسرية لإنشاء مصفى ميسان النفطي بكلفة ستة مليارات دولار

توفير فرص العمل للباحثين عنها"، داعيا جميع الشركات والمستثمرين إلى الاستفادة من فرص العمل المتوفرة في العراق، والمساهمة في عملية البناء والإعمار والاستثمار في مجالات النفط والكهرباء والسكن والطرق والصناعة والتجارة وغيرها".

من جانبه أكد رئيس شركة ساتارم السويسرية خلال البيان أن "هذا المشروع سيكون باكورة عمل مشاريع أخرى ستشمل مختلف المجالات".

وكانت شركة نفط ميسان، أعلنت في الثامن من تشرين الأول ٢٠١٢، "مباشرة شركة بروتوشاينا الصينية بالمرحلة الثانية من تطوير حقل الحلفاية لإنتاج ١٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام"، وبيّنت أنها "ستقوم بإنشاء مجمع معالجة النفط الخام الرئيسي الثاني"، وفي حين أشارت إلى أنها "ستحفر ٥٠ بئرا جديدة"، أكدت أنها ستقوم "بتوسيع محطة استلام الغاز لاستيعاب ١٠٠ مليون قدم مكعب".

وأعلنت شركة النفط الصينية الكبرى بروجينا، في (٦ آب ٢٠١٢)، عن مباشرتها بالمرحلة الثانية من عمليات تطوير حقل حلفاية النفطي، جنوبي العراق، في إطار سعيها لتعزيز موارد الطاقة وسد النقص الناجم عن هبوط معدلات الصادرات الإيرانية، فيما أشارت إلى أنها ستحفر خلال هذه المرحلة التي يؤمل إكمالها منتصف العام ٢٠١٤ المقبل، ٦٠ بئرا جديدا مع مركز معالجة يسع لمئة ألف برميل يوميا، لمضاعف الطاقة الإنتاجية للحقل إلى ٢٠٠ ألف برميل.

وتقوم شركة بروتوشاينا الصينية باستثمارات بعدة مشاريع حقول نفطية ضخمة بضمنها حقل حلفاية في محافظة ميسان والرملية في البصرة جنوبي العراق.

أعلن رئيس الوزراء الاستاذ نوري المالكي عن توقيع عقد استثماري مع شركة سويسرية لإنشاء مصفى ميسان النفطي بكلفة اجمالية تبلغ ستة مليارات دولار، وفيما أكد أن الطاقة الانتاجية للمصفى ستبلغ ١٥٠ الف برميل يوميا، أشارت الشركة السويسرية ان هذا المشروع سيكون "باكورة" عمل مشاريع أخرى في العراق بمختلف المجالات.

وقال المالكي في بيان صدر على هامش حضوره حفل توقيع انشاء وتشغيل مصفى ميسان من قبل وزارة النفط وشركة ساتارم السويسرية إن الحكومة وقعت، عقدا استثماريا لمشروع استثماري مهم بمشاركة القطاع الخاص، حيث سيسهم في سد حاجة البلاد من المشتقات النفطية"، مبيّنا أن "المشروع يهدف لإنشاء وتشغيل مصفى ميسان، من قبل وزارة النفط وشركة ساتارم السويسرية، بكلفة اجمالية تبلغ ستة مليارات دولار، وبطاقة إنتاجية تبلغ ١٥٠ ألف برميل يوميا".

وأضاف المالكي أن "هذا المشروع الحيوي سيحقق للعراق ولمجموعة الشركات التي ستعمل على انشائه فرصة استثمارية كبيرة، للمشاركة في مشاريع تشمل جميع القطاعات"، مؤكدا أن "هناك إتفاقيات أخرى تم التوقيع عليها للعمل في مجالات متعددة، وفي مقدمتها مجال الكهرباء، حيث تم الإتفاق على عقد مشروع لإنتاج (٦) آلاف ميغاواط".

وتابع المالكي أن الحكومة "تعمل وبجهد كبير للوصول إلى مرحلة متقدمة في النمو الإقتصادي، وتوفير سبل العيش الكريم لعموم المواطنين، خصوصا الفقراء، إضافة إلى



نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة يفتتح حقل مجنون النفطي ويعلن بدء الانتاج التجاري الأول للحقل وبمعدل ١٧٥ ألف برميل باليوم

تتابع وسواعد تبني وقلوب تمشق وتسعى لخير العراق".

كما وأعرب مدير عام شركة نفط الجنوب ضياء جعفر عن سروره بهذا الانجاز قائلاً: "من حقل مجنون ثالث أكبر حقل نفطي في العراق نرف للشعب العراقي بشرى ابتداء الإنتاج التجاري الأول وبمعدل ١٧٥ ألف برميل باليوم هذا الانجاز التاريخي المميز الذي بدأته الكوادر المخلصة في شركة النفط الوطنية عام ١٩٧٣ وأكملته الأجيال اللاحقة في وزارة النفط بالتعاون مع شركتي شل وبتروناس لتنضيف أنجازاً آخر للصناعة النفطية العراقية في هذا العام، وبذلك فتحنا باباً للعطاء والخير للعراق والعراقيين".

هذا وقدم المدير التنفيذي لشركة شل ملخصاً بالعمليات الفنية المنفذة في هذا الحقل، وكذلك بالخدمات المجتمعية وغيرها التي قدمتها الشركة المشغلة للحقل ضمن الرقعة الجغرافية التي يقع فيها، من توفير فرص عمل، وإنشاء مركز للتدريب والتطوير، وتوفير ٦ عيادات متنقلة مجهزة بأحدث المستلزمات الطبية وزعت على قضاء القرنة وناحيتي الديرة والنعر، وإعداد برنامج لمحو الأمية، وبرنامج لتدريب الأرامل على الخياطة، وإنشاء ساحات مخصصة لكرة القدم والاتفاق مع نواد رياضة عالمية لتطوير مهارات الناشئين الكروية في المحافظة".

برعاية دولة رئيس الوزراء نوري المالكي أقامت وزارة النفط بالتعاون مع شركة شل المشغل الرئيسي لحقل مجنون احتفالاً رسمياً بمناسبة بدء الانتاج لحقل مجنون النفطي العملاق، وقد افتتح الحقل نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني، بحضور وزير النفط عبد الكريم لعيبي والمدير التنفيذي لشركة شل العالمية.

وقال الشهرستاني في كلمته التي ألقاها بالمناسبة: "يسعدني أن أشارك هذا الحفل الكريم في هذا اليوم بوضع لبنة أخرى في بناء العراق .. وها هي خيرات العراق تتدفق من هذه المحافظة العريضة فبالإضافة إلى تطوير هذا الحقل العملاق هناك حقول أخرى جرى تطويرها وسيجري تطوير المتبقي منها .. فقد طورنا حقل الرميلا والزبير وهانحن نطور حقل مجنون وحقل غرب القرنة المرحلة الأولى وحقل غرب القرنة المرحلة الثانية وهي حقول عملاقة ليست على مستوى العراق فحسب بل على مستوى العالم".

وفي كلمته بالمناسبة قال وزير النفط: "إن افتتاح حقل مجنون لن يكون آخر الاحتفالات في سلسلة الإبداع والبذل والعطاء في القطاع النفطي، وإنما هناك أكثر من حقل وأكثر من اكتشاف وأكثر من بشري، ما دامت هناك عقول عراقية تفكر وعيون

كبريات شركات النفط تفاوض لتقليل إنتاجها



بمعدل ٦٠٠,٠٠٠ برميل باليوم ليكون سقف الإنتاج ١,٢ مليون برميل باليوم بدلا من السقف السابق البالغ ١,٨ مليون برميل باليوم، مرجحا "البدء بالإنتاج الأولي في حقل مجنون في وقت لاحق من هذا الشهر بمعدل ١٧٥,٠٠٠ برميل باليوم".

واستطرد بالقول إن "شركة اكسون موبيل العاملة في حقل غرب القرنة -1 هي الآن في مراحل متقدمة من المفاوضات مع الحكومة لتقليص سقف إنتاجها المرسوم من ٢,٨٢٥ مليون برميل باليوم إلى ١,٨ مليون برميل باليوم"، لافتا إلى أن "إنتاج الشركة الآن من الحقل يبلغ ما يقارب ٤٥٠,٠٠٠ برميل باليوم".

وتابع العميدي "ليس لدينا البنى التحتية النفطية الكافية لإنتاج وخرن ما مقداره ١٢ مليون برميل باليوم وهناك عوامل السوق أيضا"، معربا عن اعتقاده بأنه "قد لا تتمكن من إيجاد مشترين لهذه الكميات من النفط الخام المنتج".

وكان العراق قد قلص من معدل إنتاجه المرسوم لعام ٢٠١٧ والبالغ ١٢ مليون برميل باليوم وذلك بمعدل ٢ ملايين برميل باليوم ليكون السقف الإنتاجي الجديد ٩ ملايين برميل باليوم، حيث لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف ويصعب تحقيقه وكذلك يكون مردوده التجاري عكسياً.

وتملك شركة اكسون موبيل ٦٠٪ من أسهم مشروع حقل غرب القرنة العملاق الذي تشرف عليه الآن.

كشفت وزارة النفط، أن كبريات شركات النفط العاملة في العراق "تفاوض مع الحكومة العراقية لتقليل معدل إنتاجها المرسوم"، مبينة أن من هذه الشركات هي "شركة بريتش بتروليم البريطانية ورويال دوتش شيل الهولندية واكسون موبيل الأمريكية"، مؤكدة أنها "لا تملك البنى التحتية الكافية لإنتاج وخرن ١٢ مليون برميل باليوم".

وقال مدير دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط عبد المهدي العميدي، على هامش مؤتمر نفطي عراقي عقد في العاصمة الأردنية عمان، ونقله موقع (نازدك) (NASDAQ) الاقتصادي الأمريكي، إن "هناك مفاوضات تجريها كبريات الشركات النفطية العاملة في العراق مع الحكومة العراقية من أجل تقليص سقفهم الإنتاجي للنفط في البلاد"، وتابع "بذلك سيتقلص سقف الإنتاج الكلي المرسوم للعراق والبالغ ١٢ مليون برميل باليوم".

وأضاف العميدي، حسب الموقع الأمريكي، أن "من بين الشركات المتفاوضة هي شركة بريتش بتروليم البريطانية (BP) العاملة في حقل الرميلة وشركة رويال دوتش شيل الهولندية العاملة في حقل مجنون وشركة اكسون موبيل (Exxon Mobil) الأمريكية العاملة في حقل غرب القرنة -1"، مشيراً إلى أنه "بينما كانت هذه الشركات قد بدأت بمفاوضاتها مع الحكومة بتقليص معدل سقف إنتاجها منذ العام الماضي، فإن أولى الشركات التي بدأت بتقليص سقف إنتاجها هذا العام هي كل من شركة لوك أويل (LUKoil) الروسية وشركة اينبي (Eni) الإيطالية".

وبين العميدي "نحن في مباحثات مع شركة برتش بتروليم لتقليص سقف إنتاجها المرسوم من ٢,٨٥٠ مليون برميل باليوم من حقل الرميلة إلى ٢,١ مليون برميل حيث يبلغ الإنتاج الحالي من الحقل حوالي ١,٤ مليون برميل باليوم"، مؤكداً أن "شركة شيل وشريكها بيتروناس الماليزية تتفاوضان الآن مع الحكومة العراقية لتخفيض سقف إنتاجها المرسوم في حقل مجنون



وزير النفط: العراق سيخزن ٤ ملايين برميل من الخام في كوريا

قال وزير النفط العراقي إن العراق يعتمزم تخزين أربعة ملايين برميل من الخام في كوريا الجنوبية. وقال الوزير عبد الكريم لعبي للصحفيين قبيل اجتماع لوزراء النفط الآسيويين في العاصمة الكورية "نخزنه في كوريا كي نكون قريبين من الأسواق - الأسواق الآسيوية." وقال إن النفط سيسلم للتخزين هذا العام أو أوائل العام القادم

مجلس الوزراء يبلغ (BP) و (SHEL) بإعطاء الغاز أولوية قصوى

أوصت لجنة متابعة وتنصي عمل وإنتاج الطاقة الكهربائية في مجلس الوزراء بإبلاغ شركتي (BP) و (SHEL) بإعطاء إنتاج الغاز أولوية قصوى لعمليهما في العراق. وأكدت امانة مجلس الوزراء في بيان لها على ضرورة تنفيذ برنامج شامل لتأهيل المحطات الحرارية القديمة والتحول التدريجي إلى تشغيل المحطات الغازية بوقود الغاز الجاف.

كما أوصت اللجنة بإدخال القطاع الخاص في نشاط التوزيع والجباية وفق نماذج تجارية وتعاقدية ميسرة تعدها الوزارة.

نينوى ترفض تحويل محافظتها التعاقد مع شركات النفط

اعتبر اعضاء مجلس محافظة نينوى التحويل الذي تم منحه للمحافظ، بشأن التعاقد على إنشاء مصافي نفطية في المحافظة غير قانوني، لافتين الى ان هناك شكوكا بوجود صفقة من خلف الكواليس.

وكانت محافظة نينوى قد اكدت انها ستشئ مصفى للنفط ومحطة كهربائية عن طريق الاستثمار خلال العامين المقبلين.

العراق يضيف خمس شركات عالمية جديدة للمنافسين على حقل الناصرية

أعلنت وزارة النفط العراقية، عن ترشيح خمس شركات عالمية جديدة منها شركتان هنديتان، لتضاف لقائمة الشركات السبع التي اختيرت سابقاً لتقديم عروضها الخاصة بتطوير حقل الناصرية النفطي وإنشاء مصفى نفطي جنوب البلاد، متوقعة أن تقدر كلفة المشروع نحو أربعة مليارات و ٤٠٠ مليون دولار، فيما أشارت إلى أن وزارة النفط تخطط لبناء أربعة مصافي أخرى.

وقالت صحيفة بزنز ستاندرد Business Standard الهندية، إن "كلاً من شركة النفط والغاز الحكومية الهندية ONGC وزميلتها شركة ايسار أويل Essar Oil الهندية لمشروع الطاقة النفطية قد أضيفتا مع ثلاث شركات عالمية أخرى للقائمة السابقة التي تضم سبع شركات لتقديم عروضها الخاصة بتطوير حقل الناصرية النفطي وإنشاء مصفى نفطي في الحقل بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً"، مبيّناً أن "مجموع الشركات التي ستقدم عروضها للمشروع هو ١٢ وأن كلفته تقدر نحو أربعة مليارات و ٤٠٠ مليون دولار".

وأضافت B.S أن "القائمة الجديدة تشمل فضلاً عن الشركتين الهنديتين، كلاً من الروسية، Roseneft، الفرنسية، GS الكورية الجنوبية للهندسة والإنشاء".

وذكرت الصحيفة الهندية، أن "وزارة النفط العراقية، كانت قد رشحت في آذار الماضي، سبع شركات نفطية عالمية من بين ١٤ تقدمت بعروضها لتطوير حقل الناصرية، وبناء مصفى نفطي فيه"، مبيّنة أن من "الشركات التي تم ترشيحها كلاً من Reliance الهندية للصناعات النفطية وشركة النفط الفرنسية العملاقة توتال Total، وLUKOil الروسية، وشركة النفط الوطنية الصينية CNPC وشركة Energy الأميركية للطاقة".

وأوضحت B.S أن "الشركات الـ ١٢ التي تم تأهيلها للمناقصة ستدعى لمراجعة المعلومات الخاصة بالمشروع ومناقشة شروط العقد"، لافتة إلى أن "العراق ينوي منح عقد المشروع بحلول نهاية العام ٢٠١٣ الحالي".

وتابعت أن "العراق يضم ثلاثة مصافي نفطية رئيسية في بييجي والدورة والبصرة، بطاقة كلية تصل إلى ٥٦٧ ألف برميل يومياً"، مؤكدة أنه "يرغب بزيادة الطاقة الاستيعابية للمصافي لتصل إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً من خلال إدخال تحسينات وأعمال تطوير على المصافي الحالية".

واستطردت B.S، أن "وزارة النفط العراقية تخطط أيضاً لبناء أربعة مصافي جديدة في كل من كربلاء وكركوك وميسان والناصرية".

يذكر أن شركتي بتروناس الماليزية وجابيكس اليابانية فازتا بعقد تطوير حقل الغراف في محافظة ذي قار، على حفر وتطوير ١١ بئراً نفطياً وإنتاج من النفط الخام يصل إلى ٥٠ ألف برميل يومياً نهاية العام ٢٠١٣ الحالي، في حين أن شركة بتروناس الماليزية تستحوذ على ٤٥% من حصص مشروع حقل الغراف في محافظة ذي قار، وتمتلك شركة جابيكس اليابانية المتألفة معها على حصة ٣٠% من المشروع في حين ترجع الحصة الباقية لشركة نفط الشمال.

شركة نفط ميسان : انجاز حفرة بئر جديد في حقل أبو غرب



أنجزت شركة كوسل الصينية ، عمليات حفر البئر ١٩ ضمن حقل أبو غرب (١١٠ شرق مركز محافظة ميسان) . وقال مدير عام شركة نفط ميسان المهندس علي معارج أن شركة كوسل الصينية ، إحدى الشركات المتعاقدة مع شركة سينوك ، الشركة الرئيسية لتطوير حقول البزركان والفةكة إضافة الى حقل أبو غرب ، أنجزت مؤخرا عمليات الحفر لبئر أبو غرب ١٩ ، مضيفا أن عمليات الحفر جرت باستخدام برج الحفر LR ٧٠٠٦ وصولا الى العمق ٣٢٢٩ م ضمن مكنم الاسمري وتم أنزال البطانة الإنتاجية المختزلة وإكمال عملية التسميت للبطانة .

وينتج حقل أبو غرب الذي يتميز النفط المستخرج منه بالجودة والخواص العالية ، ما معدله ٣٤ ألف برميل يوميا هي إجمالي إنتاج ١٣ بئرا في الحقل في الوقت الحالي في حين تجري عمليات تطوير للحقل لزيادة الإنتاج من قبل شركة سينوك والشركات الثانوية المتعاقدة معها في الحقل ومنها شركة الحفر العراقية .

شركة نفط ميسان : استخدام أنابيب بلاستيكية لمد خطوط جريان النفط في حقل أبو غرب لأول مرة



يحصل فيها التآكل وبالتالي لا تحتاج الى حماية كاثودية ، ولا تتطلب أعمال الصيانة ولا الى الفحوصات أثناء الإنشاء وقبل دخوله العمل عدا الفحص الهيدروستاتيكي ، وتمتاز أيضا بسرعة التنفيذ ، وهي في نفس الوقت ذات كلف اقل ب (٢٥ ٪) من الأنابيب الفولاذية .

وأوضح البهادلي أن استخدام هذا النوع يأتي بسبب صعوبة الأرض من ناحية وخطورتها لاحتوائها على الالغام والمخلفات الحربية حيث يكون من الصعب مد أنابيب فولاذية لما تتطلبه من كوادر واليات ومعدات كثيرة وعمليات لحام وفحوصات عدة ، إضافة الى عدم وجود مرونة كافية اثناء مد الأنابيب الفولاذية بسبب المناطق المرتفعة والوديان ، مشيرا الى أن كل تلك المعوقات والصعوبات يتم تجاوزها عبر الأنابيب البلاستيكية

أعلنت شركة نفط ميسان عن البدء بتنفيذ تجربة هي الأولى على مستوى العراق باستخدام أنابيب بلاستيكية متطورة نوع (RTP) تستخدم كخطوط جريان للنفط الخام لربط الابار المحفورة حديثا في حقل أبو غرب .

وقال مدير عام شركة نفط ميسان المهندس علي معارج البهادلي أن شركة سينوك التي تتولى ادارة عمليات التطوير لحقول أبو غرب والبزركان والفةكة ، أدخلت مؤخرا تجربة جديدة ومتطورة تواكب الصناعات النفطية العالمية الحديثة ، تمثلت باستخدام الأنابيب البلاستيكية في خطوط جريان النفط الخام وربط الابار الحديثة في حقل أبو غرب ، مضيفا أن هذا النوع من الأنابيب يتحمل ضغوطا عالية تصل الى ٧٦ بار وهي بقطر ٦ انج وتجهز على شكل بكرات كبيرة ، ولا



تظاهرات ضد شيفرون في دهوك



تظاهر سكان قريتي هسبان الصغيرة والكبيرة في محافظة دهوك ، ضد شركة شيفرون النفطية، على خلفية عدم تنفيذ الشركة لوعدها في مجال تقديم الخدمات وتعيين عمال منها مهملين الشركة شهراً واحداً لذلك.

و كانت شيفرون قد وعدت فور بدء عملها بتنفيذ شارع رئيسي يربط القريتين بالمناطق المحيطة بهما وإنشاء ملعب رياضي وقاعة خاصة بالمناسبات فضلاً عن منح أولوية التعيين في الشركة لسكانهما.

محافظة ميسان تبحث مع شركة بتروجاينا انشاء خزان مائي لحقل الحلفاية النفطي



وتهيئة مختلف الوسائل له كالثقوب وغيرها للاستفادة منه كمنطقة ترفيهية لابناء المحافظة".

واضاف انه: "تقرر تشكيل لجنة خاصة من قبل محافظة ميسان لدراسة اختيار موقع وتصميم الخزان المائي بالاتفاق مع شركة بتروجاينا وتقديم تقرير عن المشروع لغرض الحصول على الموافقة النهائية من قبل الدوائر ذات العلاقة بأسرع وقت ممكن.

بحثت محافظة ميسان مع شركة بتروجاينا الصينية مشروع انشاء خزان مائي لحقل الحلفاية النفطي ليكون الاحتياط النفطي للمحافظة.

وقال محافظ ميسان علي دواي لازم عقب لقائه مع مدير الشركة: " ان مشروع الخزان النفطي المائي سيكون رافدا مهما للاحتياجات النفطية للمحافظة . لذلك ينبغي تأمين المناطق المحيطة به عن طريق احاطته بسياج عازل وزرع محيط الخزان بالاشجار

مدير عام شركة نفط ميسان : نمسي لإنتاج مليون برميل نفطي خلال الأربع سنوات القادمة

الخط الحالي الذي يعتمد عليه في تصدير النفط المنتج من حقول المحافظة في الوقت الراهن لكن طاقته التصميمية لاستوعب الزيادات التي ستطرأ على الإنتاج في الفترات القادمة. وأكد البهادلي ان حقول شركة نفط ميسان تنتج ما معدله ٢٢٥ ألف برميل يوميا ، ومن المؤمل الوصول بالإنتاج الى نحو مليون برميل بعد اكمال عمليات التطوير للحقول الرئيسية بداية عام ٢٠١٧.

وأكد البهادلي ان حقول شركة نفط ميسان تنتج ما معدله ٢٢٥ ألف برميل يوميا ، ومن المؤمل الوصول بالإنتاج الى نحو مليون برميل بعد اكمال عمليات التطوير للحقول الرئيسية بداية عام ٢٠١٧.

وأوضح البهادلي ان انشاء الخط الجديد جاء مواكبة الزيادة الكبيرة في انتاج النفط في حقول المحافظة التي تشهد عمليات تطوير من قبل شركتي بتروجاينا وسينوك ، منوها الى الخط الجديد لا يلغي الخط الحالي الذي يعتمد عليه في تصدير النفط المنتج من حقول المحافظة في الوقت الراهن لكن طاقته التصميمية لاستوعب الزيادات التي ستطرأ على الإنتاج في الفترات القادمة. وأكد البهادلي ان حقول شركة نفط ميسان تنتج ما معدله ٢٢٥ ألف برميل يوميا ، ومن المؤمل الوصول بالإنتاج الى نحو مليون برميل بعد اكمال عمليات التطوير للحقول الرئيسية بداية عام ٢٠١٧. منوها الى الخط الجديد لا يلغي

وهي الحلفاية والبزركان والفكرة وابو غرب المحالة لشركتي بتروشاينا وتسينوك الصينيتين اضافة الى حقلي نور والعمارة التي تطورها شركة نفط ميسان. وقال معارج ان شركة نفط ميسان تعمل بشكل مواز لهذا التطوير على انشاء انبوب تصدير بطاقة مليون برميل وبطول ٢٧٢ كيلومترا مشيرا ان خط التصدير الجديد (بزركان - فاو) سيكون بطاقة تصميمية تصل الى مليون برميل يوميا وبطول ٢٧٢ كم ويقطر ٤٢ " انج " ويمتد من حقول المحافظة ، وصولا الى مستودع الخزانات في قضاء الفاو في محافظة البصرة ، مبينا ان الى كلفة

المشروع يصل الى ٥٠٠ مليون دولار ومن المؤمل اكماله خلال عام واحد .



أكد مدير عام شركة نفط ميسان المهندس علي معارج البهادلي ان شركته تسعى للوصول من خلال تطوير الحقول الى انتاج مليون برميل يوميا خلال اربع سنوات اي بحلول عام ٢٠١٧ في ظل مستويات التطوير الحالية لحقول المحافظة

دعوات لتسهيل عمل الشركات ضمن جولات التراخيص النفطية

اللجنة وجدت رغبة لدى شركة شل باستثمار الغاز المصاحب في حقل مجنون.



وأضافت أنه "كلما تأخر وصول المعدات استغرق المشروع وقتاً أطول من المحدد له ، ناهيك عن مشكلة الموافقات الحكومية لإعداد العروض الخاصة بالشركات والتي غالباً ما تشهد دائماً نوعاً من التأخير ، رغم انه من المفترض ان تجري في وقت قياسي.

ودعت وزارة النفط الى وضع آلية واضحة لاستثمار الغاز المصاحب في حقل مجنون لتلافي نسبة التلوث واحترق الغاز بشكل مستمر ، اذ يجدر بها استثماره اما بتوفيره للمحطات الغازية في ظل النقص الحاد في الغاز في العراق ، او استخدامه من قبل الشركة المستثمرة بدلا من اهدار مليارات من خلال احتراقه، مبينة ان

طالبت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد الوزارات المعنية بتجاوز العقبات التي تعترض عمل الشركات العاملة ضمن جولات التراخيص النفطية ، داعية الى وضع شروط جزائية ضمن عقود التراخيص تضمن مقاضاة الجهة المتلكئة في انجاز مشاريعها.

وقالت السعد " ان من جملة هذه المشاكل عدم اكتمال المشاريع في الوقت المحدد لها ، بسبب عدم الحصول على تأشيرة الدخول (الفيزا) في الوقت المناسب ، ما أدى الى عدم توافر العمالة المطلوبة في الوقت المحدد ، بالإضافة الى مشكلة الاخراج الكمركي للمعدات الذي يستغرق في العراق عدة اشهر.

العراق يخسر ٤٠ مليار دولار سنوياً بسبب الكهرباء



كشفت لجنة النفط والطاقة النيابية حصولها على تقرير حكومي أعدته هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء اشار الى ان العراق يخسر سنوياً ٤٠ مليار دولار بسبب ازمة الطاقة الكهربائية التي اثرت على مجمل المفاصل الاقتصادية.

وقال مقرر اللجنة قاسم محمد أن "التقرير أكد تأثر الحركة الاقتصادية ومنها الصناعات البتروكيمياوية والخاصة بشركات الصناعة والمعامل والمصانع الاخرى ومعامل القطاع الخاص بأزمة الطاقة الكهربائية".

واشنطن تؤكد خفض مساعدتها لبغداد وتركيزها على تطوير قطاعه النفطي

كشفت الولايات المتحدة الأمريكية، عن تقليل مساعدتها المادية للعراق بسبب تقليص ميزانيتها، مبينة أنها ستركز خلال المدة المقبلة على دعم القطاع النفطي وتطويره لاسيما في البصرة، وفي حين دعت لتسخير ثروات المحافظة لتنفيذ الخدمات والاعمار وتجاوز "عقبة البيروقراطية العالية التي أعاققت استقطاب المستثمرين الأجانب" ، طالب اتحاد رجال الأعمال بتقديم التسهيلات اللازمة لتحفيز المستثمرين الأجانب على العمل في المحافظة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده القنصل الأمريكي العام في البصرة، اليوم، في قاعة اتحاد رجال الأعمال العراقيين، في المدينة، مناسبة انتهاء مهام عمله

وقال القنصل الأمريكي المنتهية مدته، بيل كرانت، إن "الأيام المقبلة ستشهد مباشرة القنصل العام الأمريكي الجديد في المحافظة، ماثيوس متمان" ، مشيراً إلى أن "متمان سيركز خلال عمله على دعم القطاع النفطي بالبصرة وتطويره".

بالمقابل قال نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال في البصرة، عبد الصاحب صالح على هامش المؤتمر، إن "العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تقوم على المصالح الاقتصادية المدنية" ، داعياً إلى "توظيف هذه العلاقة لجذب كبريات الشركات الأميركية والعالمية إلى البصرة".

ورأى صالح، أن "مسؤولية حماية الشركات الأميركية والأجنبية العاملة في البصرة لم تكن واضحة" ، مشدداً على ضرورة "العمل الجاد لاستقطاب المستثمرين الأجانب





بيترفاك البريطانية تفوز بعقد خدمة هندسية بقيمة ٩٥ مليون دولار في حقل بدره

يذكر أن شركة بيترفاك فازت بأول عقد لها في العراق خلال العام ٢٠١٠. وتتراس شركة كازبروم نيفط الروسية تألف يضم كل من شركة كوكاز الكورية الجنوبية KoGas وبيتروناس Petronas الماليزية وتباو TPAO التركية العاملة في حقل بدره.

ووفقا للاتفاقية المبرمة مع الجانب العراقي في العام ٢٠٠٩ فيتوجب على شركة كازبروم ان تتولى اعمال التطوير في حقل بدره في محافظة واسط لفترة الـ ٢٠ سنة القادمة، ومن المتوقع ان تصل الطاقة الانتاجية الكلية للحقل حوالي ١٧٠,٠٠٠ برميل باليوم. يذكر أن يقع حقل بدره، (٩٠ كم شرق مدينة الكوت)، يقع على الحدود العراقية الإيرانية باحتياطي يبلغ نحو ثلاثة مليارات برميل من النفط الخام، وتملك شركة غاز بروم الروسية حصة ٤٠ بالمئة في المشروع المشترك، في حين تمتلك شركة TPAO التركية عشرة بالمئة، وكوكاس الكورية ٢٠ بالمئة، وبيتروناس الماليزية ٢٠ بالمئة.

اعلنت شركة بيترفاك (Petrofac) البريطانية للملاحة عن "ضمانها لعقد ثانوي" من شركة كازبروم (Gazprom Neft) الروسية للعمل في حقل بدره النفطي في واسط، وبينت أن العقد يتضمن "أعمالا انشائية وهندسية لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٩٥ مليون دولار"، مؤكدة أن "العراق يعتبر منطقة جغرافية حيوية".

وقال المدير الإداري للشركة البريطانية بيل دونيت في بيان نشره موقع (UPI) الاخباري، إن "شركة بيترفاك ضمنت عقد اعمال انشائية وهندسية لمدة ثلاث سنوات مع شركة كازبروم نيفط (Gazprom Neft) الروسية في حقل بدره النفطي"، موضحا أن "قيمة العقد تصل الى حدود ٩٥ مليون دولار".

وأضاف دونيت أن "العراق يعتبر منطقة جغرافية حيوية بالنسبة لنا"، لافتا الى أننا "منحنا هذا العقد يعكس قدرتنا على توفير أعمال صيانة متميزة وخدمات هندسية لمشاريع ذات تحديات تقنية ولوجستية في المنطقة".





الهند تمنح العراق حصة في مصفاة نفط جديدة

كشفت صحيفة الـوول ستريت جورنال الأمريكية عن نية الهند منح العراق حصة في مصفاة نفط جديدة. وتبلغ كلفة المصفاة الجديدة ٤ مليارات دولار و ٣٨٠ مليون دولار.

مسؤول لجنة تأمين الطاقة في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (برابهات كومار) ، أعلن أن هذا الاتفاق يأتي كجزء من اتفاق التجهيزات النفطية طويلة الأجل بين العراق و الهند.



شل تبدأ الإنتاج التجريبي من حقل مجنون العراقي وتستهدف زيادة الإنتاج

ويتوقع العراق -ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك- أن يرتفع إنتاجه ٤٠٠ ألف برميل يوميا بنهاية العام الجاري وأن يساهم حقل مجنون بجزء كبير من هذه الزيادة.

وتتولى شل إدارة الحقل وهو واحد من أربعة حقول عملاقة في الجنوب يعول عليها العراق لمضاعفة إنتاجه الذي يبلغ حاليا نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا الي المثلين على الأقل.

قال مسؤول عراقي إن شركة رويال داتش شل بدأت الإنتاج التجريبي من حقل مجنون النفطي العراقي وتسعى لتعزيز الإنتاج إلى حوالي ١٩٠ ألف برميل يوميا في أكتوبر تشرين الأول.

وقال مسؤول من شركة نفط الجنوب العراقية "استئناف الإنتاج في الحقل سيستمر بشكل تجريبي حتى نهاية سبتمبر (أيلول) ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى نحو ١٩٠ ألف برميل يوميا في أكتوبر".

وفي وقت لاحق قالت شل انها استأنفت تشغيل حقل مجنون وتهدف الى زيادة الانتاج الي ١٧٥ ألف برميل يوميا في اكتوبر.

وقال متحدت باسم الشركة "يمكننا ان نؤكد اننا فتحنا بنجاح الابار واستأنفنا الانتاج في مجنون... نحن نستهدف انتاج ١٧٥ ألف برميل يوميا في الاسابيع القادمة."



شركة غاز البصرة: سنصل بإنتاج الغاز الى ٥٠٠ مليون قدم نهاية العام الحالي



شركة غاز البصرة ما يقارب من ١ مليار و ١٠٠ مليون قدم ٣ يومياً ويحترق مئة حالياً نحو ٧٠٠ مليون قدم يومياً بينما المستغل من الإنتاج المذكور لا يتعدى ٤٥٠ مليون قدم يومياً الأمر الذي يؤدي إلى تعرض موارد الدولة خسائر مالية تقدر بملايين الدولارات في اليوم الواحد".

أنتاج ٤٠٠ مليون قدم مربع، وسنصل إلى ٥٠٠ نهاية العام الحالي".

وكان خضير قد ذكر في بيان سابق "الأعوام المقبلة ستشهد تصاعد الإنتاج سنوياً وصولاً إلى ملياري قدم بحلول عام ٢٠١٧ لتطوير البنية التحتية لصناعة الغاز بالحد من حرق هذه الكميات الضخمة من الموارد الطبيعية وتوفير الوقود للقطاع لصناعي، وتوليد الطاقة فضلاً عن توفير مصدر دخل جديد للبلاد وتحسين الاقتصاد المحلي من خلال توفير مصدر غاز نظيف وموثوق به لتوليد الطاقة، وتحسين البيئة".

مؤكداً أن "إنتاج البصرة من الغاز الخام المسجل قبل الشروع بعمليات

اعلن مدير غاز الجنوب علي حسين خضير عن إجراء تحويلات في محطات كبس الغاز بهدف رفع إنتاج الغاز تدريجياً من ٤٠٠ مليون قدم مربع قياسي إلى ٥٠٠ مليون قدم مربع قياسي نهاية العام الحالي.

وأضاف خضير "قمنا بالتحويلات على المحطات التي نعمل بها حالياً لأنها كانت تعمل على الضغط العالي، وهذه التحويلات ستمكننا من اخذ الغاز المصاحب واستثماره في زيادة الطاقة الكهربائية".

وبين أن "الشركة واجهت مشاكل في الكابسات ومحطات العزل بسبب ارتفاع درجات الحرارة وبعض الأمور الفنية" واختتم بالقول أن "الشركة تعمل على

العراق يؤهل شركات للمنافسة على مشروع خط أنابيب مع الأردن

التي تأهلت للمرحلة التالية من المنافسة شركة النفط الوطنية الصينية (سي.ان.بي.سي) ودايو إنترناشونال ولوك أويل وتحالف أوراسكوم مع بتروجت.

ويتوقع العراق ارتفاع الإنتاج ٤٠٠ ألف برميل يومياً بنهاية العام الجاري مع بدء الإنتاج من حقل مجنون الذي تشغله رويال داتش شل.

ومن بين الشركات والمشروعات المشتركة

قالت وزارة النفط العراقية إن ١٢ شركة ومشروعاً مشتركاً تأهلت للمنافسة على مشروع لمد خط أنابيب إلى الأردن بتكلفة ١٨ مليار دولار.

ويخطط العراق لتصدير مليون برميل يومياً من الخام إلى الأردن منها ١٥٠ ألف برميل يومياً إلى مصفاة الزرقاء.

وستصدر الكمية الباقية عبر ميناء العقبة على البحر الأحمر وهو ما سيحد من اعتماد العراق على مضيق هرمز.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط "إنها خطة استباقية لامتناس الإنتاج المرتفع الذي تنوي شركات النفط العالمية ضخه بحلول ٢٠١٧. زيادة منافذ التصدير تعني مزيداً من الأمان لصادرات العراق وعملائه".

وبعد ركود إنتاج النفط العراقي على مدى سنوات بسبب الحرب والعقوبات بدأت الإمدادات ترتفع بشكل ملحوظ في ٢٠١٠ وبلغت ٣,١ مليون برميل يومياً في أغسطس آب بحسب أحدث مسح أجرته رويترز.



محافظة البصرة يبحث مع لوك أويل النفطية الروسية سبل حل المشاكل التي تواجه عملها

غير الفنية والإدارية، مبدياً استعداد الحكومة المحلية لتدريب الكوادر المطلوب تأهيلهم للعمل في صفوف الشركة الروسية وعلى نفقة المحافظة " مقترحاً بناء مجمع سكني لتلك القرى الفقيرة تقوم الشركة الروسية بتصميمه وبنائه ويتم تسديده فيما بعد من قبل شركة نفط الجنوب الأمر الذي استحسنه اسكندر ناصيرووف وأبدى استعداد شركته لتنفيذ المشروع "

اليرة مدروسة تعمل على التنسيق بين الشركة والمواطنين القاطنين في تلك المناطق النفطية التي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لعمل الشركة، وشركة نفط الجنوب بالإضافة الى اشراك لحكومة المحلية من اجل حل المشاكل وتذليل المعوقات "

وأكد حق سكان المناطق النفطية في اعطائهم الأولوية في العمل ضمن نطاق الشركة وحسب اختصاصاتهم

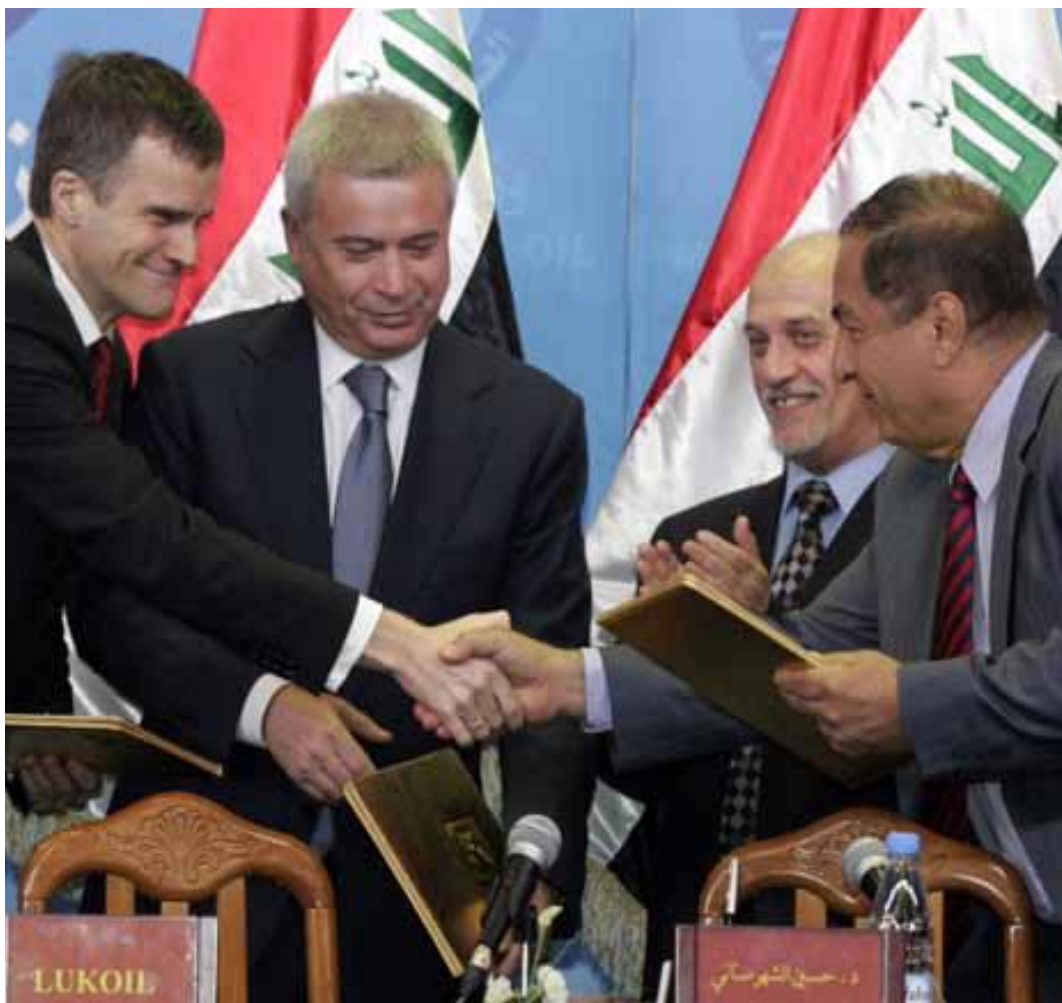
حقول نفط غرب القرنة ضمن جولة التراخيص النفطية أسكندر ناصيرووف سبل حل المشاكل التي تواجه سيرعمل الشركة.

وقال النصاروي في تصريح صحفي : " بحثنا مع لوك أويل الروسية سبل إزالة العراقيل وحل جميع المشاكل التي تقف أمام عمل الشركة في الحقول النفطية الواقعة بالقرب من المناطق السكانية " مشيراً الى " ضرورة إيجاد



بحث محافظ البصرة الدكتور ماجد مهدي النصاروي مع مدير شركة لوك أويل النفطية الروسية المستثمرة في

لوك أويل تسترجع نصف استثمارها في غرب القرنة عام ٢٠١٤



توقع مسؤول في شركة لوك أويل النفطية الروسية ان تستعيد الشركة العملاقة ٥٠ في المئة مما استثمرته في تطوير حقل غرب القرنة ٢ جنوب العراق بحلول العام المقبل.

وقال ليونيد فيدون الذي يملك حصة من الشركة ان حقل غرب القرنة ٢ الآن في ذروة الدورة الاستثمارية وان الشركة تأمل باسترجاع ٥٠ في المئة من مصروفاتها في عام ٢٠١٤.

ونقلت وكالة ايتار تاس عن فيدون انه يتوقع ان يبدأ الحقل بالانتاج في تشرين الثاني وان يصل الانتاج الى ٢٠٠ الف طن من النفط الخام قبل نهاية العام الحالي.

تخرج الدفعة الأولى من المدربين العراقيين في مركز أويل النفطى

اكملت الدفعة الاولى من الطلبة العراقيين، دراستها في مركز تدريب لوك أويل النفطى وهو المركز الذي تشرف عليه شركة لوك أويل الروسية العاملة في حقل غرب القرنة - ٢ في محافظة البصرة.

وجرى تعيين ١٧٠ متدرباً ممن اكملوا برنامجاً تدريبياً مدته ١٨ شهراً مباشرة في المنشآت المختلفة لحقل غرب القرنة - ٢ اعتماداً على المؤهلات التي اكتسبوها والمتضمنة الانتاج البئرى النفطى ومعالجة النفط والغاز والسيطرة على المعدات والهندسة الكهربائية والميكانيكية.

وذكر الموقع الرسمي للشركة ان "البرنامج التدريبى يتألف من عدة وحدات تدريبية لزيادة الكفاءة لدى العاملين حيث تغطي هذه الوحدات كل الفروع التقنية الضرورية وترتكز على الحصص الدراسية المخصصة لتطوير القدرات القيادية فضلاً عن وحدات التدريب الفعلي على الارض".



شركة لوك أويل تزود مستشفى في البصرة بالمعدات الطبية



اعلنت شركة لوك أويل الشرق الاوسط عن اكمالها عملية تجهيز المستشفى المركزي في قضاء المدينة شمالي مدينة البصرة بالمعدات الطبية، فيما اشارت الى ان المعدات تتعلق بتحليل الدم وفحص القلب وطب الاسنان والتشخيص بالامواج فوق الصوتية. وقال بيان لشركة لوك ، وهي الشركة المشغلة التابعة لشركة لوك أويل المساهمة المفتوحة، وورد لـ "شوق نيوز" ، انها نفذت "مشروعاً اجتماعياً آخر في منطقة حقل غرب القرنة - ٢" ، مبيناً، انها "اكملت إنجاز مشروع تجهيز المستشفى المركزي في قضاء المدينة المحاذي للمنطقة التعاقدية بالمعدات الطبية الحديثة".

واضاف ان "هذه المعدات الطبية تشمل جهاز تحليل الدم وأجهزة التشخيص بالأمواج فوق الصوتية وتخطيط وفحص القلب ومعدات طب الأسنان" ، مردفاً ان "الشركة تخطط للاستمرار ببرنامجه دعم قطاع الرعاية الصحية في محافظة البصرة، إذ تعزم تجهيز ثلاثة مراكز طبية أخرى قبل نهاية العام الحالي". وتابع بيان الشركة، ان "العمل يجري وفقاً لاتفاقيات التعاون التي وقعتها الشركة مع إدارة كل من قضاء المدينة وناحية الشهيد عز الدين السليم وقضاء القرنة

في كانون الأول عام ٢٠١٢"، منوها على ان "الاتفاقيات تنص على تطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين الشركة وتنسيق الجهود المشتركة الرامية إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان إلى جانب حماية البيئة". وكانت شركة لوك أويل ميدل إيست المحدودة قد

زودت سابقاً المركزين الطبيين في ناحية الهوير وقرية أم الشويح القريبتين من المنطقة التعاقدية بأحدث أجهزة تشخيص لمرض السل وأمراض القلب والأوعية الدموية، وقد تم تدريب الملاكات الطبية المحلية على استعمال هذه المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة.

الدول المنتجة للنفط تقول للمشتريين في آسيا إن السياسة هي سبب ارتفاع الأسعار

فوق ١١٧ دولارا للبرميل في أواخر الشهر الماضي بسبب توقف أغلب إنتاج النفط الليبي واحتمال توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى سوريا.

وقال ايسشو سوجاوارا وزير الدولة الياباني للاقتصاد والتجارة والصناعة "أسعار النفط المرتفعة ستؤثر سلبا على الاقتصاد الآسيوي.

" هذا قد يؤدي إلى ركود النشاط الاقتصادي في آسيا. ولكي تستقر أسواق النفط العالمية نطلب من المنتجين توفير إمدادات كافية لتلبية الطلب."

وقالت دول أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى التوترات المتعلقة بأزمة سوريا وليس إلى أي نقص في المعروض.

ورفعت السعودية إنتاجها إلى مستويات قياسية للتخفيف من أثر أزمة الإمدادات الليبية. لكن وزير البترول السعودي علي النعيمي قال إنه لا يرى نقصا.

وقال النعيمي خلال المؤتمر "العوامل الأساسية لسوق النفط جيدة. هناك توازن جيد في السوق." وقالت أوبك في تقرير هذا الأسبوع إن السوق تتلقى إمدادات كافية تغطي توقف الإمدادات الليبية وقال عبد الله البدري الأمين العام لأوبك خلال المؤتمر إنه لا حاجة لضخ المزيد.

وقال البدري للصحفيين "إذا رأينا أن هناك نقصا في السوق فسندخل... ونحن لا نرى نقصا."



لم تجد الدول الآسيوية المستوردة للنفط التي تريد أن ترى مزيدا من الإمدادات في السوق حتى تتخفف تكاليف الوقود أذانا صاغية من الدول المنتجة الرئيسية خلال مؤتمر في سول هذا الأسبوع.

وظهر انقسام واضح في مؤتمر وزراء الطاقة الآسيويين بين الدول المصدرة التي تتمتع بإيرادات قوية وبين الدول المستوردة التي تجد صعوبة في دفع تكاليف النفط والغاز. وجرى تداول خام برنت القياسي قرب ١١٢ دولارا للبرميل اليوم بعد ارتفاعه

شركة بتروناس الماليزية تنسحب من مشروع نفطي بفرنزويلا



وبدأ مشروع بتروكارابوبو الإنتاج في أواخر العام الماضي وتصل طاقته إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميا.

فرنزويلا في عام ٢٠١٠ بعد ثلاثة أعوام من توسع الرئيس الاشتراكي الراحل هوغو شافيز في عمليات التأميم.

وتمتلك شركة النفط الحكومية بترولويس دي فنزويلا ٦٠٪ من المشروع وتشارك بتروناس في كونسورتيوم يمتلك حصة ٤٠٪ يضم ريبسول الإسبانية و"أو.إن.جي.سي" الهندية وشركتين هندية صغيرتين. وتبلغ حصة بتروناس ١١٪.

وأكدت بتروناس تقرير لروبرتز بانسحابها من المشروع وقالت إن القرار أبلغ للحكومة الفنزويلية في ٢٧ أغسطس. وفي وقت لاحق نقلت روبرتز عن مصادر من الشركة الماليزية قولها إن القرار جزء من المراجعة الاستراتيجية لأصولها العالمية.

وقال مصدر في بتروناس في كوالالمبور إن الشركة قررت التخارج بسبب مشاكل في التعامل مع السلطات الفنزويلية.

ودخلت بتروناس القطاع النفطي في

تعتزم شركة بتروناس الماليزية للنفط، التخارج من أحد أكبر المشروعات النفطية في حزام أورينوكو في فنزويلا بعد ما وصفته مصادر قريبة من المشروع وداخل الشركة بأنه خلافات مع السلطات الفنزويلية وشركة النفط الحكومية.

وتبلغ الاستثمارات المزمعة للمشروع الضخم الذي يحمل اسم بتروكارابوبو نحو ٢٠ مليار دولار على مدار ٢٥ عاما ويشمل بناء وحدة لتحويل الخام الثقيل لخام خفيف بطاقة ٢٠٠ ألف برميل يوميا.

وحين أسس المشروع المشترك في ٢٠١٠ قالت فنزويلا إنه مؤشر على استعداد شركات النفط لتحمل شروط مالية صعبة مقابل الوصول لأضخم احتياطي نفطية في العالم.



روسيا والصين توقعان اتفاق غاز بمليارات الدولارات

وقعت روسيا والصين سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية متضمنة وثيقة بمليارات الدولارات تمهد الطريق أمام تصدير الغاز الطبيعي من روسيا إلى الصين. جاء ذلك عقب لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنظيره الصيني أكسي جينبانج، في قمة العشرين بمدينة سانت بطرسبرج في روسيا. وذكرت وكالة أنباء "نوفوستي" الروسية أن شركة غازبروم الروسية والشركة الصينية التعاونية الوطنية للبترول وقعتا البنود الرئيسية في التعاون طويل المدى، والذي بموجبه تمد روسيا الصين بـ ٢٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي. وتشمل الشروط على بداية توريد الغاز وحجمه والأسعار والسبل المضمونة للسداد، وكذلك تشمل محطة نقل الغاز. وذكرت شركة غازبروم أنه من المتوقع أن يبدأ المشروع ببداية العام القادم، مشيرة إلى أن المشروع يهدف لإنشاء خط أنابيب روسي إلى الصين بحلول عام ٢٠١٨.

شركة شل تبحث إقامة محطة في لوزيانا بتكلفة «١٢,٥» مليار دولار

التخطيطية والبيئية.

ولكن مسؤولين في ولاية لوزيانا أشادوا بالإعلان، وقالوا إن "شل" اختارت موقعا قرب (باتون روج) لاحتمال بناء المحطة التي ستنتج كلا من وقود الديزل والطائرات من الغاز الطبيعي، إلى جانب أنواع خاصة من الشمع ومنتجات تستخدم في صناعة البلاستيك والمنظفات.

قالت شركة "شل" عملاق انتاج الطاقة إنها اتخذت قرارا بشأن موقع في ولاية لوزيانا من المحتمل أن يتم فيه إقامة محطة للغاز الطبيعي المسال تبلغ تكاليفها ١٢,٥ مليار دولار. ومع ذلك فإنها لم تتخذ بعد اتخاذ قرارا نهائيا بشأن إنشاء المحطة، وإن القرار سيؤخذ بعد القيام بالمزيد من الأعمال

شركة (إيني) الإيطالية للطاقة تؤكد حضورها في أكثر مؤشرات العالم المرموقة

للسنة السابعة على التوالي.

وتؤكد هذه النتيجة الهامة اهتمام الشركة الإيطالية المتواصل بمنطق النمو المستدام وبالإدارة المسؤولة لأعمالها.

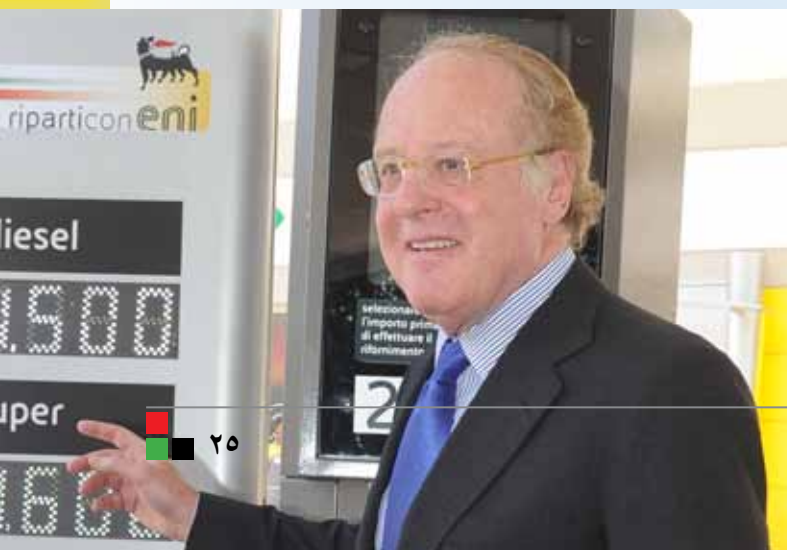
تُثبت شركة (إيني) الإيطالية للطاقة للسنة السابعة على التوالي، في مؤشر داو جونز العالمي للإستدامة، وهو واحدٌ من أكثر مؤشرات الإستدامة المرموقة على المستوى العالمي.

ويضمّ هذا المؤشر، الذي تأسس في عام ١٩٩٩، أسهم شركات تتميز بنتائجها الممتازة في مجالات الإقتصاد والإجتماع والبيئة، مبرزا الشركات والمؤسسات القائدة في مجال الإستدامة في القطاعات المختلفة.

ويضم المؤشر إجمالاً ٢٢٢ سهماً اختيرت على أساس أدائها وفق الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، من بين ٢٥٠٠ سهماً دولياً بأعلى مستويات الرسملة.

وفي قطاع الغاز والنفط تم اختيار ١٥ شركة من بين ١٢٢ مرشحة، وحصلت شركة (إيني) الإيطالية للطاقة على نقاط كبيرة في الميدان البيئي.

وتم تأكيد بقاء أسهم (إيني) أيضاً من قبل مؤشر داو جونز الأوروبي للإستدامة







غازبروم تدرس زيادة برنامجها الاستثماري لعام ٢٠١٣

تدرس الشركة الروسية للغاز الطبيعي "غازبروم" رفع برنامجها الاستثماري لعام ٢٠١٣ وذلك وفقا لما أشار إليه رئيس قسم الاستثمار والبناء بالشركة ياروسلاف جوكو.

وأوضح ياروسلاف أن مجلس إدارة الشركة سوف يدرس زيادة الإنفاق في اجتماع العاشر من أيلول.

وتوقعت شركة "غازبروم" أن يبلغ انفاقها الرأسمالي ٤٠ مليار دولار هذا العام مقابل ٤٤ مليار دولار العام الماضي.

أرباح شركة غازبروم ترتفع أكثر من ٥٪ في الربع الأول من العام الجاري

تجاوزت الشركة العملاقة الروسية "غازبروم" توقعات المحللين بفضل الزيادة في أحجام التصدير، حيث ارتفع معدل الأرباح في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار عام ٢٠١٣ بنسبة ٥,٣٪.

وأعلنت شركة "غازبروم" إن صافي أرباح المساهمين خلال الربع الأول من العام الجاري بلغ ١١ مليارا ٤١٠ ملايين دولار، وأن إيرادات الشركة من المبيعات ارتفعت بنسبة ١٩,٣ مليار، لتبلغ ٣٦ مليارا ٧٢٨ مليون دولار. كما ازدادت مبيعات الشركة من الغاز فقط، في الربع الأول بنسبة ٢٥٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبلغت ٢٧ مليارا ٩٢ مليون دولار.



العراق يستهدف ميزانية بـ ١٥٠ مليار دولار

خطة الميزانية لعام ٢٠١٤ تتوقع صادرات نفطية بـ ٣,٤ مليون برميل يوميا، ستخصص منها ٨٦٠ مليون دولار للشركات النفطية في كردستان



العامة في اقليم كردستان شبه المستقبل الذي من المتوقع ان يصدر ٢٥٠ ألف برميل يوميا من الخام.

ووصلت ميزانية ٢٠١٢ إلى ١٢٨ تريليون دينار عراقي استنادا أيضا الي سعر للنقط قدره ٩٠ دولارا للبرميل لكن مع صادرات أقل حجمها تبلغ ٢,٩ مليون برميل يوميا.

وتخصص الميزانية ٦٤ تريليون دينار لمشاريع استثمارية في حين يذهب الباقي للإنفاق على الرواتب وبرنامج السلع

ويمك العراق رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم ويهدف الى زيادة طاقته لإنتاج النفط لتصل الى ٨-٨,٥ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ وهو ما قد يرفعه الي مصاف كبار المنتجين في العالم.

وقال نابي ان خطة الميزانية لعام ٢٠١٤ تتوقع صادرات نفطية حجمها ٣,٤ مليون برميل يوميا.

وأضاف انها تخصص تريليون دينار (٨٦٠ مليون دولار) للشركات النفطية

قال فاضل نابي نائب وزير المالية العراقي ان ميزانية العراق لعام ٢٠١٤ من المرجح ان يبلغ حجمها الاجمالي ١٧٤,٦ تريليون دينار (١,١٥٠ مليار دولار) على اساس سعر للنفط قدره ٩٠ دولارا للبرميل.

ويحاول البلد العضو بمتظمة اوبك اعادة بناء اقتصاده الذي دمر على مدى سنوات من الحروب والعقوبات معتمدا بشكل اساسي على الإيرادات النفطية التي تمول حوالي ٩٥ بالمئة من ميزانيته.

العراق يحسن شروط مشروع نفطى ويلوم شل على تأخر الإنتاج

المشروع".

عرض العراق على المستثمرين مزيداً من الشروط المريحة لاستغلال حقل نفط عملاق، وبناء مصفاة، فى حين ألقى باللوم على رويال داتش شل فى عدم إنتاج نفط بمليارات الدولارات.

ويضم حقل الناصرية احتياطيات تتجاوز أربعة مليارات برميل من الخام، ويمكن أن يسهم فى خطة بغداد لزيادة الإنتاج إلى ثلاثة أمثاله بنهاية العقد الحالى بمساعدة من الشركات الأجنبية.

لكن إنتاج العراق تباطأ هذا العام، وشكت الشركات من ضعف هوامشها بموجب عقود الخدمات الحالية. وأثار بعضها غضب بغداد بتوقيع عقود مع منطقة كردستان شبه المستقلة فى شمال العراق بشروط أفضل.

وقال مصدر فى قطاع النفط العراقى "حرصت وزارة النفط على صياغة عقد يتضمن مزيداً من الشروط المحسنة والمريحة (للشركات) مقارنة مع عقود الخدمات السابقة".

وأضاف "فى هذا العقد لن يكون للشركات شريك حكومى، ولن يتعين عليها دفع علاوة توقيع. من المؤكد أن يدر هذا مزيداً من الأرباح على الشركة التى تدير

الأمر الذى أثار غضب بغداد.

وتلقى رسالة بعثت بها الحكومة الشهر الماضى، واطلعت عليها رويترز باللوم على شل فى التخلف عن مواعيد بدء الإنتاج من الحقل الذى يضم احتياطيات تبلغ ١٢ مليار برميل، وتقول إن هذا كلف العراق ٤,٦ مليار دولار.

ورداً على طلب للتعليق على الرسالة قالت شل إنها اكتشفت عندما بدأت فتح المنشآت القائمة قبيل نهاية ٢٠١٢ أن الأمر يتطلب مزيداً من الأعمال.

وقالت الشركة إنها ما زالت تستهدف إنتاج ١٧٥ ألف برميل يومياً من حقل مجنون قبل نهاية العام.

وقال متحدث باسم شل "سلامة موظفينا وأصولنا ما زالت على رأس أولوياتنا فى العراق، ومن ثم نسعى لإعادة المنشآت إلى وضع مقبول وضمان التشغيل بشكل آمن".

وهون مسئولون فى شركات أخرى من شأن الجدل وقالوا إنه إلى حد بعيد جزء من العلاقات المتوترة أحياناً بين الشركات والحكومات، وقال مسؤول فى شركة منافسة "إنها مجرد ضجة.. ليست أمراً مهماً".

ويشمل المشروع تطوير الحقل الجنوبى وبناء مصفاة طاقتها ٢٠٠ ألف برميل يومياً، وتعثرت اتفاقات سابقة. واختير كونسورتيوم يابانى للاستثمار فى ٢٠٠٩ لكن المفاوضات انهارت.

واختار العراق فى مارس سبعة شركات عالمية للمنافسة فى مناقصة مزعومة فى ديسمبر القادم. وأضاف خمس شركات إلى القائمة فى وقت سابق هذا الشهر، ويحدهو الأمل فى إحراز تقدم هذه المرة.

وقال وزير النفط العراقى عبد الكريم العيبي، فى وقت سابق هذا العام، بشأن شروط الاستثمار فى حقل الناصرية إنه سيكون عقداً مختلفاً تماماً وجذاباً للغاية بالنسبة لشركات النفط.

وبدأ إنتاج العراق فى الارتفاع فى ٢٠١٠، بعدما وقع عقود خدمات مع شركات، بينها بي.بي وشل واينى وإكسون موبيل، لكن التعافى تباطأ فى ٢٠١٢ بسبب مشكلات مرتبطة بالبنية التحتية والأمن.

وتقول مصادر فى القطاع، إن جزءاً من السبب فى تباطؤ الإنتاج هو تأخير بدء الإنتاج من حقل مجنون الذى تطوره شل وشريكها الصغرى بتروناس الماليزية،

تغيرات محورية على خريطة الطاقة العالمية

وأضاف أن الفضل في ذلك يعود الى التقدم التكنولوجي الذي أحرزته الولايات المتحدة في قطاع استخراج النفط الصخري وهو ما يضعها في القيادة فيما يخص هذه التكنولوجيا وقد يجعلها مستقلة ومكتمية ذاتيا في الطاقة الأمر الذي نراه اليوم مع انخفاض مستوى استيرادها للنفط.

وأشار التقرير الى ان مستويات استهلاك الصين للنفط استمرت بالزيادة تدريجيا لتبلغ حاليا ما يفوق حجم أربعة ملايين برميل في اليوم وصاحبها زيادات في حجم استيراد الطاقة. وأوضح انه من المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في الاستهلاك والاستيراد «ووفقا لادارة معلومات الطاقة الأمريكية فانه يتوقع أن تتفوق الصين على أمريكا في حجم استيراد النفط قبل نهاية العام».

وتطرق التقرير الى معدلات النمو الحالية والمتوقعة للصين اضافة الى مختلف العوامل الديناميكية التي تعنى بعدد السكان وظاهرة التمدين. وذكر ان معدل نمو استهلاك النفط الصيني سيبقى على ما هو عليه اي إلى الارتفاع في السنوات القادمة «ومع أن الصين ستحتاج الى وقت حتى تتخطى مستويات الاستهلاك في الولايات المتحدة الا أنه لا مفر من ذلك في نهاية المطاف».

وقال ان توجهات انتاج النفط أصبحت تأخذ شكلا جديدا وبالأخص في الولايات المتحدة «حيث كانت مستويات انتاج النفط في انخفاض منذ أكثر من عقد حتى الأزمة المالية الأخيرة ومنذ ذلك الحين عادت مستويات الانتاج الى الارتفاع وبشكل ملحوظ أيضا».

مستوى استهلاك الطاقة لكل فرد يبقى متديا عندما نقارن هذا المستوى بالدول الأخرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وجنوب كوريا».

وأشار الى أن الصين تتجه أيضا لتصبح في المقدمة في استهلاك النفط فهي اليوم ثاني أكبر مستهلك للنفط بما يقارب ٦, ١٠ مليون برميل في اليوم مقارنة بالولايات المتحدة التي هي أكبر مستهلك للنفط بما يقارب ١٩ مليون برميل في اليوم.

وأضاف أنه على الرغم من هذا الفارق فمن المهم النظر الى تطور نمو الطلب من الدولتين فالولايات المتحدة شهدت ثباتا في مستوى الاستهلاك خلال العقد الأخير في حين كان الاستهلاك الصيني للنفط ناميا بشكل منتظم منذ ما يقارب عقدين ليرتفع بمعدل ٦ في المئة كل عام.

ذكر تقرير اقتصادي أن خريطة الطاقة العالمية تشهد تغيرات محورية وسريعة على مستوى الطلب فبينما كانت الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة منذ بداية القرن العشرين اتخذت الصين منذ عام ٢٠١٠ مكانة متقدمة لتستحوذ على أكبر حصة من الطلب على الطاقة.

وأكد تقرير الشركة «الكويتية الصينية» أن معظم الزيادة جاءت في الطلب الصيني على الطاقة خلال العقد الماضي لتعادل مستويات الطلب الصيني في ٢٠١٠ ضعف ما كانت عليها في ٢٠٠٠، واليوم تستهلك الصين خمس اجمالي الطاقة العالمي. وأضاف ان الفحم يبقى مصدر الطاقة الرئيسي للصين حيث يشكل ثلثي اجمالي استهلاكها وهو ما يجعل منها أكبر مستهلك ومنتج له «ومع ذلك فان



وجهات جديدة لشركات التنقيب عن النفط العالمية: المغرب وإسبانيا ومالطا



تتوجه شركات النفط العالمية إلى بلدان تشهد استقرارا مثل المغرب ومالطا وإسبانيا للتنقيب عن الذهب الأسود، لتدير ظهرها لمنطقة الشرق الأوسط بسبب الاضطرابات التي تعيشها. وتوافدت شركات نفطية كبرى على البلدان المذكورة التي تقدم عروضاً مغرية لهذه الشركات.

أعطت الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط دفعة جديدة لشركات النفط التي تبحث عن اكتشافات جديدة للتوجه إلى مناطق أكثر استقرارا مثل المغرب ومالطا وإسبانيا.

وتقدم هذه المناطق القريبة من احتياطيات معروفة وأسواق كبيرة شروطاً مغرية للتنقيب دون التعرض لمخاطر الانتاج في سوريا أو ليبيا أو مصر.

وأغرى المغرب الشركات بوعده بتوصيلها إلى مكامن غنية بالطاقة في غرب أفريقيا. وفي مالطا هناك آمال أن تكون هناك امتدادات للتشكيلات الجيولوجية الموجودة في ليبيا وتونس.

وقبالة سواحل إسبانيا ترى شركة كيرن إنرجي أوجه تشابه جيولوجي مع المياه الإسرائيلية التي تضم اثنين من أكبر حقول الغاز البحرية المكتشفة في السنوات العشر الأخيرة.

وقال توني هايبورد الرئيس التنفيذي لشركة جينل انرجي والرئيس السابق لشركة بي.بي عليك إما أن تذهب إلى الحدود التقنية أو إلى الحدود السياسية. في المغرب ومالطا نتعامل مع مخاطر فنية أكبر بكثير من المخاطر السياسية.

وتوافدت شركات نفطية شتى من بينها شيفرون ثاني أكبر شركة نفط أمريكية والتي تبلغ قيمتها السوقية ٢٢١ مليار دولار وشركة فاستنت المدرجة في بورصة لندن الثانوية التي تبلغ قيمتها ٨٠ مليون دولار على المغرب على مدى ١٨ شهراً مضت.

وكانت جلف ساندز بتروليوم تضخ نحو عشرة آلاف برميل من المكافئ النفطي يومياً في سوريا قبل الحرب التي اندلعت هناك والعقوبات التي فرضت عليها.

وأوقفت الشركة عملها هناك عام ٢٠١١ وخسرت أكثر من ٩٠ بالمائة من انتاجها وانتقلت بعد ذلك إلى المغرب.

وقال كين جادج المدير التجاري لجلف ساندز "كان

إصلاحات دستورية واجراءات أمنية.

وستبدأ جينل في الحفر قبالة مالطا في الربع الأول من العام المقبل وستبدأ كيرن البريطانية بحفر بئر في المغرب في سبتمبر أيلول وتقول على موقعها الإلكتروني انها قد تبدأ الحفر في إسبانيا كذلك في ٢٠١٥

يمكن ان تتصور بعد سوريا أننا نبحث عن بعض الاستقرار والمغرب مستقر سياسياً بشكل رائع ويقدم أيضاً أفضل شروطاً مالية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأحببت المغرب مظاهرات مشابهة لانتفاضات الربيع العربي في عام ٢٠١١ عن طريق انفاق اجتماعي

الشركة الصينية الوطنية للنفط (CNPC بتروجينا) تكرم العاملين العراقيين معها

العراقيون شركاء حقيقيون بالعمل الجاد في رفد الاقتصاد العراقي



تنفيذ ثلاثة مشاريع استثمارية عملاقة في (الرميلية _ الحلفاية _ الاحدب)

نهلة جابر

شركة بتروجينا CNPC عملاق النفط الصينية في تصنيفها العالمي حصلت المركز الخامس من بين كبريات الشركات النفطية العالمية من بين 250 شركة للطاقة مما جعلها أول شركة آسيوية تصعد إلى صفوف أكبر خمس شركات في العالم، جاء ذلك حسب التصنيف العالمي لـ "بلايس لاكبير"، استناد إلى الأصول، الإرباح، العائدات، واستعادة رأس المال للمستثمر، لاسيما وان شركة بتروجينا لديها عمليات في التنمية للمستثمر.

وتقوم شركة بتروجينا بتنفيذ عمليات استكشافية وتنمية خارجية في 12 دولة منها "كازاخستان وفنزويلا باعتبارها من الدول التي ترفض الشركات الأمريكية الدخول إليها باعتبارها دول يكون فيها الوضع الأمني غير مستقر، وغيرها من الدول الأجنبية.

ويؤكد معظم المحللين في الشأن النفطي إن شركة بتروجينا ستلعب دور كبيراً عالمياً في ترويض أسعار

النفط إذا تحققت أهداف الحكومة الصينية من التوسع في تنمية الحقول الصينية حيث سيقل طلب الاقتصاد الصيني المتنامي على النفط العالمي.

وتعمل شركة بتروجينا وبالشراكة مع شركة (p.b) لتطوير القطاع النفطي وعقود الخدمات التكنولوجية في العراق، وتقوم بفروعها الإحدى عشر إلى تنفيذ أعمال شتى في مجال الصناعات الاستخراجية ودراسات جيولوجية وإعمال موقعيه، جيوفيزياوية وحفر آبار تجريبية، ودراسة نتائج حقل الآبار المحفورة في العراق لاسيما وان البلد انقطع عن التكنولوجيا العالمية الجديدة منذ الثمانينات في هذه العلوم وسهولة الحصول على النتائج باستخدام البرامج الكمبيوترية.

لذا كان على الشركات التي تقدم للدخول إلى المنافسات في قطاع النفط إعادة تقييم أعمالها على ضوء التكنولوجيا الحديثة وذلك للتدريب على مختلف المستويات العلمية في استخراج النفط وتصديرها

والطاقة وخصوصاً في مجال تدريب الكوادر العاملة في العراق .

وحول عمل الشركة الصينية الوطنية في العراق أوضحت مديرة شركة "snpc" في الرميلية السيدة (يونغ شان لي) إن حجم استثمار الشركة في العراق ليصل إلى 2 مليار دولار وتمتلك إحدى عشر فرعاً باختصاصات شتى، لافتة إلى إن الشركة لديها ثلاثة أكبر استثمارات في العراق للعقود الخدمية ومن هذه الحقول حقل الحلفاية في ميسان الذي بدء العمل فيه منذ عام 2010

وعن أعمال تطوير حقل الرميلة قالت أنها تعد من أكبر العمليات التي تنفذها الشركة بحيث حقق أعلى سقف إنتاجي في عام 2011 وسيصل إلى (2.8) مليون برميل يوميا عندما يتم تطويره بشكل كامل، لاسيما وان تقادم معدات الحفر في الأعوام السابقة الذي أدى تناقص معدلات إنتاجه إلى 960 ألف برميل يوميا، إلا إن أحواله إلى شركة بتروجينا وبترخيص بتروليوم أدى



الشركة أبدت رغبتها بتنفيذ مشاريع خدمية في مركز المدينة والنواحي باعتبارها منافع اجتماعية تقدمها الشركات المستثمرة الى المواطنين الساكنين قرب الآبار التي تقوم باستثمارها، فضلا عن تشكيل لجنة مجتمعية تأخذ على عاتقها النهوض بالواقع التعليمي من خلال بناء المدارس وترميمها .

واختتمت قولها بالإشارة إلى تكريم ١٠ موظفين بوسام الإبداع ، فضلا عن تكريم ٥٨ موظف متميز، وأضافت إن العراقيين يتميزون بالجدية في العمل مما يحدونا بالرغبة في توظيف أكبر عدد من العاملين معها

موبيل بكلفة ٥٠ مليار دولار وهي تسعى لانضمام شركة بتروجاينا لتطوير حقل القرنة .

إما عن المعوقات التي تصف في طريق تنفيذ مشاريع استثمارات الشركة في العراق قالت هناك عدة معوقات منها عدم تعاون شركات النفط العراقية والوزارة، فضلا عن تسهيل دخول المواد في الكمارك، إضافة إلى تسهيل مهمة الشركات الامنية وعدم وجود تعاون من قبل بعض الموظفين العراقيين في الدوائر التي لها علاقة بعمل الشركات الاستثمارية .

وعلى صعيد تقديم المشاريع الخدمية قالت إن

الى نمو معدل الانتاج فيه الى مليون و٢٠٠ الف برميل يوميا في عام ٢٠١٠، ووصله إلى مليون و٤٠٠ ألف برميل يوميا الى عام ٢٠١٢، منوهة إلى إن حقل الرميلة الذي اكتشف عام ١٩٥٢ من قبل شركة نفط الجنوب، ويعد من أهم الحقول المكتشفة في العراق ورابع حقل عالمي باحتياطي يزيد على ٥٠ مليار برميل احتياطي وهو ما يعادل أكثر من ٣٠٪ من احتياطي العراق الذي يصل نحو ٢٨٪ من احتياطي النفط البالغ ١٤٢ مليار برميل.

وبخصوص مشروع تطوير غرب القرنة ، فقد أوضحت أن المشروع أستثمر من قبل شركة اكسون



ثقة المستثمرين في قدرة مصر على دفع تتراجع بعد أن بلغ دينها لشركات تعمل لديها في مشروعات للطاقة نحو ستة مليارات دولار

تطوير احتياطات الغاز المصرية رهن بثقة الشركات الأجنبية



ويتعين حفر آبار جديدة بوتيرة منتظمة في الحقول الأكثر نضجا. وقد تأخرت أحدث مرحلة لأعمال الحفر في مشروع الشركة في المياه العميقة بغرب الدلتا عن الجدول الزمني المقرر.

وكل تلك المشكلات هي أمور معادة في قطاع النفط والغاز لكنها تضخمت في أعين المستثمرين بسبب انعدام الاستقرار في مصر.

وقد توصلت بي.بي قبل أكثر من عام إلى اكتشاف آخر في المياه العميقة أطلقت عليه اسم ساتيس ولم تتخذ أي خطوة بشأنه منذ ذلك الوقت.

وقال مصدر من بي.بي "سلامات اكتشاف رائع أيضا لكن إلى حين الاتفاق مع الحكومة سيظل مجرد حفرة في الأرض."

وينظر العديد من شركات النفط الغربية العاملة في مصر إلى وزير البترول المصري الجديد شريف إسماعيل على أنه قادر على تسهيل ظروف عملها.

وقال إسماعيل في الأول من سبتمبر/أيلول إنه يعمل على إعداد جدول لسداد مستحقات الشركات.

وتعرض مصر أيضا أسعارا أعلى في الجولات الأخيرة لعقود المشاركة في الإنتاج.

وتقول شركة وود ماكينزي إن مشروعات مثل التمساح - الذي قد يتم إلحاق بئر سلامات به في نهاية المطاف - تحصل على أسعار فوق خمسة دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية وهو ما يزيد دولارا أو أكثر على ما كانت الشركات تحصل عليه قبل عامين.

كما تراجعت ثقة المستثمرين في قدرتها على الدفع. علاوة على ذلك لم يعد المستثمرون في قطاع الطاقة يتحملون الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر سياسية كما كانوا في السابق بصرف النظر عن الاضطرابات السياسية التي بدأت في مصر قبل أكثر من عامين.

ويرجع ذلك جزئيا إلى غموض التوقعات بشأن الأسعار وتضخم التكاليف على مدى السنوات القليلة الماضية، ويسرى ذلك بشكل خاص على المستثمرين الأميركيين الذين يرون فرصا هائلة في الموارد غير التقليدية في بلادهم.

ومن أدلة هذا التغيير بيع شركة أباتشي كورب الأميركية لحصة تبلغ ٣٠ بالمائة في أصل نفطي متميز في مصر في آب/أغسطس لشركة سينوبك الصينية الحكومية.

وتدين مصر بنحو ستة مليارات دولار لشركات تعمل في مشروعات للطاقة داخل البلاد وهو ما يعادل مدفوعات ستة أشهر وأكثر في بعض الحالات.

ونتيجة لذلك يواجه المستثمرون على المدى الطويل مثل شركة بي.بي البريطانية أسئلة صعبة من المساهمين إذ أن مصر - التي تنتج منها بي.بي ١٥ بالمائة من إجمالي إنتاج الشركة - تجد صعوبة في دفع هذه المبالغ.

ولم تفلح محاولات بي.بي لتعزيز الإنتاج من إحدى الآبار هذا العام عن طريق زيادة الضغط إلا في ضخ مزيد من المياه.

يمثل أحد اكتشافات الغاز في منطقة دلتا نهر النيل دليلا جديدا قويا على أن مصر تملك الموارد التي تمكنها من التغلب على انقطاع الكهرباء وتحقيق إيرادات من التصدير مجددا. لكن التحدي هو إقناع شركات الطاقة العالمية القلقة بتطوير تلك الموارد.

وقد أعلنت شركة بي.بي البريطانية في التاسع من سبتمبر/أيلول أنها اكتشفت الهيدروكربونات في تكوين جيولوجي طوله ٥٠ كيلومترا من خلال بئر يبلغ عمقها سبعة كيلومترات هي أعمق بئر تم حفرها في الدلتا.

وقدرت الشركة احتياطات بئر "سلامات" بنحو ١,٢ تريليون قدم مكعبة من الغاز أو أكثر. وهذه البئر وحدها لن تؤدي إلى انفراج أزمة الطاقة في مصر أو إنعاش الصادرات.

لكن باعتبارها واحدة من آبار قليلة تم حفرها في صخور الطبقة الأوليغوسينية في دلتا النيل فإنها تتبئ بوجود تكوينات غنية جدا في هذه الأعماق السحيقة.

وقال مارتن ميري المحلل لدى شركة وود ماكينزي "المهم في هذا الاكتشاف أن تكلفة الحفر كانت باهظة إذ بلغت ٢٨٠ مليون دولار.. لكن بالرغم من التكلفة المرتفعة يبدو أن بي.بي تنق في الفرص الموجودة على أعماق أبعد من ذلك."

ويكلف تطوير اكتشافات الغاز في المياه العميقة مبالغ ضخمة وخلافا للنفط لا يجري تطويرها بدون سوق مضمونة وسعر متفق عليه. وبسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية في مصر على مدى العامين الماضيين ضعفت قدرة البلاد على عرض سعر جيد

من شأن الحصار النفطي أن تكون له اثار مدمرة على مالية دولة مثقلة بأعباء الإنفاق على الدعم والرواتب بما في ذلك رواتب الثوار

تواصل أزمة النفط يدفع ليبيا إلى الأكل من احتياطياتها المالية



مليار دينار (٥٤ مليار دولار) يجري تمويلها الى حد كبير من صادرات النفط التي كانت تدر أربعة مليارات دولار شهريا عندما وصلت في وقت سابق هذا العام الى مستوياتها قبل الحرب التي كانت تبلغ حوالي ١,٦ مليون برميل يوميا.

وتملك ليبيا احتياطات اجنبية تزيد قيمتها عن ١٠٠ مليار دولار ولدى صندوقها السيادي للثروة اصول قيمتها ٦٠ مليار تشمل اسهما وسندات ومنتجات مالية وحيازات في شركات.

ولهذا نحن بدأنا نشعر بنقص في التدفق النقدي.. إذا كنا نتحدث عن باقي ٢٠١٢ فتحن نتوقع اننا على الأرجح بحلول نهاية اكتوبر سنحتاج الى استخدام مصادر اخرى الي جانب الميزانية.. الى جانب الحسابات الحكومية.

وقال ان مبيعات نفطية مؤجلة ساعدت في تعزيز ايرادات الدولة في النصف الاول من ٢٠١٢ لكنه لم يقدم ارقاما.

وتبلغ ميزانية ليبيا للعام الحالي ٦٧

غير مجهزين بشكل جيد للتعامل مع محتجين مسلحين. وتشكل الإيرادات النفطية حصة الاسد في إيرادات ليبيا. ومن شأن هبوط مستمر لفترة طويلة في انتاج النفط، ان تكون له اثار مدمرة على مالية الدولة المثقلة بالفعل بأعباء الانفاق على الدعم والرواتب بما في ذلك رواتب عشرات الآلاف من المقاتلين السابقين في حرب ٢٠١١ التي أطاحت بمعمر القذافي.

وأبلغ الجازي مؤتمرا في لندن الاضرابات بدأت في منتصف يوليو.

قال وزير المالية الليبي الكيلاني عبد الكريم الجازي ان ليبيا قد تبدأ السحب من احتياطياتها المالية ابتداء من أكتوبر/تشرين الأول المقبل إذا لم يتم التوصل الى حل لإنهاء الاحتجاجات التي تصيب القطاع النفطي بالشلل.

ويخسر البلد العضو في منظمة اوپك حوالي ١٢٠ مليون دولار يوميا بسبب اضرابات عمالية وحصار ميليشيات ونشطاء سياسيين لمعظم الحقول والموانئ النفطية في ليبيا منذ يوليو/تموز. والجيش والشرطة الليبيان

عين بريطانية على بي بي وأخرى على تطبيع العلاقة مع إيران

بريطانيا تناشد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إعفاء بريتيش بتروليوم من العقوبات الغربية ضد طهران

"النهج الباطل" يكمن في أن يجلس الجانبان علي طاولة الحوار لإبداء حسن النوايا المتبادلة.

ونقلت الغارديان أنه يري كثير من المراقبين الغربيين أن روحاني بصدد التوصل إلي حل دبلوماسي.

وتابعت أن روحاني وحكومته الجديدة وفريق المفاوضات الإيرانيين "مستحقون أن يؤخذوا علي محمل الجد وعلي الغرب التعامل البناء معهم"، مضيفة أنه يجب علي الدول الأعضاء في مجموعة ٥+١ تقديم عرض يدعم ويساعد حكومة الرئيس روحاني لكي يقوم الجانبان بأداء واجباتهما في هذا المجال وتقويت الفرصة الحالية سيحمل "تداعيات خطيرة بالنسبة لهما وفشل المفاوضات يجلب العمل العسكري".

وأضافت الصحيفة البريطانية بأنه لا شك أن تدخلا عسكريا طويل الأمد في الشرق الأوسط لا يصب في مصلحة الدول الغربية نظرا إلي هشاشة الأوضاع الاقتصادية في العالم والتطورات السياسية الأخيرة في تركيا ومصر فالتوصل إلي حل سلمي للملف النووي الإيراني عبر الحوار يعتبر مفتاحا لحلحلة المشاكل السياسية والاقتصادية إقليمي.

وينظر الكثير من المحللين الغربيين إلى أن تجربة إيران تكشف عن مدى فاعلية العقوبات باعتبارها وسيلة للضغط السياسي، ولكن الخطر يكمن في أن العقوبات وبمضي الزمان تتحول إلى هدف ويصبح عددها وشدتها هو المعيار لنجاحها وليس أثرها على قرارات النظام الإيراني.

ويرى محللون أن أحد المشاكل الأساسية بين إيران وأميركا هو أن كلا من الجانبين له استنتاج عن العقوبات يختلف عن الآخر. فالغرب يعتقد أن الضغوط الاقتصادية والخوف من الاستياء الشعبي سيرغمان النظام الإيراني على وقف برنامجه النووي، في حين أن الحظر من منظار المسؤولين الإيرانيين يعني استهداف النظام واراغاه على الاستسلام، لذلك فانهم يفضلون اعتماد سياسة

الاميركية بأن الحكومة البريطانية توظف كافة جهودها لإعفاء شركة بريتيش بتروليوم البريطانية من العقوبات الأوروبية والأميركية المفروضة ضد إيران في مجال الغاز.

وتابعت المجلة بأن هذه الشركة البريطانية علقت منذ عام ٢٠١٠ نشاطاتها في ميدان غازي يقع في بحر الشمال في بريطانيا ويعود ٥٠ بالمائة من أسهمه إلي إيران عقب تبني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة.

وأشارت إلي أن مخاوف الحكومة البريطانية حول إنخفاض احتياطياتها الغازية تشتد وذلك في ظل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وإستيراده إلي البلاد.

ولم يعلن بأن محادثات الحكومة البريطانية مع أعضاء الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية سوف تتطرق إلى إعفاء الشركة البريطانية من العقوبات الغربية إلا أن القوانين الأوروبية الجديدة في عام ٢٠١٢ تسمح بتطبيق الإعفاءات تحت ظروف خاصة.

وكان الميدان الغازي في بحر الشمال ينتج نحو ٥ ملايين و٤٠٠ ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا قبل إغلاقه في عام ٢٠١٠ حيث يشكل هذا الحجم من الإنتاج ٥ بالمائة من إجمالي إنتاج بريطانيا للغاز حاليا.

وأفادت صحيفة الغارديان البريطانية في تقرير لها أن العقوبات الغربية المفروضة علي إيران لم تؤثر في تمرير أهداف تتابعها الدول الأوروبية مؤكدة أن رؤية روحاني تستحق أن تؤخذ علي محمل الجد ويتعين علي الغرب التعامل البناء معه.

وأضافت الصحيفة أن العقوبات الاقتصادية طويلة المدى لم تؤثر علي تحقيق الأهداف السياسية للدول الغربية حيث منيت بالفشل عازية سبب ذلك إلي كيفية ردود فعل الأوساط السياسية داخل إيران والغرب إزاء الحظر الأوروبي ضدها.

وكتبت الصحيفة أن الحل الوحيد لوضع حد لهذا

تتجه العلاقات الإيرانية البريطانية المتوترة منذ عقود نحو الانفراج لكن ذلك رهن بالاجتماع المنتظر بين وزيرى خارجية البلدين محمد جواد ظريف ووليام هيغ، في نيويورك الاسبوع المقبل حسبما أفاد مصدر بريطاني مسؤول.

وأكدت مصادر إيرانية بريطانية متطابقة أن الجمهورية الاسلامية والمملكة المتحدة ستعيدان فتح سفارتيهما في لندن وطهران، بعد لقاء ظريف-هيغ مرتقب سيتم الاسبوع المقبل على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وقالت المصادر إن البريطانيين وكذلك الإيرانيين راغبون في إعادة فتح السفارتين بشكل تدريجي ولن يتبادلا السفيرين في هذه المرحلة. إذ سيبحث هيغ مع جواد ظريف "تعميصات" الأضرار التي لحقت بمبنى سفارة بلاده بسبب مهاجمتها من قبل متشددين، والتي يتعين على إيران دفعها للحكومة البريطانية.

وأغلقت بريطانيا سفارتها في طهران أواخر نوفمبر/تشرين أول ٢٠١١ وقامت بإجلاء جميع العاملين فيها، في أعقاب اقتحامها من جانب متظاهرين احتجاجا على عقوبات كانت فرضتها لندن على إيران، وتم ذلك بموافقة مباشرة من رأس النظام المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

لكن تلك الخطوة لم تكن تمثل قطيعة للعلاقات الدبلوماسية بشكل كامل. فقد نقلت لندن طاقمها الدبلوماسي من طهران إلى دبي، وافتتحت لها سفارة افتراضية على الإنترنت للتواصل مع الإيرانيين سرعان ما حجبها السلطات الإيرانية ومنعت مواطنيها من الوصول إليها.

وقالت المصادر إن المرشد الإيراني علي خامنئي هو من أمر بإنهاء التوتر مع لندن، وأنه منح الرئيس المعتدل حسن روحاني الضوء الأخضر ليلتقي الرئيس الأميركي باراك أوباما في أروقة الأمم المتحدة، في سياق الانتعاش الجديد على الغرب الذي تريده إيران بعد توتر شديد تسبب فيه الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد. أفادت مجلة وول ستريت جورنال



المعالجات المالية والحسابية لعقود الخدمة النفطية (حقول نفط ميسان نموذجاً)



◀ **شاكرب موسى الساعدي**
مدير حسابات أقدم
شركة نفط ميسان

الصناعة النفطية عموماً تحتاج إلى أموال طائلة يتطلب توظيفها في الأصول الثابتة (الرأسمالية) بالإضافة إلى الأسباب الفنية، جعلت الكثير من دول الأوبك ومنها العراق عاجز عن استثمار ثرواته النفطية بنفسه، الأمر الذي دفعه إلى إعطاء الامتيازات للشركات الكبرى للتقريب عن النفط واستثماره وفق ما جاء بعقود الخدمة الفنية لـجولات التراخيص النفطية، والتي تعالج ما يما من خلال قيود الحسابات العامة وحسابات التكاليف وتسجيل المقبوضات والمدفوعات والاستحقاقات المدينة والدائنة وعمليات الصرف والتسديد للتكاليف النفطية والتحميلات الادارية المترتبة على المبالغ الاضافيه منها، والتكاليف التكميلية والفوائد المترتبة عليها وإجراء المقارنات المستمرة بين معدل التكلفة للبرميل المنتج وعوائد بيع النفط والتكاليف غير المستردة والتحميلات الادارية عن مساهمة مقراتها خارج العراق.

وأخر تشغيلي لكل شركه مقاوله والقيود المحاسبية في الجولة الثانية لعقود التراخيص النفطية (حقل الحلفاية) تختلف عن الجولة الأولى (حقول ميسان - البزركان، الفكه، ابوغرب) مثلاً لكون الإنفاق عليها هو إنفاق استثماري يدخل ضمن المصاريف الرأسمالية، لكنها تعود وتلتقي معها مرة أخرى لأن عقود الخدمة جميعها هي جزء من الموازنة الاستثمارية لذلك يكون الإنفاق عليها - إنفاق استثماري - أسوة بمصاريف الجولة الأولى مقابل حساب الدائتون / شركات مقاوله بذمة التسويق، حيث يتم غلق حساب المبيعات عندها بحساب وزارة المالية، وعند الوصول إلى الإنتاج التجاري المقرر يتم الصرف إلى المقاول نقداً أو عينا حسب طلبه ويتم غلق حساب / الدائتون بحساب/ الاحتياطي (جولات التراخيص) لغرض تخفيض المبالغ المسجلة بذمة التسويق.

اتفاقية التشغيل المشترك ((jOA)) :- خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد، يجب على الشركات الاجنبية مع الشريك الحكومي الدخول في تلك الاتفاقية حتى انتهاء مدة العقد، فيصار إلى تشكيل لجنة تشغيل مؤلفه من ممثلين عن المشاركين من اجل اتخاذ القرارات ووضع السياسات المشتركة وتقديم المقترحات لشركة النفط العراقية أو إلى لجنة الاداريه المشتركة ((jmc))، وبموجب تلك الاتفاقية يتم تشكيل اللجنة المشتركة للعمليات يكون لكافة المشتركين ممثلاً واحداً، وتسمى إحدى الشركات المتعاقدة - المتعاقد القائد- (LC) وهو المشرف على اللجنة تلك.

المرحلة الأولى:- الشركة الاستخراجيه مشغلا والشركة الاجنبية ممولاً.

المرحلة الثانية :- الشركة الاجنبية مشغلا وممولاً بعد (٦-١٢) شهر وبمشاركه إداريه من قبل الشركات الاستخراجيه.

المرحلة الثالثة:- الشركة الاجنبية والشركة الاستخراجيه قابضه ودون تدخل اداري.

وما دامت الشركة الاستخراجيه مشغلا للحقل المستثمر، فلا بد من فتح مراكز تكاليف ومراقبه واستثمار وحساب للموجودات المتقلة لغرض السيطرة على النفقات، وبعد إن تهيأ الشركة المقاولة موازنتها النقدية وتصادق من اللجان العراقية التي تدير الحقل، تقوم بتحويل المبالغ إلى حساب الشركة الاستخراجيه ويسجل في حساباتها أصولياً ويتم إرسال إشعار مدين باسم الشركة المقاولة عند إطفاء المبالغ المسددة مسبقاً. كذلك تسجل المبالغ المستلمة من شركة التسويق باعتبارها سلفه مستديمة حتى لا يتكرر التسديد ويتم إبلاغ الشركة المذكورة لإجراء القيد لصالح الشركة المقاولة، وفي نهاية السنة يتم تسوية المبالغ المستلمة من شركة تسويق النفط والشركات المقاولة على أساس (الكلفة + هامش ربح ٢٠%)، ولغرض احتساب العامل (R) الناتج من قسمة المبالغ المتراكمة بالاستلام على متراكم الصرف تفتح حسابات متقابلة بالمبالغ المستلمة والمبالغ المصرفية، ولا بد من احتساب كلفة المنتج من خلال فتح مركز تكاليف ومراقبه رأسمالي

نقطة البداية:-

بعد توقيع العقد مع الشركات النفطية العالمية، أصبحت الاتفاقية سارية المفعول، ويبدأ دور - الشركة الاجنبية إلام - بإعداد الخطط وبرامج العمل خلال فترة ستة أشهر من تاريخ النفاذ بالتنسيق مع شركة الاستخراج الوطنية، وتشكل لجنة الإدارة المشتركة (JMC) بعد ثلاثين يوماً من توقيع اتفاقية التشغيل المشترك والتي من أهم واجباتها هو: مراجعة الكشوفات المالية الفصلية والحسابات السنوية والتدفقات النقدية واختيار مدقق للحسابات، على أن يتضمن برنامج العمل تقديرات التكاليف للسنوات الأربعة اللاحقة ومعدلات الإنتاج لكل حقل وخلال ستة أشهر من تاريخ المباشرة، ثم يبدأ الانتقال من خطة إعادة التأهيل؛ والتي تعني الفترة التي تبدأ من تاريخ بدء النفاذ وتنتهي بعد (٢٦) شهر من تاريخ الموافقة على خطة التأهيل. بعدها الانتقال إلى خطة التطوير المحفز في مده لا تتجاوز الثلاث سنوات وصولاً إلى هدف الإنتاج الأقصى المتفق عليه ستة سنوات من تاريخ المباشرة.

برامج العمل والموازنات :- يرسل المقاول إلى لجنة الإدارة المشتركة (jmc) الخطط وبرامج العمل السنوية والموازنات ولا يسمح بتعديل الموازنة أكثر من ١٠% لكل فصل سنوي و ٥% لمجموعها الكلي، وما زاد عن ذلك يؤخذ رأي لجنة الإدارة المشتركة وموافقة شركة النفط الاستخراجيه. وبما إن العقد يمر بثلاث مراحل متتالية هي :-



هيئة تشغيل الحقل (FOD) :- وهي كيان تشغيلي مشترك لا يهدف الربح وغير مؤسس كشركه ومستقل إداريا وماديا عن الشركة الاستخراجيه، ليلعب دور المشغل بهدف تنفيذ العمليات النفطية تحت إشراف الماويل ولجنة الاداريه المشتركة (JMC) ، فخلال (٢٠) يوم من تاريخ بدء النفاذ يتم تأسيس هذه الهيئة ، قبلها يقتضي على الشركة الاستخراجيه بعد بدء النفاذ إن تسلم إلى الماويل برنامج عمل وموازنة مؤقتين سارية المفعول لمدة (٦٠) يوما من تاريخ الموافقة على خطة التأهيل ، على إن تتم فترة التحول بين الشركة الوطنية والهيئة المذكورة في غضون سنه واحده من تاريخ النفاذ ، وبعد توليها مهمة تسيير العمليات النفطية واكتسابها صفة المشغل يقوم الماويل بدعمها ماديا وإداريا وفتيا ، على إن يقوم الماويل والشركة الوطنية بالاتفاق قبل ثلاثة أشهر من بدء تولي - هيئة التشغيل - تسيير العمليات على إجراءات التحول من الشركة الوطنية إلى هيئة التشغيل بما لا يؤدي إلى توقف العمليات النفطية . على إن تقوم تلك الهيئة بتنفيذ الخطط وبرامج العمل والاحتفاظ بسجلات التكاليف والنفقات وكافة المدفوعات، وهذه المدفوعات يمولها الماويل ويستردها كتكاليف نفطية أو تكاليف اضافيه لاحقا ، وخلال العامين الأولين من عملها تدار تلك الهيئة من قبل مديرين عامين مشتركين ، واحد من الماويل والأخر من الشركة الوطنية ، وبعد انتهاء السنتين تدار من قبل مدير عام من قبل الماويل ونائب له من الشركة الوطنية ، على إن يتم التناوب على المناصب كل سنتين ، وتكون لهم صلاحية تعيين مدراء أقسام الهيئة بالتشاور مع لجنة الاداريه المشتركة (JMC) التي لها صلاحية تعيين واستبدال المدير العام ونائبه وغيرهما من كبار مدراء الأقسام وتحديد صلاحياتهم بعد التشاور مع الشركة الوطنية، على إن يشغل الماويل ١٥٪ من مناصب تلك الهيئة وتشغل شركة النفط الوطنية النسبة الأكبر ٨٥٪ من المعارة خدماتهم أو المعينين الجدد. ولا بد من الاشارة إلى إن - هيئة تشغيل الحقل FOD - سوف تكون مستقلة عن الشركة الوطنية والجهات المتعاقدة ، وتتولى مهمات العمل اليومي بينما يتولى الماويل الأشراف والتوجيه والإدارة لشؤون التخطيط والجدولة ، ويقدم التكنولوجيا المتقدمة والخبراء التقنيين والإجراءات الهندسية والمشتريات ، كذلك يقدم الماويل الدعم للهيئة المذكورة من خلال توفير خدمات شركات استشاريه ، وبالإضافة إلى الدعم الفني ، هناك الدعم التفصيلي في الشؤون المالية والمحاسبية وتكون صلاحية - هيئة التشغيل - بحدود (٢٠) مليون دولار للمقاولات الثانوية وما زاد عن ذلك ولغاية (١٠٠) مليون دولار من صلاحية لجنة الاداريه

المشتركة (JMC) وما زاد عن ذلك من صلاحية الشركة الوطنية ، على إن تنظم وزارة النفط برنامجا شاملا لتأهيل الشركات العراقية المتخصصة لتنفيذ تلك المقاولات الثانوية والتي ستنفذ من خلال شركاتها الأخرى السانده .

التكاليف النفطية :- تحمل التكاليف النفطية (الرأسمالية والتشغيلية) القابلة للاسترداد باستثناء ضريبة الدخل على الشركات ، تحمل على الحساب التشغيلي عند المباشرة بالعمل وتصبح واجبة الدفع من تاريخ الاستحقاق الذي يعني تحقيق زيادة ملموسة بالإنتاج عن نقطة البداية المتفق عليها مسبقا مع الطرف الأجنبي المسماة - فترة التأهيل - والتي من المفترض إن يزيد الإنتاج فيها بنسبة ١٠٪ من الإنتاج الأصلي ، كما يقوم المتعاقد بالتأمين ضد مختلف الحوادث وتعتبر أجور التأمين من ضمن التكاليف النفطية القابلة للاسترداد وتسد بنسبة ٥٠٪ من الإيراد المفترض لتصدير النفط الخام ، والذي يساوي الإنتاج X سعر البيع ، وتحمل بنسبة (١٪) من مصروفها الفعلي خلال السنة التقويمية - كنفقات ادارية عامة - للمقاول الاجنبي .

التكاليف الإضافية :- وتحمل على حساب التشغيل أيضا ، وتسد جميعها وبما لا يزيد عن ١٠٪ من إيرادات الإنتاج الأساسي ، على أساس الفائدة المطروحة بين البنوك في لندن فائدة الليبور - LIBOR - زائداً واحد في المائة (١٪) اعتباراً من تاريخ اصدار فاتورة التكاليف وتعني : معدل الفائدة المحددة كمتوسط حسابي ((١٠٠٠/١)) من النسبة المثوية من المعدلات المعروضة للودائع بالدولار لفترة ثلاثة أشهر، ويتحدد الليبور بواسطة البنوك الكبرى في لندن عند احتساب الفائدة على الودائع . وتشمل التكاليف الإضافية تكاليف إزالة الأنغام التي تسد بثمان دفعات ربع سنوية من تاريخ الصرف، ومحطات حقن الماء خارج منطقة العقد أو إنشاء ابنيه خارج النطاق المكاني للعقد ، ومد انبوب نفط رئيسي مثلا (البزركان - الفاو) بطول (٢٧٢) كم تتقاسم تكلفته مناصفة شركتي - بتروجاينا وسينوك الصينيةين - وتجميع الغاز وتحليلته لاستخدامات متعددة : منها تشغيل محطات كهرباء ميسان ، وتسد جميعها لغاية ما يعادل عشرة في المائة (١٠٪) من إيرادات الإنتاج الاساسي . وتحمل التكاليف الإضافية بنسبة (١٪) من مصروفها السنوي زائد الليبور كأجر مقابل خدمات اضافية اي منافع على التكاليف الإضافية اعلاه .

التكاليف غير القابلة للاسترداد :- وهي التكاليف التي ينفقها الماويل الأجنبي دون إن يتحملها الطرف العراقي من خلال تخصيص مبلغ سنوي قدره خمسة

ملايين دولار ل- صندوق التدريب والتكنولوجيا والمنح الدراسية - على إن يتم ذلك خلال سنه واحده من تاريخ بدء النفاذ ، بالإضافة إلى- علاوة التوقيع - التي تزيد على (١٠٠) مليون دولار لأغلب العقود ، حيث تقوم الشركات خلال ثلاثين يوما من تاريخ بدء النفاذ بإيداع مبلغ نقدي في حساب مصري في تحدد الشركة الاستخراجيه المستفيدة ، على إن تدخل مصاريف التدريب كمصاريف لإغراض احتساب- معامل الخدمة - (R-Factor) فقط ولن تكون من ضمن التكاليف النفطية . وكما هو معروف بان الصرف المالي يتم من قبل الطرف الأجنبي وهذا يدخل ضمن تخصيصات العقود النفطية في الموازنة العامة للدولة ، إلا إن شركات النفط الوطنية العراقية تدخله في موازنتها لإغراض التوازن النقدي والكفوي والمالي والاحتساب الضريبي .

نفقات الإدارة العامة :- وتشمل خدمات كل موظفي مقر الماويل الرئيسي أو مؤسساته الفرعية على تلك غير القابلة للدفع بالإضافة إلى مساهمة مقر الماويل الرئيسي أو مؤسساته الفرعية في العمليات النفطية ذات الطبيعة غير الملموسة وأية كلفة غير مباشرة ستحمل بنسبة ١٪ من المصروف الكلي خلال السنة التقويمية، ما على المدفوعات إلى الإدارة العامة سيساهم بها الماويل والشركة الاستخراجيه بالتساوي .

التحصيلات الإدارية :- تعتبر مصروف وإيراد في نفس الوقت ، فهي مصروف عندما تكون الشركة المقاوله مشغلا ، وإيراد عندما تكون شركة الاستخراج مشغلا ، لأن نصف النسبة البالغة ٥٠٪ تحسب لصالحها . فقبل استلام العمل من قبل - هيئة تشغيل الحقل - (FOD) تكون شركة النفط الوطنية هي المشغل ومن يدير العمليات النفطية ، بينما يكون الصرف من قبل الشركات الاجنبيه لقاء فائدة لها هي التحصيلات الاداريه مناصفة (٥٠٪) للطرفين العراقي والأجنبي ، ولكن عندما تستلم العمل - هيئة تشغيل الحقل - تتحمله الشركات الاجنبيه بنسبة ١٠٠٪ ، كذلك اجر المكافأة تقوم الشركة المقاوله باسترداده من شركة تسويق النفط (SOMO) أو وزارة المالية بالدفع النقدي أو بالدفع العيني (نفط خام) بعد توسيط حساب المبيعات في سجلات شركة تسويق النفط ، وفي حالة الدفع العيني يتم غلق حساب التمويل بحساب التسويق ويكون التحويل المحاسبي على حساب الاحتياطي العام . وأحيانا تكون الشركة المقاوله هي الممول للعمليات ومشغلا لها بنفس الوقت إما شركات النفط الوطنية تقوم بالإسناد والدعم لتلك الشركات فقط وعليه يجب مقابلة الإيرادات والمصروفات وفق مبادئ المحاسبة المطبقة في العراق .



رسم الأجر في البرميل الواحد :- ويطلق عليه عائد الخدمة أو اجر المكافأة ويعني: الأجر المدفوع للمقاول (الشركات الاجنبية + الشريك الحكومي) مقابل الإنتاج التصاعدي للنفط الخام أي هو: عبارة عن مكافآت للشركات النفطية المتعاقدة معنا نتيجة تمويلها النفقات النفطية والنفقات التكميلية القابلة للاسترداد دون الحصول على فائدة أخرى عليها ، على إن يحسب هذا العائد فصليا إي كل ثلاثة أشهر ويعمل به بعد الإنتاج التجاري الأول (٧٠) إلف برميل يوميا مثلا على إن يحافظ عليه لمدة (٩٠) يوما ، ويحمل على حساب العمليات بالدولار الأمريكي من خلال ضربه بصافي الإنتاج ، ورسم الأجر تلك غير ثابت وإنما يخضع لمعامل تصحيح (R.F) المستخلص من نسبة مجموع المقدار التراكمي للتقد المستلم من قبل المقاول في نهاية السنة إلى المقدار التراكمي للمصاريف المنفقة من قبل المقاول ، إي كلما ارتفعت نسبة تسديد التكاليف المصروفة انخفض مؤشر ذلك المعامل وبالتالي انخفض رسم الأجر المدفوع للشركات والعكس صحيح ، مع ملاحظة إضافة تكاليف التدريب والتطوير التي يتحملها المقاول غير القابلة للاسترداد لإغراض احتساب المعامل فقط .

ويحسب الإنتاج الإضافي عادة بطرح الإنتاج الأساسي من الإنتاج المتحقق في السنة المينة ، والإنتاج الأساسي يساوي الإنتاج الأولي متناقصا بمعدل ٥٪ سنويا وكالاتي :

رسم الأجر = الإنتاج الإضافي × المعامل

الشركات الاجنبية في نهاية السنة التقويمية كما يلي :-
معامل الخدمة (R.F) = المقدار التراكمي للتقد المستلم من قبل المقاول في نهاية السنة / المقدار التراكمي للمصاريف المنفقة من قبل المقاول
(تكاليف النفط + رسم الأجر) / (النفقات المصروفة + مصاريف صندوق التدريب)
ويوزع وفق نسب متفق عليها بين الشركات الاجنبية والشريك الحكومي ووفقا لبنود العقد وكما يلي :-

- ٢٥٪ ضريبة للدولة (ضريبة دخل الشركات)
- ٢٥٪ للشريك الحكومي
- ٤٠٪ للشركات الاجنبية

وعندما لا تستطيع إحدى الشركات الاجنبية المؤتلفة من تمويل حصتها ، تتولى بقية الشركات ذلك وتحمل المدفوعات بفائدة هي (LIBOR) مضافا إليه ٥٪ وإذا استمر الإخفاق تتحول حصتها إلى بقية الشركات أو استبدالها بشركه أخرى .وعندما يصل رسم الأجر إلى الحد الأدنى سوف يخضع لتعديل آخر جديد يسمى (معامل التحفيز) المتأتي من نسبة الإنتاج الفعلي إلى الإنتاج المتعاقد عليه ، ويستخدم هذا المعامل عند الضرورة القصوى عندما يطلب من الشركات المستثمرة النزول بالإنتاج دون المستوى المطلوب لأسباب

معامل الخدمة	اقل من 1	من 1 إلى ما	من 1.25 إلى ما	من 1.5 إلى ما	من 2 صعودا
R.F	دون 1.25	دون 1.5	ما دون 2		
رسم الأجر/حقل الحفافية	1.40	1.12	0.84	0.56	0.28
رسم الأجر/حقول ميسان	2.30	1.84	1.38	1.15	0.69

منها عدم القدرة على التصريف ، لتعويضهم عن ما يسمى (الدخل الضائع) ، فلو نزل الإنتاج إلى النصف عندئذ معامل الخدمة يرتفع إلى (٢،١٦) دولار للبرميل بالمتوسط الموزون مثلا ، وحصه الشركات منه (١،٦٢) دولار وبعد الضريبة تصبح (١،٠٥) دولار :-

معامل التحفيز = الإنتاج الفعلي / الإنتاج المتعاقد عليه

وكما موضح في الجدول التفصيلي الذي يبين الحقول المستثمرة في محافظة ميسان ضمن جولتي

تتراكم تكاليف النفط ورسم الأجر ويسدد الصافي التراكمي تباعا وبما لا يزيد عن ٥٠٪ من إيرادات الإنتاج الإضافي الناتج من عملياته حسابيه تقضي بضرب نسبة الإنتاج الأولي بمعامل الانخفاض العائد لذلك الربع ، على أساس الصيغة التالية :-

الإنتاج الأساسي للربع السنوي = نسبة الإنتاج الأولي × عامل الانخفاض اللاحق (٠،٩٥)

وعادة تعطى الأولوية عند التسديد للتكاليف النفطية ، ويحسب معامل الخدمة (R.F) المنجز من قبل

التراخيص الأولى والثانية:-

السجلات المحاسبية والمدقق الدولي :- يحتفظ المشغل والمتعاقد بسجلات محاسبية مبويه وفق المبادئ والإجراءات المقبولة في صناعة النفط العالمية كذلك وتائق الصرف مع كميات وإقيام النفط المنتج والمخزون والمستلم وتكون جميع المعلومات تلك باللغة الانكليزية مع ملخص عنها باللغة العربية ، على إن تخضع تلك السجلات والوثائق لمدقق حسابات دولي ذو كفاءته عاليه بمشاركة شركة تدقيق عراقيه معه وله مكتب مشترك معها في العراق ، وترسل نتائج التدقيق في غضون ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة إلى الشركة الاستخراجيه .

كذلك يرسل الطرف الأجنبي المتعاقد كشوفات التكاليف وأجور الخدمة خلال فترة (٤٥) يوما من نهاية كل فصل ، وعند الاعتراض من قبل الشركة الاستخراجيه يبلغ المتعاقد كتابة ويلجا الطرفان إلى الحل الودي أو عن طريق خبير محايد أو إلى تحكيم (غرفة التجارة الدولية) في باريس .

العلاقة مع شركة تسويق النفط (SOMO) :- تعتبر شركة تسويق النفط العراقية شريك رئيسي في كافة جولات التراخيص باعتبارها الجهة المخولة رسميا بتسديد المستحقات لشركات النفط الاجنبية المتعاقدة ، سواء كان التسديد نقدا أو عينا (نفط خام) ، لذا فان كافة القيود المحاسبية سوف تكون هرميه تأتي من القمة إلى القاعدة وبشكل تدريجي ، لغرض عدم التكرار في تسجيل العمليات الحسابية لان الشركات الاستخراجيه تسجلها باعتبارها مصاريف لغرض مقابلة الإيرادات المتحققة من بيع النفط الخام ، وذلك بجعل شركة التسويق مدينة وحساب/المبيعات دائن مع ملاحظة النقاط التالية:-

١- إن المبالغ التي تسدد إلى الشركات المقاوله لم تقم الشركات الاستخراجيه بدفعها .

٢- إن المبالغ المطالب بها وأدخلت السجلات هي كلفة الجهد الوطني والجهد الأجنبي ، وهامش الربح لكل منهما ، وبعد تسديد كلفة الجهد الأجنبي يتم مطالبة شركة التسويق بتسديد المبالغ الأخرى .

الكشوفات المالية والمعالجات الحسابية :-

لقد أفرزت عقود الخدمة الفنية مجموعته من التكاليف (مسترده وغير مسترده) دفعتها الشركات الاجنبية المستثمرة في القطاع النفطي المطلوب من الشركات النفطية العراقية تسديد المستردة منها إلى الطرف الأجنبي خلال فتره زمنيه محدد، يمكن تلخيصها بالاتي :-

١- التكاليف النفطية /تشغيلية ورأسماليه



رقم الجولة	الحقل النفطي	الشركات النفطية المتعاقدة	عائد الخدمة	الإنتاج الابتدائي	الإنتاج التجاري	الإنتاج الأقصى	مكافأة التوقيع	الحد الأدنى للإنتاج	تاريخ الوصول بالإنتاج إلى الذروة	تاريخ المباشرة	الشريك الحكومي
الأولى	البيزان	سينوك الصينية	٢,٣٠	٨٨.٠٠٠	١٠% من الإنتاج	٤٥.٠٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠١٦	٢٠١٠/١٢/٢٠	شركة الحفر العراقية
الثانية	الحفافية	بتروجاينا الصينية بتروناس الماليزية توتال الفرنسية	١,٤٠	—	٧.٠٠٠	٥٣٥.٠٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٠١٧	٢٠١٠/٣/١	شركة نفط الجنوب

- (٢) - منشآت نقل النفط الخام والغاز المصاحب .
 (٤) - الخزانات الحقلية ومحطات الضخ .
 (٥) - تسهيلات البناء التحتي والمراكز الصناعية .
 ب- تكاليف المواد:- وتشمل:-
 (١)- الكميات
 (٢)- الأسعار
 ج - التكاليف التشغيلية :- مبوبة حسب عناصرها
 (١)- الرواتب
 (٢)- مستلزمات الإنتاج السلعية
 (٢)- مستلزمات الإنتاج الخدمية
 ٦- تكون الحسابات مبوبة حسب الأنشطة:-
 أ- الاستكشاف
 ب- الإنتاج
 ت- التخزين وتيوب أيضا كنفقات إلزامية ونفقات تكميلية
 ث- النقل
 ج- الخدمات المساعدة
 ٧- تعد حسابات ختامية كاملة ومن بينها الميزانية العمومية وتتضمن: حساب التشغيل الذي هو تقرير فصلي عن التكاليف النفطية والتكاليف الإضافية على أساس الاستحقاق وأخر على أساس نقدي. والميزانية التقديرية مقابل التكلفة الحقيقية على أساس الاستحقاق والأساس النقدي وتقرير مطابقة الكلف على أساس الاستحقاق مع الأساس النقدي .

مسلماً على أساس (FOB) عند موقع التسليم ، بعد أن تقوم شركة النفط الاستخراجيه ومن خلال أقسامها المالية بتسجيل كافة المصروفات القابلة للاسترداد بما فيها - التكاليف النفطية والإضافية - التشغيلية والرأسمالية والاستكشافية والمصروفات العامة التي تشكل ١٪ من مجموع النفقات المذكورة ، وفتح حسابات متكاملة بتكاليف الأصول وتكاليف المواد والتكاليف التشغيلية مبوبة حسب عناصرها مثل المستلزمات السلعية والخدمية والرواتب ٠٠٠٠ الخ ، من تاريخ المباشرة بالعمل لغرض إطفائها والسيطرة على قوائم التسديد المطلوبة من خلال ضبط صافي التكاليف النفطية والإضافية غير المدفوعة مع احتساب العوائد النفطية ومعامل الخدمة وعوائد أجور الخدمة المستحقة بالتعاون مع الأجهزة التدقيقية التي تقوم بتدقيق أسعار المشتريات والأجور والمصاريف العامة والمراجعة المستمرة للكشوف المالية منعا للتجاوز والفساد المحتمل ، ومتابعة ترميز الموجودات وفق تصنيفات الموجودات المطبق في الشركة مع احتساب الاندثار السنوي على تلك الموجودات، على أن تقوم هيئة العمليات بمتابعة الإنتاج الشهري والفصلي من النفط الخام للحقل المستثمر .
 ٤- دعم البيانات السنوية بواسطة تقرير صادر من مدقق حسابات مستقل ذو مؤهلات معترف بها عالمياً .
 ٥- يتوجب أن تظهر الحسابات والسجلات ما يلي:-
 أ- تكاليف الأصول :- وتشمل:-
 (١) - عمليات الحفر وكلفة كل بئر .
 (٢) - منشآت الإنتاج: مثل خطوط تدفق النفط ومحطات عزل الغاز .

والتحليلات الإدارية المترتبة على التكاليف النفطية الاضافيه .
 ٢- التكاليف الاضافيه /تشغيلية ورأسماليه والفوائد المترتبة عليها .
 ٢- التحميلات الاداريه عن مساهمة مقراتها في الخارج .
 إما كشوفات المطالبة المالية التي يقدمها المشغل إلى شركة النفط الاستخراجيه الواجب مصادقتها من قبل الأجهزة الفنية والمالية والتدقيقية هي :-
 ١- كشف الحساب الفصلي:- على الشركة المقاوله والمشغل إن تقدم إلى الشركة الاستخراجيه في غضون (٤٥) يوم من نهاية كل ربع سنوي بيانات عن تكاليف النفط والتكاليف الاضافيه بالإضافة إلى التقارير الأخرى وبيان الحساب التشغيلي .
 ٢- كشف الحساب السنوي:- على المقاول والمشغل إن يقدم إلى الشركة الاستخراجيه في غضون ثلاثة أشهر اعتباراً من اليوم الأخير من كل سنة تقويمية بيانا عن تكاليف النفط والتكاليف الإضافية بالإضافة إلى التقارير وبيان الحساب التشغيلي .
 ٣- كشف المطالبة:- وهذا الكشف يقدم بعد مرور (٩٠) يوم من بدء الإنتاج التجاري الذي يجب إن يحافظ عليه المشغل خلال تلك الفترة كعمد ل يومي وبعد تدقيقه من قبل شركة النفط الاستخراجيه ترسل نسخة منه إلى وزارة النفط/ لجنة استرداد الكلف ومصادقة السيد الوزير عليه يرسل إلى شركة تسويق النفط العراقية التي تقوم بدورها بالإيعاز إلى المقاول برفع الكمية من النفط الخام حسب السعر السائد في سوق التصدير



٨- تمسك الحسابات وفق نظام متفق عليه من قبل لجنة الإدارة المشتركة ولكل شركة نفط مقابلة نظام حسابي خاص بها وكما يلي:-

أ- نظام (S.A.P (systems Application and and products) :-

هذا النظام تطبيقه شركة (سينوك) الصينية (CNOOC) المستثمرة في حقول نفط ميسان (البرزكان، الفكه، أبو غرب) وهو نظام برمجيات إدارية يساعد الشركات على الارتقاء بأعمالها وربطها بنظام واحد يكتفل لها الترابط وكفاءة الأداء والتوافق فيما بينها وفروعها المنتشرة في كافة أنحاء العالم ، وقد استخدم هذا النظام من قبل العديد من الشركات العالمية وخاصة السعودية أمثال (سابق و ارامكو) لكونه نظام قوي ومتناسك لذلك يزداد الطلب عليه عالميا، لكنه مكلف ماليا ويكلف عشرات الملايين من الدولارات ، وكلما زاد حجم الشركة وتوسعت أعمالها زاد استخدام التطبيقات، ويشمل:-

الحسابات المالية Financial Accounting

مصرفات الشركة الداخلية Controlling

سلم الموظفين والرواتب والعلاوات والمخصصات والمكافآت Human Resource

خطط الإنتاج Production Planning

المخاطر Treasury

ب- نظام (SUN (sun system):

هذا النظام تطبيقه شركة (بتروجينا الصينية) -P.ch المستثمرة في حقل الحلفاية النفطي، ويعتبر هذا النظام حل عالمي للإدارة المالية وقاعدة أساسية لإعداد التقارير المالية وبقية الأعمال التكميلية مثل وظيفة الشراء والمبيعات وإدارة المواد وهو احد الحلول للمحاسبة الموحدة التي يمكن نشرها على الصعيد العالمي لتلبية الاحتياجات بأقل كلفة ، وقد صمم أساسا لغرض الوصول الفوري إلى كافة المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات السريعة والفعالة بما في ذلك الحسابات الدائنة والمستحقات والأصول الثابتة.

تقييم الأداء:-

على الرغم من الخبرة التقنية والفنية والتدرجات التمويلية لاستغلال الغاز الطبيعي والمصاحب للنفط الذي ينتج منه يوميا بحدود مليار وخمسمائة مليون قدم مكعب ، ويستهلك منه بحدود (٨٠٠) مليون قدم مكعب للحاجة المحلية ، بينما بحدود (٧٠٠) مليون قدم مكعب يتم حرقها في الجو، بالإضافة إلى المردودات المالية التي يحصل عليها العراق من توقيع عقود الخدمة الفنية والتي تحتاج إلى مئات المليارات من الدولارات لغرض تنفيذها من قبل وزارة النفط ، فقد نواجه مشاكل كثيرة أثناء تطبيق تلك العقود منها ما يتعلق بالقوانين العراقية الواجب تطبيقها والأخر داخلي يتعلق بالشركات الاستخراجية وما ورثته من أساليب عمل روتينية، ومنها ما يتعلق بالشركات الأجنبية وما تمارسه من أساليب عمل غير مقبولة من قبلنا وغير معادين عليها وأهمها :-

١- مصروفات المقاول المحلية والخارجية التي ترد في قوائم التسديد عند المطالبة بها، لا علم للشركة الاستخراجية بها واغلب تلك القوائم في مقراتهم الفرعية في دبي حيث تحتفظ بحساباتها هناك ، وبالرغم من وجود القليل من المعلومات الحسابية (تلك التي تتعلق بمصروفاتها في العراق فقط) فان تلك الشركات لجأت زيادة في التحفظ إلى حصر الوظائف الحسابية بأيديهم بالإضافة إلى اعتبار ايسط المعلومات الحسابية من الأمور السرية المحدود تداولها بين موظفيها .

٢- الاعتماد على مدقق دولي ليس له مكتب في العراق وليس له شريك عراقي لا يعطي مصداقية وحيادية للعمل التدقيقي ، علما بأنه حصلت موافقة مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٤٤٢ لسنة ٢٠١١ على إصدار نظام رقم (٧) التعديل الأول لنظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (٣) لسنة ١٩٩٩) إن تكون فروع شركات التدقيق غير العراقية مجازة وفقا لنظام فروع ومكاتب الشركات الأجنبية رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ مع وجود عقد مشاركة مساهم عراقي مع مساهم غير عراقي) .

٣- نصت العقود صراحة بان تقوم الشركة الاستخراجية بتسديد المبالغ المتنازع عليها وغير المتنازع عليها قبل إجراء تسوية النزاعات، هذا ما يخص الجولة الأولى اما ما يخص الجولة الثانية فان الشركة الاستخراجية تسدد المبالغ غير المعترض عليها بانتظار حل الإشكالات خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الاعتراض .

٤- كل المواد المشتراة للعمليات النفطية يجب ان تشتري بالأسعار التنافسية ومن موردين عالميين ولكن ما يجري عكس ذلك ، واغلب مشترياتهم من شركات صينية من بلدانهم .

٥- عندما تصبح هيئة تشغيل الحقل (FOD) هي المشغل بعد فترة سنة من تاريخ النفاذ تعين على الشركة الاستخراجية تحويل جميع السجلات المحاسبية المتعلقة بالحساب التشغيلي إليها ، مما يتطلب تفعيلها وتسليم كوادر محاسبية متمرسة إليها .

٦- اهتمام الإدارات العليا في الشركات الاستخراجية بالمشاكل الفنية فقط وعدم اهتمامهم بالأنظمة المالية والمحاسبية كعامل أرشادي لبيان نقاط القوة والضعف في التنفيذ . أن الامر المثير للدهشة أن الأمور المحاسبية لا تناقشها سوى ثلة قليلة من المسؤولين في الشركات النفطية رغم اهميتها البالغة ، وأن ادراك القليل لدور المحاسبة الحيوي وعدم سعيهم الى توسيع هذا الدور ودعمه يشير قلقا من امكانية حدوث مزيد من الازمات في المستقبل .

٧- عدم تطوير النظم القديمة والنقص الكبير في المعلومات المالية والمحاسبية وانشغال المسؤولين في الأجهزة المالية بالكم الهائل من المعاملات الورقية ابعدهم عن متابعة الحسابات المالية للشركات الاجنبية . لذا وجدت الشركات الأجنبية ما تبغي من إجراء وقائي ضد سياسة تعريق الوظائف الحسابية عندما عمدت إلى تقليص الصلاحيات للوظائف التي يشغلها العراقيون .

٨- انعدام التعاون الفني المالي في التخطيط والرقابة ، وهذا ما لاحظناه من شعور بعض رؤساء اللجان المشتركة (JMC) بالمضايقة عند حضور ممثلتي التدقيق ومكتب المفتش العام جلسات اجتماع تلك اللجان ، فغالبا ما يتم غض الطرف عن أهمية المحاسبة والتدقيق بل ينظر اليها كأمر يطغى عليها

الرتابة والملل ... بينما الجهل بأمر المحاسبة وأهميتها بات يمثل خطرا داهما في ظل العولة والشركات المتعددة الجنسيات .

٩- أن ما يهيم المشغل الأجنبي: هو الحصول على أكبر كمية من الإرباح نتيجة التشغيل الطويل للحقل ، لذا يجب مراعاة نسبة الاستنفاد أو نسبة الاندثار مع مراعاة العمر الإنتاجي المقدر للكائن والمعدات والآلات -

١٠- الحقول النفطية المطروحة ضمن الجولة الأولى للتراخيص النفطية شبه متكاملة وينسب عالية (الرميبة الشمالية والجنوبية وغرب القرنة والزيبر وحقول ميسان) ، ومن الممكن للجهد الوطني تأهيلها بالتعاقد مع شركات نفط عالمية من خلال تقديم المشورة والدعم الفني .

١١- بموجب الجولة الثانية للتراخيص النفطية والتي تشمل عشرة حقول نفطية ، أحيلت منها سبعة حقول من ضمنها - حقل الحلفاية النفطي - سوف تسيطر الشركات المتعاقدة على عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج ، بينما في الجولة الأولى والتي تشمل ستة حقول نفطية، أحيلت منها أربعة حقول نفطية من ضمنها - حقول نفط ميسان - (البرزكان ، الفكه ، أبو غرب) سوف تحصل الشركات الأجنبية على الدور الكبير في صنع القرار في جميع الحقول وادارتها ، وبذلك يكون تحت سيطرتها ٧٥٪ من الاحتياطي النفطي العراقي المقدر .

١٢- المبالغ المخصصة لفقرة الدراسات والبحوث (Study & Research) الواردة في كل ميزانية سنوية يقدمها

المشغل غامضة ويجب إشراك هيئة تشغيل الحقل بها واطلاع شركة النفط الاستخراجية عليها من باب المعرفة العلمية، والتي تصل أقياماها إلى عشرات الملايين من الدولارات .

١٣- رواتب الكادر الأجنبي المشغل للحقول النفطية عالية جدا مقارنة برواتب الكادر العراقي المنخفضة ، وعلى الرغم من تحديد رواتبهم بموجب كتاب وزارة النفط/ دائرة العقود والتراخيص البترولية المرقم ٢٢٨١ في ٢٠١٠/١١/٢٠ باعتماد جدول خاص بذلك ، لذا نرى ان تقوم شركات النفط الاستخراجية بدفع رواتبهم من قبلها وفق الجدول المذكور بدلا من قيامهم بذلك وفق اجتهادهم الخاصة .

١٤- أمام هذه المشاكل التي خلفتها عقود الخدمة الفنية كوننا حديثي العهد بها ، نجد في الطرف الآخر هناك فوائد كثيرة يجنيها الاقتصاد العراقي عموما وشركاتنا النفطية الاستخراجية خصوصا ، منها ارتفاع إيرادات النفط العراقي (نحو) (١٩٤) مليار دولار عام ٢٠١٧ من خلال تصدير ما يقرب من (١٠) مليون برميل يوميا ، بالإضافة إلى تحديث الصناعة النفطية العراقية ودعمها بالتقنية الحديثة والخبرات التي يحصل عليها موظفوننا بالتدريب والتطوير والدراسات التي أقرتها تلك العقود .

المصادر:-

١-مجلة دراسات اقتصادية - العدد ٢٦ لسنة ٢٠١١م - بيت الحكمة - بغداد

٢-كراس وثيقة المعالجات الحسابية للحقول المنتجة وغير المنتجة / د. جاسم حميد زعبل

٣-مجلة المحاسب - عدد كانون الأول عام ١٩٧٢م - بغداد

٤- (TECHNICAL SERVICE CONTRACT FOR) (THE MISSAN OIL FIELDS)

رجال الأعمال.. مصدر لشراء البلدان

لعل من اهم العلامات لتدهور اوضاع البلاد هو تراجع دور رجال الاعمال من شركات، بانواعها المختلفة ومصالح ومصارف... التي تعتبر مع المزارعين في اية امة الشبكة الحقيقية للاقتصاد الوطني.

وللاسف الشديد فان الثقافات المنتشرة في اوساط شعبنا تتعامل مع هذه الحقيقة وفق رؤى مغلوطة.. تسربت اليها عبر المحادثات الطويلة بين الاشتراكية والرأسمالية في الدول التي رأّت هذه الانماط من الاقتصاديات.. فالثقافة المتولدة عندنا سطحية ومنقولة، وغير مدعومة بتجارب عملية.. فهي هشّة في الحالتين. خلافاً للتجارب العالمية، حيث للكلمات معانيها وللانظمة القائمة اسسها ونتائجها الايجابية، رغم افرازاتها السلبية. فبالاشتراكية صار الاتحاد السوفياتي قطباً معادلاً للولايات المتحدة.. بل المتفوق احياناً، رغم الكلف الاجتماعية الهائلة.. وفي الارواح والحرية الفردية والعامّة.. والسيطرة بالقمع على شعوب اخرى.

ووصلت الدول الغربية بالنظام الرأسمالي الى الرقي الاقتصادي والحضاري والعلمي والاجتماعي، رغم النظام الاستعماري الذي فرضته على العالم.. وزجها البلدان في حروب عالمية.. وانماط تطور مدمرة للبيئة والحياة والحضارات الاخرى. فالصراع بين التوجهين هناك حقيقي ينتقل من مرحلة الى اخرى.. فلا الاشتراكية باتت هي الاشتراكية التي تكلم بها ماركس.. ولا الرأسمالية هي الرأسمالية التي تكلم بها ادم سميث.. فاشتراكية اليوم اقربت باقتصاديات السوق.. واقربت رأسمالية اليوم، بدور الدولة الاقتصادي.

رجل الاعمال هو ليس مجرد ممثل الرأسمالية، والقطاع العام هو ليس ممثل الاشتراكية.. رجال الاعمال وشركاتهم ونشاطاتهم في كافة الحقول، هم المنظومة الاقتصادية للمجتمع.. والقطاع العام هو المرتكز للجهاز الاقتصادي للدولة.. الاثنان قد ينحرفان ويتجاوزان حدودهما، مما يتطلب وضع الضوابط.. لكن الاثنان ضرورتان لكل اقتصاد وبلد. وان اوزان كل منهما تعتمد على الظروف والقدرات.. فرجل الاعمال، يبادر ويجمع عناصر الانتاج ليولد السلع المادية والخدمية. والطبيعي اعتماد قدرة الدولة المالية على جبايات المنظومة الاقتصادية للمجتمع.. والشاذ هو اعتمادها على الواردات النفطية، بكل ما تقود اليه من تشوهات وفساد وتخلف. وان استمرار المجتمع والدولة بوضع الحواجز امام رجال الاعمال، وكأنهم المرابين او الذين يحتكرون الاسواق، ويسرقون قوت الفقراء هو فهم ضار، وسلوك معرقل، وثقافة ناقصة، لا ترى الايجابيات، وتبقى عند السلبيات التي يستغلها الاقتصاد الريعي ليعزز احتكاره.

فاقتصادنا سيبقى مكبلاً باحادية اقتصاد الدولة، ولن ينهض ما لم تعاد الاولوية والقوة لاقتصاد المجتمع



د. عادل عبد المهدي

رجل الاعمال هو
ليس مجرد ممثل
الرأسمالية، والقطاع
العام هو ليس ممثل
الاشتراكية.. رجال
الاعمال وشركاتهم
ونشاطاتهم في كافة
الحقول، هم المنظومة
الاقتصادية للمجتمع..



شركة نفط ذي قار اصبحت ضرورة..

بتاريخ ٢٢ ايار ٢٠١٠ كانت افتتاحية (المواطن) بعنوان متى تتشكل شركة نفط ذي قار، نستعيدها بمناسبة افتتاح دولة رئيس الوزراء يوم امس المرحلة الاولى من انتاج حقل الغراف في المحافظة والتصريحات التي تشير الى عزم الحكومة انشاء شركة نفط ذي قار، وما ستشهده المحافظة من استثمار لتطوير حقل الناصرية وبناء مصفى الناصرية في جولة التراخيص الخامسة المزمع اقامتها قريبا في حلة جديدة من عقود الخدمة تهدف الى تطوير القطاع الاستخراجي والتحويلي معا، جاء في الافتتاحية مايلي:

” وزارة النفط اكملت تشكيل الشركات التشغيلية في اغلب المحافظات النفطية المنتجة. فقد وافق مجلس الوزراء على انشاء شركة نفط الوسط وشركة نفط نينوى وشركة نفط ميسان خلال الفترة الماضية. وهذه خطوة جيدة لادارة الموارد النفطية واعطاء المحافظات الدور النسبي لادارة مواردهم وثروتهم النفطية وتعزيز الكادر الفني والاداري فيها. ولربما من الاسباب التي دفعت الوزارة الى اتخاذ هذه الخطوات الادارية هو لتسهيل التعامل مع الشركات الاجنبية التي تم التوقيع معها لتطوير الحقول المكتشفة والمنتجة في هذه المحافظات.

غير ان الملفت للنظر ان محافظة ذي قار لم يشملها هذا التطوير الاداري للقطاع النفطي بعد. وعلى الرغم من امتلاكها للعديد من الحقول النفطية حيث تقدر الاحتياطات النفطية بالمحافظة اكثر ٦ مليارات برميل. ويمثل ذلك قرابة ٥٪ من احتياطات العراق النفطية. اضافة الى ذلك فالمحافظة ذي قار تعتبر من المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية وحسب تقديرات الامم المتحدة ان نسب الحرمان والفقر في المحافظة عالية جدا حيث احتلت المرتبة الثالثة بين المحافظات العراقية الاكثر محرومية وبذلك تميزت بنسب بطالة عالية. وهذا ما يدفع الى اتخاذ خطوات لتطوير المحافظة في مختلف الجوانب. فالقطاع النفطي في المحافظة يفتقر الى البنية الادارية المطلوبة حيث المستوى الاداري مازال في اطار هيئة تابعة الى شركة نفط الجنوب في البصرة

نعتقد ان وزارة النفط مطالبة اليوم كخطوة تمهيدية لتطوير القطاع النفطي في محافظة ذي قار هو العمل في اتجاه انشاء (شركة نفط ذي قار) لتأخذ موقعها حالها حال المحافظات النفطية الاخرى. وكذلك العودة الى تنفيذ المخطط التكاملية لتطوير المحافظة النفطية واستثمار الوقت لتنمية المحافظة المحرومة“.



د ابراهيم بحر العلوم

الملفت للنظر ان
محافظة ذي قار لم
يشملها هذا التطوير
الاداري للقطاع النفطي
بعد. وعلى الرغم من
امتلاكها للعديد من
الحقول النفطية حيث
تقدر الاحتياطات
النفطية بالمحافظة
اكثر ٦ مليارات برميل



د. وليد خدوري

مستشار لدى نشرة ميس النفطية

أزمة الكهرباء أضرار للبيئة ٤٠ بليون دولار خسائر سنوية

نشرت لجنة النفط والطاقة البرلمانية العراقية في ١٤ أيلول (سبتمبر) الجاري تقريراً أعدته هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء يفيد بأن العراق يخسر سنوياً نحو ٤٠ بليون دولار بسبب أزمة...

نشرت لجنة النفط والطاقة البرلمانية العراقية في ١٤ أيلول (سبتمبر) الجاري تقريراً أعدته هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء يفيد بأن العراق يخسر سنوياً نحو ٤٠ بليون دولار بسبب أزمة انقطاع الكهرباء المزمنة. ويؤكد التقرير أن الانقطاع المستمر للكهرباء ألقى أضراراً جسيمة بمصانع البتروكيماويات والمصانع الخاصة. ويذكر أن الكهرباء تنقطع في العراق منذ سنوات بين ١٥ و ٢٠ ساعة يومياً طوال السنة، باستثناء إقليم كردستان حيث يشارك القطاع الخاص في توليد الكهرباء وتوزيعها.

صحيح أن انقطاع الكهرباء أصبح جزءاً من حياة المواطن، ولكن انعكاساته البعيدة المدى تفوق الخسائر المادية التي لا يُستهان بها. فانقطاع الكهرباء المستمر يعني الاعتماد على المولدات في البيوت والأحياء، مع ما يرافق تشغيلها من تلوث بيئي، ناهيك عن تضرر الأدوات الكهربائية المنزلية مثل البرادات وأجهزة الكمبيوتر والتلفزيونات، نتيجة الانقطاع المستمر والمفاجئ للكهرباء. وقد تكون هذه الخسائر من نصيب المواطن وليس الدولة ككل، ولكنها خسائر للبلاد لا يمكن الاستهانة بها على الصعيدين الشخصي والمادي. فبالإضافة إلى التلوث، يدفع المواطن المئات من الدولارات لتشغيل المولدات وشراء الوقود لها، إلى جانب ما يدفعه من فواتير كهرباء للدولة.

لماذا هذه الحال المزرية في قطاع الكهرباء في العراق ودول عربية أخرى؟ ولماذا يحصل هذا في هذه المرحلة بالذات وليس في الفترات الأولى لاستعمال الكهرباء في الشرق الأوسط قبل عقود أي بعد الحرب العالمية الثانية؟ هل ينقص العراق وغيره من الدول التي تمر بالتجربة المأسوية ذاتها، الأموال اللازمة لتشديد محطات كهرباء؟ طبعاً لا. فالسبب الرئيس يكمن في تفتت ثقافة الفساد وعدم المحاسبة لأن الفساد يشمل كبار المسؤولين في الدولة العراقية.

فما يحصل في العراق هو التعاقد مع شركات قليلة الخبرة ما يتسبب بتأخيرات، كما أن التنفيذ المحلي مناط بمسؤولين حكوميين غير متخصصين. فالأمر يتعلق بمشروع أو خطة متكاملة تأخذ في الاعتبار زيادة معدل الاستهلاك السنوي، والوقود الأوفر استعماله في البلاد اعتماداً على ما هو متوافر في الدولة المعنية، وإمكانية استعمال البدائل من طاقة شمسية ورياح لردف الطاقة الكهربائية بامدادات إضافية، وإمكانية الربط الكهربائي مع دول مجاورة كما هو حاصل في المنطقة بمبادرة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والانعكاسات البيئية للبدائل المستعملة. وإمكانية التعاون مع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع توليد الكهرباء على أن لا تكون الشركات التي تفوز بالمنافسة مملوكة من قبل أقرباء المسؤولين وأصدقائهم وتفتقر إلى الخبرة اللازمة. ودراسة تسعير الكهرباء بطريقة تساعد في ترشيد الاستهلاك دون الإضرار بالطبقات الفقيرة. وهذا الأمر ليس جديداً فهناك دراسات عالمية كثيرة في هذا المجال. إن أزمة الكهرباء هي إحدى أزمتها قطاع الطاقة العراقية، ولكن هناك مشاكل أخرى عديدة، منها نشوء صناعتين نفطيتين مختلفتين في البلاد منذ ٢٠٠٢، إحداهما في الدولة الفيدرالية وأخرى في حكومة إقليم كردستان، والخلافات بينهما متفاقمة ويحتمل أن تزداد وتسوء نفطياً وسياسياً قريباً في حال بدأ إقليم كردستان بتصدير البترول مباشرة إلى تركيا من دون موافقة الحكومة الفيدرالية وفي مخالفة صريحة للدستور.

أما الخطة الطموحة لإنتاج ١٢,٥ مليون برميل نفط يومياً بحلول ٢٠١٧ فتواجه عقبات جمة، توقعها كثيرون من خبراء النفط العراقيين. والسؤال هو: لماذا هذا الإسراع في الإنتاج في هذا الوقت القصير؟ معروف أن العراق يملك احتياطات نفطية ضخمة تضعه في مصاف الدول الخمس الكبار عالمياً، ومهم للعراق أن يطوّر حقوله المكتشفة، ويدفع قدماً برامج الاستكشاف للعثور على حقول جديدة. ولكن العراق تأخر طوال العقود الماضية نتيجة للحروب والحصار الدولي. وأصبح معروفاً الآن أن الدفع بهذه الخطة النفطية الصعبة المنال في وقت قصير جداً، وراء محاولة ردف الموازنة العامة بأكثر دخل نفطي ممكن خدمة لالتزامات سياسية قصيرة النظر، تشمل توظيف أكبر عدد ممكن في وظائف الدولة بغض النظر عن الحاجة إلى هؤلاء الموظفين، ناهيك عن توفير الأموال اللازمة للمسؤولين لشراء ولاء الناس.

يذكر أن انهيار أسعار النفط في أواخر العقد الماضي أخاف مسؤولي الدولة من حصول عجز كبير في الموازنة العامة، ما هدد بخفض كمية الأموال المتوافرة لهم للتصرف بها كما يشاؤون من دون رقابة أو محاسبة، ثم ازداد الإلحاح على السلطات النفطية لزيادة الإنتاج لتعويض أي نقص قد يحصل في الموازنة. على ضوء هذه الوقائع، اتفق مع الشركات النفطية العالمية على تطوير حقول العراق المكتشفة.

لا يُقصد هنا انتقاد التعاون مع الشركات الدولية، فمع انهيار مؤسسات الدولة وهجرة أعداد غفيرة من خبراء قطاع النفط العراقيين، أصبح ضرورياً التعاون مع الشركات الدولية، ولكن كان يُفترض الحرص على توفير دور فاعل لشركة النفط الوطنية العراقية في مراقبة تنفيذ الشركات الدولية عقودها وفق ما هو متفق عليه وتوفير فرصة لتدريب جيل جديد من العراقيين المتخصصين. فالمشكلة تكمن في الأهداف المحددة، وهي زيادة الإنتاج من مليونين إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً إلى نحو ١٢,٥ مليون برميل يومياً في غضون فترة تقل عن عقد من الزمن وفي بلد يفتقر إلى الاستقرار السياسي ويبقى على حافة الحرب الأهلية.

في نهاية الأمر، يعني النجاح في إنتاج ١٢,٥ مليون برميل يومياً خلال فترة قصيرة زمنياً، إتمام الأسواق بالإمدادات النفطية، والتنافس الحاد مع المنتجين الآخرين داخل منظمة «أوبك» وخارجها، ما سيعني الاضطرار إلى الموافقة على حجوم في الأسعار وانخفاض العائدات، أي الحصول على دخل نفطي أقل مما كان متوقفاً، وهذا يناقض الهدف الأول لهذه السياسة النفطية.



ياسر طلال

الصناعة النفطية تسير الى الامام

خلال الاستثمارات الاقتصادية العالمية في هذا المجال، مما يساهم بشكل كبير في إغاش التنمية الاقتصادية ويفتح آفاقا تجارية أكثر إشراقا..

ورغم وجود آراء متباينة حول حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة والمحتملة في العراق، إلا أنها تتفق في ما بينها على أن هناك خزينا هائلا ربما لا مثيل له في منطقة أخرى من العالم حيث يبلغ حجم الاحتياطيات المثبتة (Proven) وفق الأرقام الرسمية الأخيرة لوزارة النفط والمعتمدة من قبل معظم المراجع النفطية المختصة عالميا ما مقداره ١١٢ مليار برميل، أما حجم الاحتياطيات المحتملة فهناك تباين في تخمينها، إلا أن الرقم يزيد في كل الأحوال عن ٢٠٠ مليار برميل يمكن تحويل جزء أساسي منه لا يقل عن ٥٠ بالمائة إلى احتياطيات مثبتة باعتماد التكنولوجيا الحديثة في عمليات المسح الزلزالي والحفر الاستكشافي والتقييمي ثم الحفر التطويري، ويضاف إلى ذلك عامل مهم يتعلق بكلفة عمليات الاستكشاف والحفر وبالتالي كلف العثور على النفط وتطويره والذي يعتبر من أوطأ الكلف ليس على مستوى العالم فحسب، بل وحتى بالمقارنة مع المخزون النفطي في منطقة الشرق الأوسط وتتراوح تلك الكلف بين ١,٥ - ٢ دولار للبرميل الواحد..

لكن الآمال المعقودة على تطوير الصناعة النفطية في العراق مرهونة بتجاوز العقبات أمام تطور هذه الصناعة وأبرزها الخلافات السياسية وضعف البنية التحتية وانتهاج السياسة البيروقراطية بعملية عقد الصفقات،

أكدت دراسة نشرتها صحيفة (الفاينانشيل تايمز) البريطانية الأسبوع الماضي أن الصناعة النفطية العراقية حققت حالة تطور مشهودة، وأن معدلات الإنتاج النفطي ارتفعت مؤخرا بفضل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المستثمرة في الحقل العراقي. وقالت الباحثة والمحلفة جيسكا بريوير، من مؤسسة (وود ماكينزي) العالمية المتخصصة في مجال الدراسات البترولية التي تتخذ من إسكتلندا مقرا لها، في الدراسة التي أعدتها نحن ننظر للعراق كواحدة من الدول التي سيكون لها مساهمة كبيرة جدا بتجهيز سوق النفط العالمية خلال الخمس الى العشر سنوات القادمة.. هذه الدراسة جاءت لتؤكد الاتجاهات التي تسير عليها السياسة النفطية في العراق والتي تهدف للوصول الى إمكانية إنتاج عشرة ملايين برميل يوميا بحدود عام ٢٠٢٠. وهو امر أصبح بالإمكان تحقيقه اذا ما سارت عملية الاستثمار في القطاع النفطي بالشكل المرسوم لها والذي ابتدأ فعليا مع تنفيذ جولة التراخيص النفطية الاولى. وكما يبدو أن الذهب الأسود العراقي يواصل مسيرته نحو مستقبل افضل في المدة الأخيرة، نظرا للتطور والتوسع الكبير في الإنتاج النفطي مؤخرا، حيث تجاوز مستوى الإنتاج ثلاثة ملايين برميل يوميا للمرة الأولى خلال ثلاثة عقود وتخطى إيران ليصبح ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك بعد السعودية، وتشير التوقعات والدراسات المعنية بأن إنتاج النفط العراقي سيرتفع بنهاية العقد، حيث سيبلغ عشرة ملايين برميل يوميا بحدود عام ٢٠٢٠. ويرى المحللون بأنه ينبغي على العراق بذل الجهد الاكبر خلال السنوات المقبلة من



إذ يحاول اليوم قطاع النفط العراقي النهوض بعد ثلاثين سنة من النزاعات وانعدام الاستقرار لتحقيق نمو سريع في إنتاجه من الذهب الأسود باعتباره إكسير الاقتصاد العراقي لحد الآن..

وتوضح الدراسة التي نشرتها (الفاينانشيل تايمز) أن وكالة الطاقة الدولية تؤكد بان إنتاج العراق للنفط سيكون أكثر من الضعف ليصل الى (٦,١) مليون برميل باليوم بنهاية العقد، وفي الوقت الذي تشير الدراسة الى أن شركات النفط العالمية التي وقعت عقود تطوير مع الحكومة في أواخر العقد الماضي، أمثال برتش بتروليوم واكسون موبيل ورويال دوتشيل، واجهت تحديات في قضية البنى التحتية وتدهور الوضع الأمني فضلا عن المردودات الضئيلة لهم وفقا لشروط العقود التي وقعوها، كونهم يتلقون رسوما بمقدار (١٥, ١) الى (٢) دولار فقط عن كل برميل نجد ان هذا يثبت أن العقود لتي وقعها وزارة النفط ضمن جولات التراخيص كانت باتجاه الحفاظ على المصلحة الوطنية وحقوق العراق في ثروته الوطنية بعيدا عن محاولات الشركات النفطية الهادفة الى تحقيق أعلى الأرباح بغض النظر عن اية أمور أخرى. ورغم ان الدراسة البريطانية تشير الى ان هناك مشاكل كثيرة تواجه السياسة النفطية في العراق ومنها العراقيل التي تولدها البنى التحتية في العراق، والنقص في أنابيب النفط والضعف في حجم مستودعات الخزن ومحدودية سعة محطات الضخ التي تعرقل عملية النمو المستمرة في معدلات الإنتاج، الا انها في الوقت نفسه تشير الى ترجيح محللين امكانية تحقيق المزيد من الإنتاج وذلك بتعديل شروط العقود وتطوير البنى التحتية، كما شدد المحللون على ضرورة خلو البلد من التوترات السياسية وضعف الوضع الأمني. وبالنظر لطبيعة العقود التي أبرمتها الوزارة مع الشركات العالمية فان تعديلها لغرض تطوير البنى التحتية يبدو ممكنا، لاسيما وان الظروف السائدة في اسواق النفط العالمية حاليا (والتي تتميز اساسا بعدم وجود فائض في المعروض) فان العراق في وضع قوي حاليا يمكنه من فرض شروطه على الشركات المتعاقدة التي ستبقى قادرة، مع ذلك على الحصول على ارباح معقولة. ومن الممكن ايضا ان تشتغل صياغة ونصوص هذه العقود منح الافضلية للشركات المتعاقدة لبناء مصافي النفط ومصانع البتروكيماويات في

العراق وفقا لشروط تستهدف تحقيق الفائدة المادية والاقتصادية القصوى للعراق، ويجب ان يسعى العراق الى الحصول على أقصى ما يمكن من الاستثمارات في الصناعات البترولية التحولية والاستخراجية للانتاج، على حد سواء ولغرض الوفاء باحتياجات البلد الداخلية من جهة وتصدير الفائض من جهة أخرى وهو الامر الذي سيمكنه من مضاعفة الأرباح والعوائد التي يجنيها من مصادر ثروته النفطية. ونظرا لضخامة ما يملكه العراق من الاحتياطات البترولية المؤكدة، وفي ظل الاوضاع السائدة حاليا في الاسواق البترولية الدولية، فان امام العراق فرصة جديدة وكبيرة للاستفادة من مصادره البترولية، ولأجل تحقيق ذلك باعلى درجات الكفاءة الممكنة، يجب اعتماد سياسة نفطية مبنية على حقائق وارقام واقعية وصياغة هذه السياسة بطريقة تمكن العراق من الحصول على الاستثمارات الأجنبية لمضاعفة ارباحه والحفاظة على مصالحه، مع بقاء القرار المتعلق بالتصرف بالاحتياطي البترولي، ومعدلات الانتاج والصادرات بيد الإدارة الوطنية العراقية وتحت اشرافها. وكل هذا يمكن ان يتحقق في ظل السياسة النفطية القائمة اذا ما تم ابعاد هذا القطاع الحيوي والمهم للاقتصاد العراقي عن المساومات والصراعات السياسية، وتشريع قانون النفط والغاز بالشكل الذي يتوافق مع الدستور وفق ما جاء بالمادة (١١١) والتي تنص على ان النفط والغاز هما ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات ما يستوجب ان تكون هذه الثروة الأساسية في العراق تحت مسؤولية وإشراف الحكومة الاتحادية، وتخضع عمليات الاستكشاف والاستخراج وتطوير البنى التحتية، لسياسة الحكومة الاتحادية وخطط وزارة النفط، بما في ذلك الاتققات والعقود التي تبرم مع الشركات العالمية، وبالشكل الذي يضمن تحقيق النتائج المرجوة والتي تشير اليها الدراسات الدولية في هذا الجانب والتي ترى ان العراق سيشكل قوة عالمية في مجال انتاج النفط وتصديره..

مما لا شك به ان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني قد بذل جهودا مضنية لسنا في موقف عدها او تعدادها، ولكن يجعلنا في موقف المطالب بأن ينال هذا الشخص حقه من الشكر والثناء لما استطاع ان يقوم به في الفترة الاخيرة من فك طلاسم

ملفات عديدة كلفه بها رئيس الوزراء نوري المالكي، اضافة الى الرؤى الثاقبة التي يتميز بها الشهرستاني عن غيره من السياسيين، وهو ما جعله موضع ثقة رئيس الوزراء وكل الكابينة الحكومية، الا البعض ممن يكن له العدا، وهذا البعض لا يخفي عداه بمناسبة وغيرها وان ما يدعونه بأنهم لا يعاونون شخص الشهرستاني كذب ونفاق، لاسيما بعد ان كشفوا عن أنيابهم البغيضة بالطلب رسميا من رئيس الوزراء بإقالة نائبه! واقول لمن يحاول الاصطياد بالماء العكر ان يصمتوا ويدعوا المخلصين بأدب عملهم افضل لهم ومن الاجدى لهم البحث عن السرقات المنظمة التي يقوم بها مسؤولون كبار هم على علاقة بهم ويعرفونهم جيدا غير انهم يغضون النظر عنهم لاسباب ليست خافية على احد ..

لقد امتلك الشهرستاني الجرأة والشجاعة للكشف عن عيوب وتجاوزات ومخالفات ممن يمارس الزيف ويحاول الاستحواذ على ثروات الشعب العراقي لصالحه، ونحن هنا نؤكد أن ما طالب به البعض ربما كان ناتجا عن ضعف الاداء الحكومي، ولكن هذا لا يعني ان الحكومة الاتحادية ضعيفة وعاجزة، فالحكومة قوية ولن تطولها رياح التغيير كما يروجون ويخططون، واذا اردنا ان نبرز واحدة من مآثر الشهرستاني، فيمكننا ان نشير الى وضعه النقاط على الحروف عندما اشار الى وجود فروقات في الكمية بين النفط المنتج والمصدر في اقليم كردستان وان الاقليم يتوجب عليه تسليم ١٧٥ الف برميل يوميا للتصدير حسب إتفاقات سابقة وسعر البرميل في الاسواق العالمية يزداد حسب الطلب فهل فعل الاقليم؟ وكذلك عندما أعلنت وزارة النفط الاتحادية عن بلوغ مبيعات اقليم كردستان للنفط خمسة اضعاف قيمة المستحقات التي يطالب بها لتغطية نفقات الشركات العاملة، متهمه الاقليم ببيع النفط الخام والمنتجات الأخرى الى الاسواق المحلية. فالحكومة الاتحادية تعهدت بمنح تكاليف تنقيب النفط في الاقليم بعد تقييم لجنة مشكلة من الطرفين .

وانها اسهمت بدفع أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لعمليات التنقيب في اقليم كردستان.. هذا ما يجعلني اطالب رئيس الوزراء بمكافأة الشهرستاني على تقانيه بالواجب والعمل الدؤوب من أجل خدمة العراق الجديد



العراق يامل في استعادة مجده النفطي

الحكومة المركزية تحاول تجاوز الخلافات لاستعادة دور العراق كلاعب كبير في السوق النفطية العالمية بعد ثلاثة عقود من الحروب والعقوبات الدولية

منتصف عام ٢٠١٤ فسوف يمد العراق بطاقة تصدير بحرية قدرها أربعة ملايين برميل يوميا.

وذكر المسؤول النفطي العراقي أنه إذا تم التغلب على العقبات الكثيرة المتعلقة بالسياسة والبنية التحتية فقد يرتفع الإنتاج العام القادم مقتربا من أربعة ملايين برميل يوميا ليتجاوز المستوى القياسي الذي سجله العراق في عام ١٩٧٩ عندما بلغ الإنتاج ٢,٨ مليون برميل يوميا.

لكنه أضاف أن هذا السيناريو مستبعد مشيرا إلى أن إنتاج أربعة ملايين برميل يوميا هدف يصعب تحقيقه وأن الوصول بمتوسط الإنتاج خلال العام إلى ٢,٥ برميل يوميا سيكون أكثر واقعية.

ويعتمد اقتصاد العراق، الذي شهد اكتشاف أول حقل نفطي في مدينة كركوك عام ١٩٢٥، بصورة رئيسية على النفط الخام، الذي تمثل عائداته قرابة ٩٠ في المائة من عائدات البلاد.

ورغم طموحات المسؤولين العراقيين بإحداث زيادات في الإنتاج برزت من جديد إلى السطح مشكلة الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان حول قانون النفط والغاز، كما برزت طموحات نينوى في الاستقلال بانتاجها.

يوميا خلال عام ٢٠١٤ واستقر سعر النفط فوق ١٠٠ دولار للبرميل سيكون ذلك إيجابيا مقارنة بهذا العام. ورجح غضبان وهو وزير سابق للنفط أن يبلغ متوسط الإنتاج في العام الحالي أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٢ لكنه قال إن من المرجح أن يصل معدل الإنتاج بنهاية العام إلى مستوى ٢,٥ مليون برميل يوميا.

ويرغب العراق في استعادة دوره كلاعب كبير في السوق النفطية العالمية بعد ثلاثة عقود من الحروب والعقوبات الدولية وتراجع الاستثمارات في هذا القطاع، رغم الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان حول قانون النفط والغاز.

وبلغت صادرات النفط العراقية ٢,٤ مليون برميل يوميا هذا العام لكنها تراجعت إلى مليوني برميل يوميا الشهر الماضي لتصل إلى أدنى مستوى في ١٩ شهرا. وتسببت أعمال الإصلاح والتوسعة في مرفأ البصرة النفطي الاستراتيجي في خفض شحنات خام البصرة الخفيف الذي يشكل معظم إيرادات بغداد من التصدير.

وقال غضبان إن هذا الأمر قد انتهى وإن الصادرات أخذت في النمو. وفور استكمال توسعة المرفأ بحلول

قال مسؤول كبير بقطاع النفط العراقي إن بلاده تتوقع عودة قوية إلى النمو بالقطاع العام المقبل في حين تدفع الشركات الأجنبية العاملة بالحقول الجنوبية الإنتاج نحو أعلى مستوى له على الإطلاق، رغم محاولات محافظة نينوى الاستقلال بانتاجها النفطي على غرار إقليم كردستان.

وقال ثامر غضبان رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي إن من المتوقع أن تزيد الإمدادات بما لا يقل عن ٥٠٠ ألف برميل يوميا إلى ٢,٥ مليون برميل يوميا في المتوسط مع تسارع نمو إنتاج حقل مجنون الذي تديره شركة رويال داتش شل وحقل غراف الذي تقوده بتروناس الماليزية وحقل الحلفاية الذي تديره شركة بتروتشاينا.

وفي الشمال من المنتظر أيضا أن يتم تشغيل حقل بدرة الذي تديره غازبروم نفت الذراع النفطية لشركة جازبروم الروسية.

وبدأت محافظة نينوى في شمال غرب العراق محادثات مع شركات نفط وإعداد شروط لجذب الاستثمار في احتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز وهي خطوات من المؤكد أن تغضب الحكومة المركزية.

وقال غضبان إنه إذا زاد الإنتاج ٥٠٠ ألف برميل

اوبك تحذر من جنون اسعار النفط جاء تراجع الاستثمار

منظمة الدول المصدرة للبترولا لا تكثرث لنمو انتاج 'الزيت الصخري'
الاميركي، وتتوقع صعود سعر البرميل الى ١٥٠ دولار مع تراجع الاستكشافات

صندوق النقد ينتقد شراهة الاستهلاك الخليجي

ودعا البدرى الى زيادة انتاج دول اوبك من النفط من ٢٠ مليون برميل في اليوم
حاليا الى ٢٧ مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٨ لتعويض انخفاض الانتاج المتوقع
مستقبلاً في اميركا الشمالية.

وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة ومقرها باريس ان انتاج الزيت الصخري في الولايات
المتحدة وكندا سيزداد بواقع ١,٧ مليون برميل يوميا.

ويشدد البدرى على ترحيب اوبك بالتطورات الاخيرة في انتاج الطاقة والذي
سيدعم استقرار السوق ويوفر دليلاً على ان النفط لن يفنى في العالم بعد الحديث
المتوالي عن "ذروة الانتاج النفطي" هذه الايام.

وتعتبر "اوبك" ان اسعار النفط بمعدل يتراوح بين ١٠٠ و ١١٠ دولار للبرميل
"مقبولة" للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، اذ لا تزال مصادر القلق في السوق
مردداً الطلب في الولايات المتحدة واوروبا والصين على وجه التحديد.

في سياق متصل اعلنت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد عن
معارضتها لسياسات دعم الوقود الاحفوري التي تمارسها بعض البلدان، ليس لاسباب
اقتصادية فقط وانما لآخرى بيئية.

وتقدر لاغارد ان سياسات الدعم تشوه سوق الطاقة وتقدر قيمتها بحوالي ٢,٥
بالمئة من الناتج العالمي.

وتعتقد لاغارد ان الغاء دعم المحروقات سيقلل الطلب العالمي على النفط والغاز
وبما يمكن من تحرير العرض وخفض الاسعار.

وتؤكد بيانات صندوق النقد الدولي ان الاستهلاك السعودي من النفط يرتفع
بمعدل سنوي ٧ بالمئة اي انه يتضاعف كل عقد من الزمان، لتستهلك اكثر من ربع
انتاجها.

وتستهلك الإمارات اكثر من ٢٠ بالمئة من انتاجها النفطي والكويت ١٦ بالمئة وايران
٥٠ بالمئة ايضاً.

حذرت منظمة الدول المصدرة للبترولا "اوبك" من مغبة ارتفاع اسعار النفط الى
مستوى ١٥٠ دولاراً للبرميل في حال واصلت سياسات الدول المنتجة الاستثمارية في
قطاع الطاقة بمستوياتها الحالية.

وقال الامين العام للمنظمة عبدالله البدرى، على الرغم من توفر امدادات كافية
حالياً في السوق العالمية، الا ان اوبك تواجه منافسة شديدة من بعض كبار المستهلكين
مستفيدين من تقنية التكسير كالولايات المتحدة الاميركية.

وقال البدرى في تصريحات نقلتها صحيفة "ذي ناشيونال" الاماراتية في عددها
الثلاثاء "هناك تطورات جارية في صناعة النفط بالولايات المتحدة، ونحن ننتظر
لنرى مدى استدامة هذا النوع من الانتاج على المدى الطويل".

واشار الى حاجة الدول المنتجة للنفط الى المزيد من الحفر والحفر والاستكشاف
للمحافظة على الانتاج.

ايران تفتح ذراعيها لشركات النفط الغربية

محاولة لضخ مئة مليار دولار في الحقول



طهران تقتنص الفرصة اللائحة جراء التقارب مع واشنطن باغراء الشركات بعقود الاستثمارات النفطية، وتقوم حملة علاقات عامة لتكسير اسعار السوق

التشريعية الاميركية الى ابداء موقفاً اكثر ليونة حيال العقوبات على طهران والاحجام عن تشديدها بهدف تسهيل المفاوضات حول الملف النووي التي بدأت الاسبوع الفائت في جنيف.

وقالت وندي شيرمان مساعدة وزير الخارجية الاميركي "نعتقد ان الوقت حان لاستراحة لنرى ما اذا كانت المفاوضات ستتقدم".

وتبنى مجلس النواب في تموز/ يوليو قانونا جديدا يشمل خصوصا قطاع صناعة السيارات في ايران، الا ان اعضاء نافذون في مجلس الشيوخ بينهم الرئيس الديموقراطي للجنة الشؤون الخارجية روبرت منديز ابدوا استعدادهم لتعليق بحث فرض عقوبات جديدة اذا وافقت طهران على وقف فوري لتخصيب اليورانيوم.

بدأت ملامحه في ايلول/سبتمبر الماضي عندما تحدث الرئيس الايراني حسن روحاني هاتفيا مع الرئيس الاميركي باراك اوباما في اتصال غير مسبوق على هذا المستوى بين البلدين منذ الثورة الايرانية عام ١٩٧٩.

واضافة الى هذه المحادثة الهاتفية التقى وزيرا خارجية البلدين ايضا في نيويورك.

واستأنفت ايران ومجموعة ١٠٥ (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين والمانيا) المفاوضات حول الملف النووي في منتصف تشرين الاول/اكتوبر الحالي. وتشتبه دول هذه المجموعة في ان ايران تسعى الى الحصول على السلاح النووي تحت ستار برنامجها النووي المدني.

ودفع هذا الانفراج والتقارب المؤسسة

سوف تستفيد.

وخفضت العقوبات الأميركية والأوروبية من صادرات النفط الإيراني إلى نحو مليون برميل يوميا كعمدل متوسط خلال العام ٢٠١٣، مقابل ٢,٢ مليون برميل قبل العقوبات ونحو ١,٥ مليون برميل يوميا خلال العام ٢٠١٢، ما أفقد الجمهورية الإسلامية إيرادات بمليارات الدولارات.

وفي قالت إيران انها على اتصال بعملاء سابقين وأبدت استعدادا لخفض الأسعار في حالة تخفيف العقوبات الغربية عليها مما ينبئ بصراع في السوق لاقتناص الحصة في وقت يقل فيه الطلب عما كان عليه وقت فرضت العقوبات.

وتعكس تصريحات حسيني مزيداً من التقارب الايراني الغربي الذي

أوردت صحيفة فايننشال تايمز أن إيران تعتزم طرح عقوداً أكثر جاذبية للشركات العالمية لجذب استثمارات لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار لحقولها النفطية على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

ونقلت الصحيفة البريطانية عن مهدي حسيني مستشار وزير النفط الإيراني قوله إن "طهران ستلغي عقود شراء الإنتاج الحالية التي تمنع الشركات الأجنبية من تسجيل الاحتياطات في دفاتها أو امتلاك حصص في المشاريع الإيرانية".

وأكد حسيني أنه يجري إعداد عقود جديدة تعود بالربح على طرفيها ومن المتوقع الكشف عن تفاصيلها في لندن في مارس/آذار المقبل وأضاف أن الشركات الكبرى سواء كانت أميركية أو أوروبية

الحكومة البريطانية تبرر قرارها بمنع الإضرار بالبيئة وقيمة الحقل بعد ثلاث سنوات على اغلاقه بسبب العقوبات على طهران

بريطانيا ترفع الحظر عن تشغيل حقل غازي ضخم تملكه ايران جزئيا



الحقل".

وما تزال عقوبات الاتحاد الاوروبي على شركات ايرانية ومن بينها شركة النفط الوطنية الايرانية سارية وقالت الحكومة البريطانية ان عائدات الشركة الايرانية من مبيعات الغاز في روم ستوضع في حساب مجمد.

وفرض الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة عقوبات على شركات ايرانية منذ ثلاث سنوات بزعم ان ايران تحاول تطوير اسلحة نووية. وتقول طهران ان ابحاثها سلمية تماما وذات اهداف مدنية.

ولمنع دمار محتمل في قيمة الحقل".

وساهم حقل غاز روم بحوالي اربعة بالمئة في انتاج الغاز في بريطانيا في اكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٠ قبل اغلاقه. وبدأ الحقل في ضخ الغاز في ديسمبر/كانون الاول ٢٠٠٥ وتكلف تأهيله ٣٥٠ مليون جنيه استرليني (٦٠٦,٦ مليون دولار).

وقالت بي.بي انه من السابق لأوانه تحديد متى سيبدأ الانتاج في الحقل مجددا.

وقال المتحدث باسم بي.بي "نتطلع للحصول على الموافقة النهائية خلال الاسابيع القليلة القادمة ومن شأن هذا ان يمكننا من بدء العمل نحو اعادة تشغيل

رفعت بريطانيا حظرا على انتاج حقل الغاز الضخم روم في بحر الشمال الذي تشاركه في ملكيته شركة بي.بي وشركة النفط الوطنية الايرانية لمنع اي ضرر للبيئة وللحقل بعدما اغلقته في ٢٠١٠ بسبب العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوروبي على شركات ايرانية.

وقالت وزارة الطاقة يوم الثلاثاء انها ستسمح ببدء التشغيل مجددا لمنع وقوع ضرر دائم للحقل ذي الضغط المرتفع والحرارة العالية والذي لم يكن مصمما لان يبقى مغلقا بشكل دائم.

وقالت الوزارة في بيان "الحكومة تدعم اعادة بدء الانتاج في روم وهذا ضروري لتجنب ضرر بيئي محتمل

شركات النفط العربية تحصن موقعها التقني بمواجهة قرصنة المعلومات



قطاع الطاقة العربي يحتاج الى الاستثمار في تحصين شبكاته لتكنولوجيا المعلومات من الهجمات الضارة للقرصنة، عقب استهداف 'ارامكو' بهجوم تقني

ويقابل التطور المتسارع في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تطور في الوسائل والأساليب والبرامج التي يستخدمها قرصنة الإنترنت والمعلومات لشن الإختراقات ومحاولات التجسس الإلكترونية.

وتشير التقارير الأخيرة إلى أن ٤٣١ مليون شخص كانوا ضحايا للجرائم الإلكترونية خلال عام ٢٠١١ وأن ١٤ شخصا بالغ هم ضحايا الجرائم الإلكترونية كل ثانية و مليون شخص كل يوم.

وتقدر الخسائر السنوية العالمية للجريمة الالكترونية بحوالي ٢٨٨ مليار دولار، تشمل الخسائر المالية إضافة إلى ما يرتبط كذلك بالانتاجية والوقت.

ويتوقع ان يتجاوز عدد فيروسات الحاسب الآلي سنويا المليونين وأن المصروفات والاستثمارات العالمية في مجال الأمن السيبراني يتوقع أن تصل إلى ٦٠ مليار دولار.

عبر العالم.

ويتوقع ان تصل الاضرار بالبنية التحتية لقطاع النفط والغاز الى نحو ملياري دولار بحلول العام ٢٠١٨ جراء الهجمات الالكترونية بحسب ما تتوقعه شركة "ايه بي اي" الاميركية لابتحاث السوق.

وحددت مؤسسات الاستشارات الغربية الهدف السريع والملح في قطاع النفط والغاز الخليجي بضرورة تدريب القوى العاملة "الكبيرة في السن" على استخدام البيانات لصالحها.

وقال نيك بار المدير التنفيذي في شركة بوز الن للاستشارات في دبي، ان ابرز التحديات تكمن في كيفية ادارة الشركات لهذه المخاطر اذ ان بيئة تكنولوجيا المعلومات تغيرت كثيرا خلال السنوات العشر الماضية وتغيرت بيئة الاعمال في العامين الاخيرين.

تسعى شركات النفط والغاز العربية الى تحصين موقعها التقني ضد الانتهاكات في مجال امن تكنولوجيا المعلومات في تعاملاتها مع الموردين والموردين، وفقا لما ذكره تقرير اقتصادي جديد.

وباتت شركات النفط والغاز العربية مطالبة الان بتحديث انظمتها للكمبيوتر، في ظل فتح شبكاتها للغرباء مما يعرضها من غير قصد للخسائر الفادحة ويتوجب على قادة صناعة النفط والغاز بالمنطقة اعادة تقييم للمخاطر التقنية من قبل الموردين بهدف حماية الاصول التجارية من الانتهاكات.

وقد تنامت المخاوف بشأن الامن "السيبراني" (امن المعلومات) لشبكات الكمبيوتر في صناعة الغاز والنفط الخليجية اثر الهجوم على اكثر من ٣٠ الف جهاز كمبيوتر لشركة "ارامكو" السعودية خلال العام ٢٠١٢ والذي استهدف تعطيل انتاج اكبر مورد للنفط الخام

العالم يلوذ بالطاقة النووية هرباً من لهيب النفط

بريطانيا تعود لتشديد محطات إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية بعد غياب دام عقدين متتاسية تشيرنوبل و فوكوشيما ، ودول عربية تهدف لاستبدال النفط باليورانيوم



العالم خطط حكومية لإنشاء ١٠٠ محطة أخرى في العقود الثلاثة القادمة، في مقدمتها كل من الهند والصين، فيما تعيد الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية النظر في موقفها من محطات الطاقة النووية.

وحتى دول الخليج الغنية بالنفط أعلنت بعضها عن خطط لإنشاء مفاعلات نووية. وتجدر الإشارة الى ان المفاعلات النووية تولد الطاقة عبر التفاعلات النووية بدلا من الاحتراق، وهو لا يؤدي الى إنتاج ثاني اوكسيد الكربون وهو اهم غازات ظاهرة الاحتباس الحراري.

وينتقد مختصون في البيئة تناسي الحكومات أزمات جزيرة "ثري مايل" في الولايات المتحدة، وتشيرنوبل في روسيا، وضعف وسائل تخزين الوقود النووي المستنفذ الذي سيبقى مشعاً لمليون سنة، وهو الامر الذي ادى الى تراجع صناعة الطاقة النووية لاغراض إنتاج الكهرباء في العقود الثلاث الماضية.

وتجدر الإشارة الى ان احتياجات العالم من الكهرباء ستزيد بنسبة ٥١ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٠ بسبب التصنيع وزيادة عدد السكان، طبقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وحتى في دول الخليج التي تفكر جدياً في ملف الطاقة النووية ينمو الطلب السنوي على الكهرباء بنسبة ٧ بالمئة مما حدا بالامارات العربية المتحدة الى الشروع بتشيد اولى محطات الطاقة النووية بكلفة ٤٠ مليار دولار والتي بدأت فيها في العام ٢٠٠٩ ليبدأ ضخ الكهرباء عبر اولى المفاعلات بحلول العام ٢٠١٧.

اما السعودية فتستهدف بناء محطات نووية بقدرة ١٧ غيغا واط بحلول عام ٢٠٢٢، ويفكر الاردن ببناء مفاعلين للطاقة النووية لاغراض إنتاج الكهرباء.

ويوجد في العالم في الوقت الراهن ٤٤٢ محطة طاقة نووية في اكثر من ٣١ دولة، طبقا لوكالة الطاقة النووية.

وتملك الولايات المتحدة اكبر عدد منها وهو ١٠٢ محطة تنتج ١٩,٣ بالمئة من احتياجات الطاقة الكهربائية، تليها فرنسا التي توجد بها ٥٩ محطة، واليابان ٥٥ محطة، وتنتج جميع محطات توليد الطاقة النووية ما يقرب من ١٦ بالمئة من احتياجات العالم من الكهرباء.

علنت الحكومة البريطانية عن ابرامها صفقة بناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية تدخل الخدمة في قطاع الطاقة بحلول العام ٢٠٢٢.

ومنذ كارثة فوكوشيما التي تطورت بعد زلزال اليابان الكبير في ١١ مارس/ اذار ٢٠١١ بدأت كثير من الدول بمراجعة مخططاتها حيال الطاقة النووية، ولكنها سرعان ما عادت الى هذا الحل هرباً من تقلبات اسعار النفط.

وتعتبر هذه المحطة التي ارسى عطاء تنفيذها على شركة "اي دي اف" الفرنسية الاولى في بريطانيا خلال العشرين عاما الماضية.

وفيما بشر رئيس الوزراء ديفيد كامرون ببدء عهد جديد من الطاقة النووية، تعهد وزير الطاقة اد ديفي بخفض ملحوظ على فواتير الكهرباء بحلول العام ٢٠٢٠.

وستقوم "اي دي اف" - التي ظلت تتفاوض بشأن الصفقة لأكثر من عام ببناء محطة "هينكلي بوينت سي" في سامرست بتكلفة ١٦ مليار جنيه إسترليني (٢٦ مليار دولار) في سومرست بجنوب غرب إنجلترا.

وقالت الحكومة إن المحطة ستضم مفاعلين ويتوقع أن تعمل لحوالي ستين عاما.

ووفقاً للصفقة فإن كلفة إنتاج الميغاواط/ ساعة من الكهرباء تبلغ ٥, ٩٢ جنيهاً استرلينياً. ويرى كامرون ان بناء المحطة الجديدة هو خطوة اولى في اتجاه الصناعة النووية تهدف لتوفير الاف فرص العمل وامدادات الطاقة طويلة الاجل، اضافة لخفض الاعتماد على مصادر الطاقة الاحفورية التي تتقلب اسعارها.

وتعتبر المحطة البريطانية اولى المفاعلات النووية التي تشيد عقب حادثة مفاعل فوكوشيما الياباني، واول محطة بعد دخول محطة "سيزويل" البريطانية الخدمة في العام ١٩٩٥.

ومن خصائص المحطة الجديدة انها ستوفر ٧ بالمئة من حاجة بريطانيا للكهرباء او ما يعادل الاستهلاك المنزلي برتمته، كما ستخفض أيضا انبعاثات بريطانيا من الكربون بمقدار ٩ ملايين طن وتخلق ٢٥ ألف وظيفة وتخفض أسعار الطاقة على المدى الطويل.

وتقوم عدة دول ومنذ سنوات بتشيد حوالي ٢٠ محطة طاقة نووية، وتتوفر حول

خط الأنابيب مصدر مال لا ينضب

تروي قصة شخصين يدعيا "جون" و "توم" كانا يبحثان عن مصدر معيشة ثابت فوجدا فرصة لتحصيل المال من خلال نقل الماء لأهل قرية من مكان بعيد بعض الشيء، يختلف هذان الشخصان في طريقة تفكيرهما وتقديرهما للأمر، جون يؤمن بالعمل بجد، وتوم يؤمن بالعمل بذكاء، فما كان من "جون" إلا أن أسرع بشراء دلوين كبيرين، وأخذ يقطع السكة المؤدية إلى البحيرة ذهابا وإيابا، وسرعان ما أخذ يجمع المال بفضل لعمله لساعات طويلة. لقد كان عملا متعبا بالنسبة له، لكنه كان سعيدا للغاية لأنه كان يجني المال.

أما الشخص الآخر "توم"، اختفى لعدة شهور ولم يراه أحد، فرح جون كثيرا لأنه اعتقد انه سوف يبقى الوحيد في ساحة العمل دون منافسة تذكر من توم.. لم يبق توم بشراء دلوين كما فعل منافسه بل قام بوضع خطة عمل، وأنشأ شركة، وعاد بعد بضعة أشهر ومعه فريق عمل، وخلال سنة واحدة أقام فريق العمل خط أنابيب ضخما يربط القرية بماء البحيرة، وبسهولة استطاع أن ينافس "جون"، وقام بتزويد ماء للقرية بكميات أكبر دون انقطاع، وهو بذلك قد مد أنبوبا كي يتدفق المال إلى جيبه، كما مد أنبوبا كي يوصل الماء إلى أهل القرية.

وعاش "توم" في سعادة طيلة أيام عمره لأنه اخترع وسيلة لإيصال الماء لأصحاب القرية دون أن يكلفه ذلك أن يبذل جهودا مضيئة وأوقات هائلة، أما "جون" فقد عاش في شقاء بقية عمره وظل يعاني من المشاكل المالية والضغطات المادية، وعدم قدرته على مواصلة نقل الماء بسبب كبر سنه وضعف جسده.

إن ما قام به "جون" هو بمثابة ما يفعله الموظف، إذ يعمل لدى الآخرين، مقابل المال، ويجد ويجتهد ويقضي ساعات طويلة في العمل، ثم هو بعد ذلك بالكاد يحصل حاجياته ويؤمن مستقبله، وسيأتي يوم لا يقوى على الاستمرار بالعمل، وتزداد بعدها نفقاته.

أما ما قام به "توم" هو بمثابة ما يفعله المبادر وصاحب العمل المستقل الذي يسعى لإنشاء المشروعات، لتصب نتاج هذه المشروعات في جيبه المال، دون أن يتطلب منه ذلك العمل بجد ولساعات طويلة، وذلك بالتأكد يعتمد على مدى الإقتان والتخطيط والإبداع في إنشاء المشروعات.

هذه القصة تساعدنا في اتخاذ قراراتنا في الحياة، وهل عندما نعمل، نقوم ببناء خط للأنابيب، أم أننا نقوم بنقل الماء بالدلو. هل نعمل بجد أم نعمل بذكاء؟!



بادي شلال
رئيس التحرير



مجموعة شركات النخبة العراقية

Iraqi elite group of companies

الشركة العراقية الأم والتي تعمل جنب الى جنب مع مجموعة من الشركات. إحدى هذه الشركات هي (شركة النخبة العراقية للتجارة العامة) ومقرها العراق - بغداد. ولها شبكة اتصالات من خلال مكاتب شركاتها في (دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة الأردنية الهاشمية) الى جانب المكتب الرئيسي في بغداد.

نحن على ثقة كاملة بأن التعاون المشترك لمجموعة شركاتنا معكم سيفتح آفاق مستقبلية للعمل في مختلف المجالات التجارية، الصناعية و مجال المقاولات في العراق و دول أخرى.

شركة النخبة العراقية للمقاولات العامة والاستشارات الهندسية المحدودة، تأسست عام ١٩٨٩ و مسجلة بغرفة تجارة بغداد. مقرها بغداد و لها مكاتب في دولة الامارات العربية . ان لشركتنا الامكانية الجيدة في تنفيذ المشاريع المتكاملة (تصميم، تجهيز، بناء و انصب) في مجال الأعمال الكهربائية، المدنية والميكانيكية و ذلك من خلال الكادر الهندسي و الفني لشركتنا والذي له باع طويل في هذه المجالات، إضافة الى ذلك فان لنا علاقاتنا المتينة مع العديد من الشركات العالمية في المجالات أعلاه و على سبيل المثال و ليس الحصر (SIEMENS, ABB SCHNEIDER.... الخ)

علاوة على ذلك، نود ان نبين بأن إحدى شركاتنا (شركة النخبة العراقية للتجارة العامة) قد عملت جنباً الى جنب مع شركاتنا وفروعنا تحت نفس المظلة لتأمين المعدات الهندسية اللازمة لتنفيذ مشاريعنا مع كل الخدمات اللازمة لها. ان شركتنا أخذت على عاتقها في الوقت الحاضر عدة أعمال تجارية، صناعية و أعمال مقاولات في العراق و لعدة جهات وبالتعاون مع شركاتنا الأخرى



مكاتب خارج العراق

١- فرع عمان - الأردن

هاتف: ٥٦٢٧٩٥١ - ٦ - ٠٠٩٦٢

فاكس: ٥٦٢٧٩٥٢ - ٦ - ٠٠٩٦٢

بريد الكتروني: comm@iraqielite.com

OR iraqielite@yahoo.com

٢- فرع دبي - المنطقة الحرة في جبل علي - الامارات العربية المتحدة

بريد الكتروني: dubai@iraqielite.com

OR iraqielite@yahoo.com

المكاتب في العراق

١- فرع بغداد

هاتف: ٧٧٨٨٧٠٨ - ١ - ٠٠٩٦٤

هاتف: ٧٧٦٠٨٣٦ - ١ - ٠٠٩٦٤

بريد الكتروني: baghdad@iraqielite.com

OR iraqielite@yahoo.com

٢- فرع البصرة

هاتف: ٤٢٣٦٢١ - ٤ - ٠٠٩٦٤

بريد الكتروني: info@iraqielite.com OR iraqielite@yahoo.com

٣- فرع اربيل

بريد الكتروني: erbil@iraqielite.com

OR iraqielite@yahoo.com

led the growth of production rate to one million and 200 thousand barrels per day in 2010, and to one million and 400 thousand barrels per day in 2012, noting that the Rumaila field, which was discovered in 1953 by the South Oil Company, and is one of the most important fields discovered in Iraq, and the fourth global field with reserves of over 50 billion barrels, equivalent to more than 30% of Iraq's reserves that reaches about 38% of the oil reserves of 143 billion barrels.

Regarding the project to develop West Qurna, she has made it clear that the project

was invested by Exxon Mobil Corporation at a cost of \$50 billion as it seeks to join a Petrojaina company to develop the field.

About the obstacles that stand in the way of the implementation of the company's investment projects in Iraq, she said that there are several obstacles including the lack of cooperation by oil companies and the Iraqi Ministry, as well as the ease of entry of materials through customs and the lack of cooperation by some Iraqi officials in investment companies.

In terms of providing service projects, she mentioned that the company expressed a de-

sire to implement service projects in the city center and areas as social benefits provided by the investing companies to the citizens who live near the wells, which are investing, as well as the formation of a committee of community that promotes the reality of education through the construction and restoration of schools.

She concluded by honoring 10 medals to the creative staffs, as well as honoring 58 outstanding employees. Adding, that the Iraqis are characterized by their serious work, which leads to the recruitment of the largest number of staff members.



China National Oil Company (CNPC Petrojaina) Honors Iraqi Workers

Iraqis are real hard-working in supplying the Iraqi economy



The implementation of three massive investment projects in (al-Ramlia, al-Halfiya and al-Ahdab)

The Chinese Petrojaina Company claimed fifth place in world rankings among the major international oil companies and 250 energy companies, making it the first Asian to ascend to the top five companies in the world, according to “Platts “ rankings. This was based on the assets , profits , revenues, and the restoration of the capital to the investor, particularly since Petrojaina has operations in investor development.

Petrojaina implemented exploration and development operations in 12 foreign countries, including Kazakhstan and Venezuela, which U.S. companies refuse access to as they are considered countries that have unstable security situations.

Most analysts in the oil field confirm in regard to Petrojaina company that it will play a major role in taming the global oil prices if the goals of the Chinese government to expand the development of the fields where

the Chinese will reduce the growing demand of the Chinese economy on the world’s oil is achieved.

Petrojaina operates in partnership with PB Company for the development of the oil sector and service contracts technology in Iraq, and with its 11 branches implements the realization of various in the extractive industries, geological studies, realization of the signatories, digging wells and examining the results of drilled wells injection in Iraq, especially since the country was cut off from the new global technology since the eighties.

So it was on the companies that offered to enter in the oil sector competition for re-evaluating its business in the light of modern technology and training at various educational levels in the extraction and export of oil and energy, especially in the training of personnel working in Iraq.

Regarding the work of the Chinese company national in Iraq, the Director of the CNPC, Mrs. Yong Chan Lee, explained “The size of the company’s investment in Iraq reaches up amounts to \$2 billion and owns one of the ten branches of various functions,” pointing out that “the company has the three largest investments in Iraq for service contracts in the fields of Halfayah and Maysan, since 2010.

Concerning the development of the Rumaila field, she said that it is considered one of the largest operations carried out by the company to achieve the highest production in 2011, which will reach 2.8 million barrels per day when fully developed, particularly since the drilling equipment has been advanced in previous years, which resulted in decreased rates in its production to 960 thousand barrels per day. Referring to Petrojaina and Petric Petroleum company, who

Pivotal Changes on the Global Energy Map

Economic report stated that the global energy map is undergoing pivotal and quick changes on the level of demand, while the United States was the largest consumer of energy since the beginning of the twentieth century and since 2010 China has taken an advanced position to capture the largest share of energy demand.

A report from the company 'Chinese Kuwaiti' confirmed that most of the increase came in the Chinese energy demand over the past decade to equal levels of Chinese demand in 2010, double of what it was in 2000. Today, China consumes a fifth of the total global energy. The report added that coal remains the main source of energy for China, where it consumes two-thirds of the total consumption, making them the largest consumer and producer of it. However, the lev-

el of energy consumption per capita remains low when we compare this level with other countries such as the U.S., Germany, Japan and South Korea.

The report pointed out that China is also becoming in the foreground in the consumption of oil. Today, as the second largest oil consumer, approximately 10.6 million barrels per day are consumed compared to the United States, which is the largest consumer of oil, with about 19 million barrels per day.

Adding that despite this difference, it is important to consider the evolution of demand growth from the two countries, the United States witnessed a stable level of consumption during the last decade while the Chinese oil consumption is developing on a regular basis for nearly two

decades to rise an average of 6 percent each year.

The report stressed on the current and projected growth rates for China, in addition to various dynamic factors that deal with the population and the phenomenon of urbanization. Pointing out that the growth rate of China's oil consumption will remain as it is to rise in the coming years, while China will need time in order to go beyond the levels of consumption in the United States but that is inevitable in the end.

Continuing, that the oil production trends began taking a new form, especially in the United States, where oil production levels were in decline for more than a decade until the recent financial crisis and it has since returned to a production level rise.

The report also mentioned that the credit for this goes back to the technological progress made by the United States in shale oil extraction sector which makes it the leader with respect to this technology, making them independent and self-sufficient in energy, which is what we see today with the low level of imported oil.

Noting, that levels of oil consumption in China continued to gradually increase to reach more than four million barrels a day and was accompanied by increases in the volume of energy imports. Explaining, that this increase is expected to continue in consumption and import. According to the U.S. Energy Information Administration, it is expected to overtake China in the size of American oil imports by the end of the year.



New Destinations for International Oil Exploration Companies : Morocco, Spain and Malta



The international oil companies headed to the countries witnessing stability such as Morocco, Malta and Spain to drill for black gold, to turn its back on the Middle East because of the unrest that prevailed. Major oil companies flowed into mentioned countries that offer lucrative offers for these companies.

The unrest in the Middle East gave a new impetus to the oil companies that are looking for new discoveries to go to the more stable areas such as Morocco, Malta and Spain.

These areas provide of the known reserves and attractive conditions for exploration without exposure to the risk of production in Syria or Libya or Egypt.

Morocco enticed companies with a promise to connect it to the energy-rich reservoirs in West Africa. In Malta there are hopes that there will be extensions of existing geologic formations in Libya and Tunisia.

Off the coast of Spain considers 'Cairn Energy' company to have geological similarities with the Israeli water which includes two of the largest offshore gas fields discovered in the last ten years.

Tony Hayward, CEO of Genl Energy Company and former president of BP, said "You either have to go to the technical or political boundaries. In Morocco and Malta we are dealing with much greater technical risks than political."

Various oil companies flowed into Chevron, the second-largest U.S. oil company, which has a market capitalization of \$231 billion, and Vastant company, listed on the London Stock Exchange, worth \$80 million to Morocco over 18 months ago.

The Gulf Sands Petroleum pumps about ten thousand barrels of oil per day equivalent to Syria before the war that broke out there and the penalties imposed on them.

The company suspended its work there in 2011 and lost more than 90 percent of its production and later moved to Morocco.

Ken Judge, Commercial Director of Gulf Sands said "We are looking for some stability and Morocco is politically stable while also offering the best financial terms between the countries of the Middle East and North Africa."

Morocco foiled demonstrations similar to the Arab Spring uprisings in 2011 by spending social and constitutional reforms and security measures.

Genl will begin drilling in Malta in the first quarter of next year, and the British Kern will begin drilling a well in Morocco in September, according to its website, it may begin drilling in Spain as well as in 2015.

Iraq Targeting a Budget of \$150 Billion Dollars

The budget plan for 2014 expects oil exports to increase to 3.4 million barrels per day, \$860 million dollars of it will be allocated to oil companies in Kurdistan



Fadhil Nabi, Deputy Iraqi Minister of Finance, said that the budget for Iraq in 2014 is likely to reach 174.6 trillion dinars (\$150.1 billion dollars), based on an oil price of \$90 a barrel.

The member country in OPEC is trying to rebuild its economy which was destroyed over the years of war and sanctions mainly dependent on oil revenue which funds about 95 percent of its budget.

Iraq has the fourth largest oil reserves in the world and aims to increase its oil production to reach 8-8.5 million barrels per day by 2017, which could bump up the ranks of the top producers in the world.

Nabi said the budget plan for 2014 expects oil exports to increase to 3.4 million barrels a day.

He added, "It allocates a trillion dinars (\$860 million dollars) for the oil companies operating in the Kurdistan region near

future, which is expected to issue 250 thousand barrels per day of crude."

The budget for 2013 reached 138 trillion Iraqi dinars, based on the \$90 price of an oil barrel but with less volume exports of 2.9 million barrels a day.

The budget allocated 64 trillion dinars for investment projects, while the rest goes to spend on salaries and a subsidized food commodities program.



Iraq Improves Al-Nasiriyah Oil Project Conditions

Iraq offered more profitable conditions to investors for the exploitation of the giant oil field and to build a refinery, while blaming the Royal Dutch Shell in the non-production of billions of dollars in oil.

The Nasiriyah field includes reserves which exceed four billion barrels of crude and can contribute to the Baghdad plan to increase production to triple by the end of this decade with the help of foreign companies.

However, Iraq's production has slowed this year, companies have complained of poor margins under existing service contracts. Some have angered Baghdad by signing contracts with the semi-autonomous region of Kurdistan in northern Iraq on better terms.

A source in the Iraqi oil sector said, "The Oil Ministry was keen to formulate a contract that includes more improved and profitable conditions (for companies), compared with the previous service contracts."

The source added, "In this contract, there won't be a government partner to companies, and there will be no need to pay for a

premium signature," confirming to generate more profits to the company which manages the project.

The project includes the development of the southern field and the construction of a refinery with the capacity of 300 thousand barrels per day as well as the selection of a Japanese consortium to invest in 2009, but negotiations broke down.

In March, Iraq chose seven international companies to compete in a planned tender in December and added five companies to the list earlier this month, hoping to make progress this time.

The Iraqi Oil Minister, Abdul Karim La'eeby, said earlier this year concerning the conditions of investment in the Nasiriyah field that this contract will be completely different and very attractive for oil companies.

Iraq's production began to rise in 2010, after signing service contracts with companies, including BP, Shell, ENI and Exxon Mobil, but the recovery slowed in 2013 due to prob-

lems related to infrastructure and security.

According to sources in the sector, part of the reason for the slowdown in production is to delay the start of production of the Majnoon field, being developed by Shell and its Malaysian partner Petronas, which raised Baghdad's anger.

A letter sent by the government last month to Reuters blamed Shell for the underdevelopment dates for commencement of production from the field, which has reserves of 12 billion barrels, and says that this cost Iraq \$4.6 billion.

In response to a comment on the letter, Shell said it was discovered when they began to open existing installations before the end of 2012, where it required more work.

The company said it is still targeting production of 175 thousand barrels per day from the Majnoon field before the end of the year.

The Shell spokesman said, "The safety of our staff and our assets remain our top priority in Iraq, and we will seek to restore the facilities to ensure a safe operation."





Gazprom tries to increase its investment program for 2013

The Russian Company of Gazprom for natural gas is studying to raise its investment program for 2013, according to the head of the investment department in the company Mr. Jaroslav Jolko statement.

Jaroslav explained that the company's board will study increasing the spending at a meeting of the tenth of September .

The company of Gazprom expected to reach the capital spending about \$40 billion this year versus \$ 44 billion last year

Gazprom's Profits rises more than 5 % in the first quarter of this year

The profits of the giant Russian company Gazprom exceeded the analysts' expectations because of the increasing in export volumes, where the rate of profit in the period from January to March / March of 2013 by 5.3 %.

The company of Gazprom announced that the net profit for shareholders during the first quarter of this year reached 11 billion 410 million dollars, and the company's revenues from sales rose by 19.3 billion to \$36 billion and \$728 million. It also increased the company 's sales of gas only in the first quarter by 25%, compared to the same period last year, reaching 27 billion and \$ 92 million.



Oil-producing states inform the buyers in Asia the cause of high prices

The Asian imported oil countries asked more supply in the market from major producing countries to low the fuel costs at a conference which was held in Seoul.

A clear division in the Energy Ministers ' Conference Asians among exporting countries with strong revenues and imported countries that find difficult to pay the costs of oil and gas.

The crude was trading near \$ 112 a barrel, after rising above \$ 117 a barrel late last month due to suspension of most of Libyan oil production and the prospect of a U.S. military strike against Syria.

Mr. Aasco Zogauara, Japanese Minister of State for Economy, Trade and Industry said " High oil prices will adversely affect on the Asian economy and this may lead to the stagnation of economic activity in Asia and in order to stabilize world oil markets, we ask producers to provide adequate supplies to meet demand. "

The member states of the Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) said that the rise in oil prices due to the tensions in the Syria crisis.

Its mentioned that Saudi Arabia raised its production to record levels to mitigate the impact of the Libyan crisis supplies, while the Saudi Oil Minister Ali al-Naimi said that he does not see a shortage .

AL-Naimi added during the conference " There is a good balance



in the market."

OPEC said in its weekly report that the market receives an adequate supply cover stops Libyan supplies.

Abdullah al-Badri OPEC Secretary-General said during the conference "There was no need to more pump."

Al-Badri told the reporters" If we see that there is a shortage in market, we shall pump, but we do not see a shortage."

Petronas company withdraws from oil project in Venezuela



The Malaysia company of Petronas plans to exit from one of the largest oil projects in the Orinoco in Venezuela

because of disagreements with Venezuelan authorities and the state oil company as the company declared.

The total investment that carry the name of Petrokarapopo about \$ 20 billion over 25 years which it includes the construction of the unit to convert heavy crude to light crude with the capacity of 200 thousand barrels per day.

When the project established in 2010, Venezuela announced that it is a good indicator that the oil companies ready to bear the difficult of financial conditions for access to the largest oil reserves in the world.

The Venezuela oil company Petroleos de has 60 % of the project and 40% to the Petronas.

Petronas confirmed to

Reuters its withdrawal from the project and the company had informed Venezuelan government on Aug. 27/ 2013 .

A source in Petronas said from Kuala Lumpur that the company decided to exit because of problems in dealing with the Venezuelan authorities .

Petronas had entered the oil sector in Venezuela in 2010 after three years of nationalizations expansion by the late Socialist President Hugo Chavez .

The project of Petrokarapopo had begun the production late last year with capacity of 400 thousand barrels per day.



Russia and China sign a gas agreement with billions of dollars

Russia and China signed a series of economic agreements, including billions of dollars document paves the way for export of natural gas from Russia to China. This came after a meeting the Russian President Vladimir Putin with Chinese president Xi Jinping in St. Petersburg in Russia. The Russian news agency of RIA Novosti referred that the Russian Gazprom company, and the Chinese company of Cooperative National Petroleum signed a major items in long-term cooperation, which Russia supplies China with 38 billion cubic meters of Russian natural gas. The agreement conditions include supplying gas, its size, price and guaranteed ways to pay, as well as include a gas station. The company Gazprom mentioned that the project is expected to begin early next year, noting that the project aims to create a Russian – China pipeline by the year 2018.

Shell Company tries to install a gas station in Louisiana

Shell, one of the largest energy production company, announced that it has taken a decision on the site in the state of Louisiana which is likely to be liquefied natural gas station at cost 12.5 billion dollars. However, the company has not yet taken the final decision regarding the station, and the decision will be made after doing more planning

and environmental working.

While the officials in the state of Louisiana declared that "Shell" chose a site near Baton Rouge district for constructing the station which will produce both diesel and aircraft of natural gas, as well as special types of wax and products used in the manufacture of plastics and detergents.

ENI confirms its presence in the most prestigious World Indices

The Italian of ENI company for energy proved on its suitability for the seventh year in a row of the Dow Jones global for Sustainability. It is one of the most prestigious sustainability indicators at the global level.

This index, which was founded in 1999, includes on companies' stocks characterized by excellent their results in the fields of economics, sociology and the environment. It is highlighting on the best companies and institutions in the field of sustainability in various sectors.

Overall, the index includes 333 stocks selected on the basis of their performance, economic, social and environmental considerations among 2,500 international shares with highest levels of capitalization.

In the oil and gas sector, 15 companies were selected from among 123 candidates, the ENI company for energy had got on the highest points in the environmental field.

This result confirms the significant interest of the Italian company the sustainable growth and responsible management of its business.



Basra's governor discusses with the Russian Lukoil oil the ways to solve the problems that facing its work

The governor of Basra province, Dr. Majid Mahdi al-Nasraoui discussed with the director of the Russian oil company of Lukoil, that work in the oil fields of the West Qurna, Mr. Iskandar Nasirov the ways to solve the problems that facing the company's work.

Al-Nasraoui declared in a press statement " We discussed with Russia's Lukoil the ways to remove obstacles and solve all the problems

that stand in front of the work of the company in the oil fields which located near populated areas. Referring to find a mechanism thought working on coordination between the company and the citizens living in those areas that fall within the geographical area of the company work, and the Southern Oil Company in addition to involve the local government to solve the problems. "

Insisting on the right of oil areas'

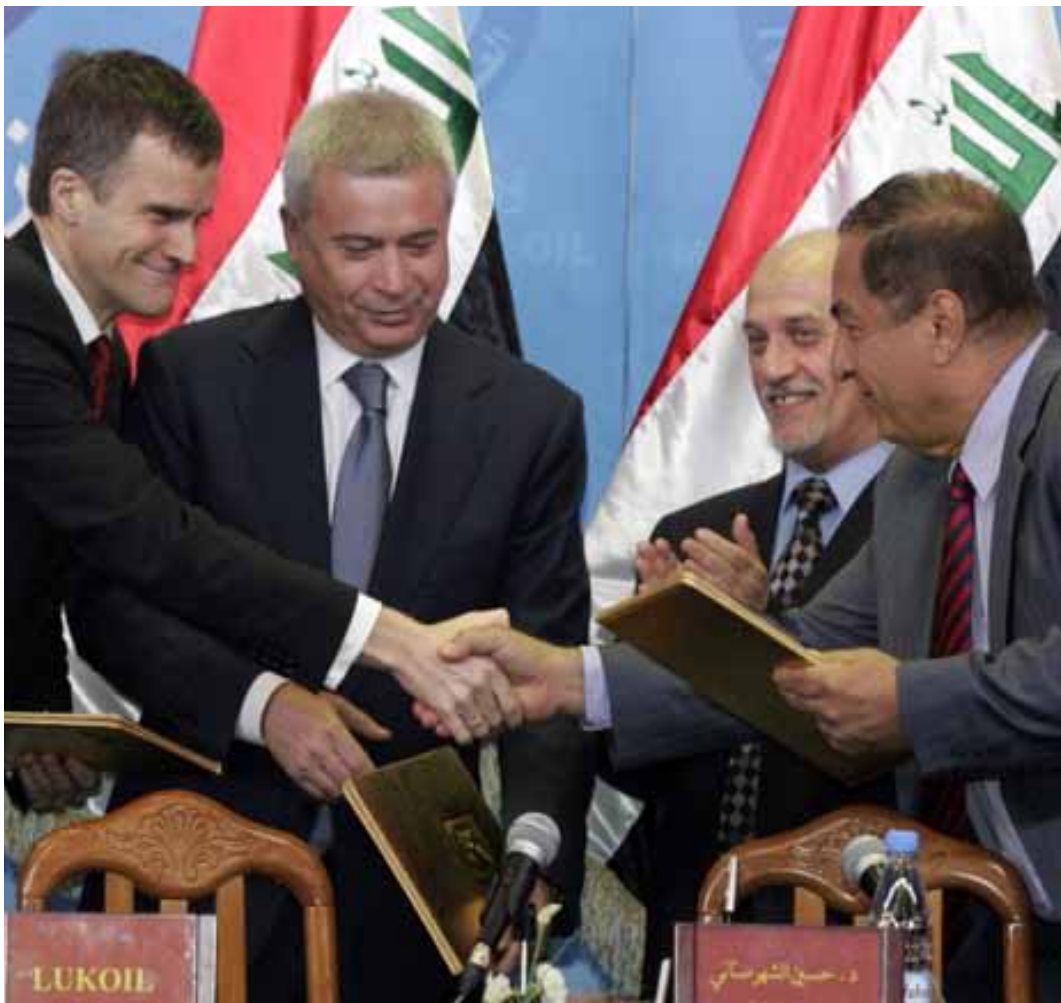
residents for giving them priority to work in the company according to their non-technical and administrative competence. Expressing on the willingness of the local government to train required cadres to work in the Russian company.

Al-Nasraoui suggest to build a residential complex for those poor villages that designed and built by the Russian company, which is reimbursed later by the South Oil



Company, that the director of the company Mr. Iskandar Nasirov expressed on his readiness to implement the project.

Lukoil relive half of its investment in the West Qurna in 2014



An official at LUKOIL Russian oil company expect to regain 50% of its investments in the developing of the West Qurna 2 oil field in the southern Iraq by next year.

Leonid Fedun, who owns a share of the company said that the West Qurna 2 field now at the peak of the investment cycle and company hopes to regain 50% of expenditures in 2014.

Itar-Tass agency news quoted that Fedun said "He expected the production of the filed begin in November and up to 200 thousand tons of crude oil by the end of this year."

Graduating the first group of Iraqi trainees at the center of Lukoil

The first group of Iraqi students completed their study in the oil training center of Lukoil company.

A center is ran by the Russian company of Lukoil that work in the field of West Qurna - 2 in the province of Basra .

170 trainees who have completed a training program duration of 18 months had been appointed in the various establishments of the West Qurna field -2 depending on acquired qualifications. The training included focal oil production, oil and gas processing, control on equipment and electrical and mechanical engineering .

The official website of the company mentioned that the training program consists of several modules to increase the efficiency of the employees, and cover all the necessary technical sections and focus on developing the leadership capabilities as well as the actual training units



Lukoil provides a hospital with medical equipments



The Lukoil Middle East announced complete the processing of providing the central hospital in the district of al-Madeena north of al-Basra with the medical equipments , as pointed out that the equipments have been relating to analyze blood, heart examination, dentistry and diagnostic ultrasound .

A statement issued from the company Luk , it is an operating company, a subsidiary of Lukoil OJSC, that it carried out another a socially project in the West Qurna field - 2 , noting that it completed the project of providing the central hospital in the district of al-Madeena with modern medical equipments.

Adding that these medical equipments include a blood test, diagnostic ultrasound, examination heart and dental equipments.

"The company plans to continue the program of support for the healthcare sector in the province of Basra, as well as it plans to equip three other medical centers before the end of this year." A statement explaining.

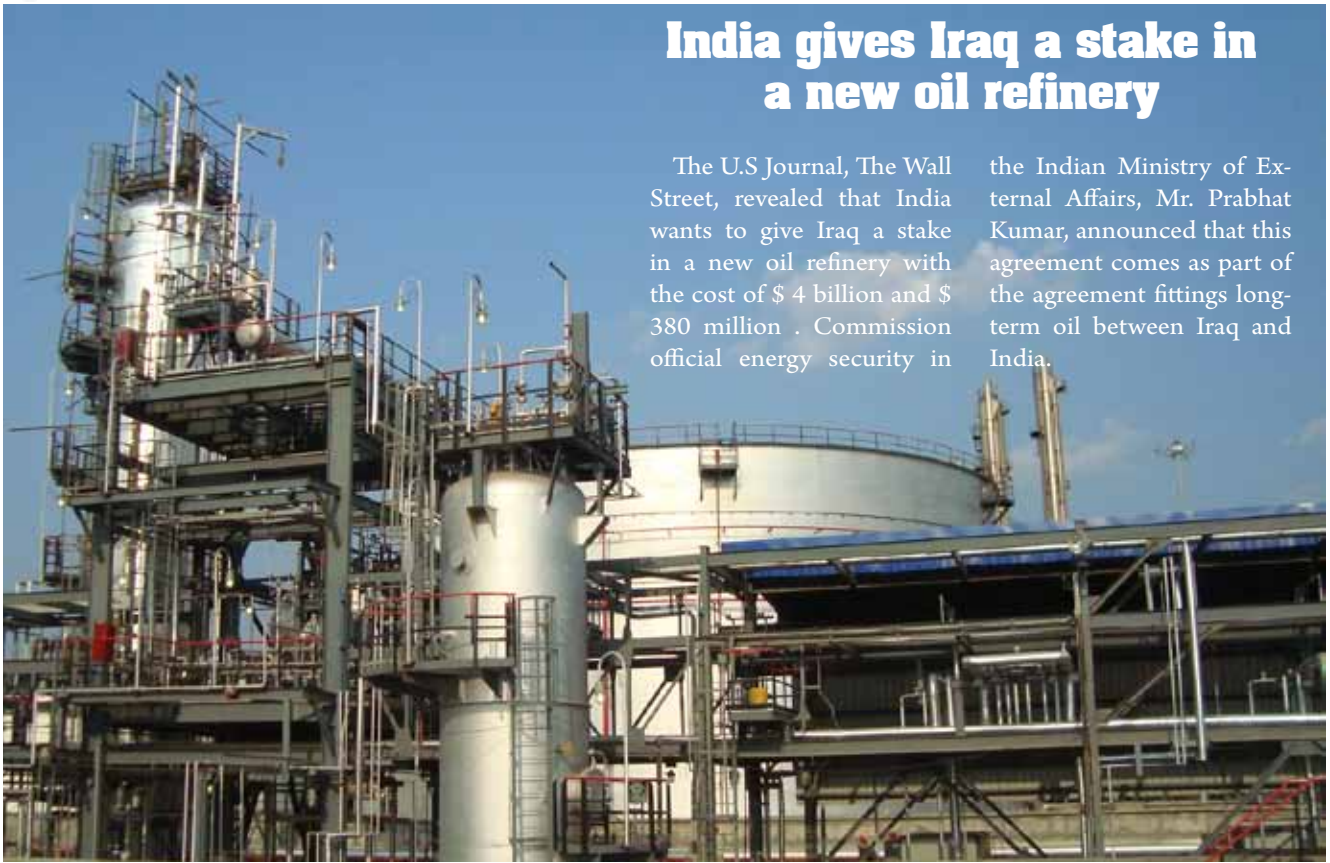
The company statement clarifying, " All works take place according to the cooperation agreements that signed by the company with the managements of al-Madeena, The martyr of Izz al-Deen al-qassam and al-Qurna districts in December of 2012," Noting that the agreements contain developing the economic relations between the contractors and improve the standard of living of the population as well as protecting the environment."

The Lukoil Middle East Co., Ltd. had supplied two medical centers in al-Hweer and um al-Shweei districts modern devices of diagnosis the tuberculosis, diseases of the heart and blood vessels. Cadres have been trained on the using of this equipments with advanced technology.

India gives Iraq a stake in a new oil refinery

The U.S Journal, The Wall Street, revealed that India wants to give Iraq a stake in a new oil refinery with the cost of \$ 4 billion and \$ 380 million . Commission official energy security in

the Indian Ministry of External Affairs, Mr. Prabhat Kumar, announced that this agreement comes as part of the agreement fittings long-term oil between Iraq and India.



Shell begins a test production of Iraq 's Majnoon oilfield

An Iraqi official said that the Royal Dutch Shell company began a test production from Iraq 's Majnoon oilfield and it is looking for to raise the production to about 190 thousand barrels per day in October.

An official from Iraq's South Oil Company said, "The resumption of production in the field will continue on an experimental basis until the end of September and it is expected to reach the production of about 190 thousand bar-

rels per day in October."

Shell company declared that it had resumed operation of the Majnoon field and aims to increase the production to 175 thousand barrels per day in October.

The company spokesman said, " We can confirm that we opened successfully wells and resumed the production in Majnoon oilfield and we aim to arrive the production of 175 thousand barrels per day in the coming weeks."

Its mentioned that Shell operates the field, which is considered one of the four giant fields in the south of Iraq, try to double its production.

Iraq, the second largest producer in OPEC, expects to increase its production of 400 thousand barrels per day by the end of this year and Majnoon oilfield will contribute to raise the production.



At the end of this year, Basra Gas Company will achieve 500 million feet form gas production



The director of the South Gas Company Mr. Ali Hussein Khudair announced that the company is doing all modifications in the CBS stations in

order to raise gas production of 400 million square feet to 500 million square feet at the end of this year .

" We did all modifications to invest the associated gas and increase the electric power." Khudair adding.

Clarifying that the company faced the problems of insulations and pressuring stations due to high temperatures and some technical matters.

Khudair had announced in an earlier statement " The next years will witness the escalation of production per year and up to two billion feet in 2017 to develop the infrastructure for the gas industry, reduce the burning of these huge quantities of natural resources and power generation,

as well as create a new source of income for the country and improved the local economy by providing a clean source to generate the energy. "

Stressing that the production of crude gas in Basra that was recorded before initiating the operations of Basra Gas Company, was nearly 1 billion and 100 million cubic feet per day, and burn about 700 million feet per day while the exploiter of the production does not exceed 450 million feet per day which leads to the exposure of resources state financial losses of millions of dollars per day.

Iraq qualifies companies to compete on the pipeline project with Jordan

The Iraqi Oil Ministry said that 12 companies and projects had qualified to compete for the project to extend the pipeline to Jordan at a cost of \$ 18 billion.

Iraq plans to export one million barrels

per day of crude to Jordan. 150 thousand barrels per day from the total will export to the blue refinery and the remaining amount will be issued through the port of Aqaba on the Red Sea, which would reduce Iraq's dependence on the Strait of

Hormuz .

A spokesman in the Ministry of Oil said "It's a proactive plan to absorb the high production, which the international oil companies intend pumped by 2017."

Adding "After the recession period in the Iraqi oil production over the years because of war and sanctions, the supplies began to rise significantly in 2010 amounted to 3.1 million barrels per day in August, according to the latest Reuters survey."

Iraq expects higher production of 400 thousand barrels per day by the end of this year with the start of production of the Majnoon field, which is operated by Royal Dutch Shell.

Among the companies and joint projects that have qualified for the next stage of the competition are the Chinese National Petroleum Company (CNPC), Daewoo International, Lukoil and the Alliance of Orascom with Petojet companies.



The British of Petrofac wins the engineering service contract worth 95 million dollars in the oilfield of Badra

The British of Petrofac Company for energy announced that it gained a secondary contract from the Russian company of Gazprom Neft to work in the Badra oilfield in Wasit province. It clarified that the contract includes of construction and engineering works for three years worth \$95 million, Asserting that Iraq is considered a vital geographical area.

The Managing Director of the British company Mr. Bill Donat said in a statement posted by UPI agency news, "The company Petrofac gained a contract work for constructing and engineering services for three years with the Russian company of Gazprom Neft in the oilfield of Badra, explaining that the value of the contract up to the range of \$ 95 million."

Donat added " Iraq is a vital geographic area for us." Pointing out "This contract reflects our ability to provide excellent maintenance and engineering services for projects with technical and logistical challenges in the region."

It mentioned that the company of Petrofac had won the first contract in Iraq in 2010. The Russian company of Gazprom heads a combination includes both Kocaz South Korean company, Petronas Malaysian and Turkish TPAO that are working in the field of Badra.

According to the agreement signed with the Iraqi side in 2009, the company of Gazprom should run all development works in the field of Badra in Wasit province for the next 20 years. It is expected to reach the production capacity of the field approximately 170,000 barrels per day.

It is referred that the field of Badra, 90 km east of the city of Kut, locates on the Iran-Iraq border with reserves of about three billion barrels of crude oil. The Russia company of Gazprom has 40% percent in the joint project, while the Turkish Company of owns 10%, the Korean company of Koukas has 30%, and Malaysia's Petronas 20%.



Demonstrations against Chevron in Dohuk



The residents of small and large Hsbakan villages in the province of Dohuk demonstrated against the oil company of Chevron because it didn't implement the promises to job its residents in the company and carrying out other services in the village.

Chevron had promised to implementation the main street that connects the two villages in the surrounding areas, and establish a sports stadium as well as giving priority assignment in the company their populations .

Maysan province searching with PetroJayna establish a water tank to the Halfaya oilfield



Maysan province discussed with the Chinese company of Petrojayna project of constructing a water tank for the Halfaya oilfield to be the oil reserves of the province.

The governor of Maysan Mr. Ali Douai Lazim said after a meeting with the director of the company "The project of reservoir oil water will be an important supporting to the needs of the oil in the

province, So we should secure the surrounding areas through set an insulator fence and planting trees around the tank."

Adding "It was decided to form a special committee to study the site selection and the design in agreement with Petro-Jayna company and prepare a report on the project for the purpose of obtaining final approval by the relevant departments as soon as possible."

The Director General of Missan Oil Company : We are looking for producing one million barrels of oil over the next four years

The director of the Maysan Oil Company the engineer Ali Ma`rij al-Bahadli said "His company is seeking access through the development of the fields to produce one million barrels per day during the next four years with the developing in the province oilfields of Halfaya, Bazerkan, Fekra and Abu gharb which are operated by the Chinese companies of Petruchyna and Tsanuk, in addition to the fields of Noor and al-A`mara which developed by the Maysan Oil Company.

"The Maysan Oil Company is working to establish pipeline with length 272 km that export one million barrels." al-Bahadli referring.

Adding that the new export line of (Bazargan – FAO) will be its capacity up to one million barrels per day and a length 272 km. It extends from the fields of the province to the reservoirs warehouse in FAO in Basra.

Noting that the cost of the project up to \$500 million which will hope to

complete in one year .

Clarifying " The establishment of the new pipeline was because the increasing in the oil production in the fields of the province which is ran by Petrojayna and CNOOC companies." Noting that the new line does not eliminate the current line which export the oil the province fields, but the increasing in the oil production, led us to establish the new pipeline.

Al-Bahadli confirmed that Maysan Oil Company fields produced an average



of 235 thousand barrels per day , and it is hoped access to the production of about one million barrels after the completion of the main fields developments in 2017.

Demands to grant the companies more facilitates within the oil licensing rounds

A member of the Commission of oil and energy parliamentary, Mrs. Susan Sa'd



asked the ministries to avoid the obstacles in the work of companies operating within the oil licensing rounds. Calling to put penalty clauses in the licensing contracts to ensure the prosecution of the languid part in the completion of their projects.

Sa'd added " Among these problems are not complete projects in the exact time due to getting visa in time, which led to the non- availability the required labour, in addition to the boarders problems. The equip-

ments that used in the project need months to arrive, which lead to delay in carrying out the project.

Calling Oil Ministry to put a clear mechanism for investment associated gas in the Majnoon oilfield in order to avoid pollution and combustion gas, and invest it either by providing stations gaseous, or used by the investing company, indicating that the Commission found the desire of the Shell company to invest the gas associated in the Majnoon field .

Iraq is losing \$ 40 billion annually due to electricity



The Commission of oil and energy parliamentary revealed that a government report prepared by the advisers in the prime minister pointed out that Iraq is losing \$ 40 billion annually due to the power crisis, which affected the overall economic joints

The Commission 's decision Mr. Qasim Mohammed said, "The report stressed that the economic movement, including the petrochemical industries in the industry companies and other laboratories and factories and the factories of the private sector is affected by electric energy crisis."

Washington confirms reducing support to Baghdad and focus on the development oil sector

The United States revealed reducing the financial support to Iraq because of its budget, indicating that it will focus during the next period to support the oil sector and its development, especially in Basra and called to harness the wealth of the province to implement the services and construction and invite a Businessmen Union to provide the necessary facilities to encourage foreign investors to work in the province .

This came during a press conference was held by the American General Consul in Basra, in the hall of the Union of Iraqi businessmen.

The U.S. Consul, Mr. Bill Krant announced "The coming days will witness the new U.S. Consul General, Mr. Matthews Mtman, who will focus on supporting and developing oil sector in Basra."

While the Deputy Prime Businessmen Union in Basra, Mr. Abdul-Sahib Saleh Ali said in the sidelines of the conference " The relationship between Iraq and United States must be based on the economic civil interests", calling to employ this relationship to attract major and global U.S. companies to Basra.

Adding that the responsibility of protecting U.S. and foreign companies that work in Basra were not clear. Stressing on the working hard to attract foreign investors and grant them the visas.



Maysan Oil Company : Achievement drilling a new well in the field of Abu Ghareeb



The Chinese company Kosil had completed 19 wells drilling operations within Abu Ghareeb field 110 East Maysan province.

The general director of Maysan Oil Company, the engineer Ali Ma'rij al-Bahadli said that the company of Kosil, one of the contracting companies with the CNOOC company that supervised to develop the field of Bazerkan, al-Fakha and Abu Ghareeb oil field, had recently completed the operations of drilling in Abu Gharab 19 well, adding that the drilling operations were using tower drilling LR,7006 down to 3229 m depth.

The field of Abu Ghareeb, which its oil characterized by the quality and high standards, is producing 34 thousand barrels per day from 13 wells at the moment, while the CNOOC company and the contactors secondary companies, which Iraqi drilling company one of them, are working to increase the production in the field.

Maysan Oil Company: The Use of Plastic Pipes to Extend Oil Flow Lines in Abu Gharb Field for the First Time



Maysan Oil Company announced the start to the implementation of advanced plastic pipes (type RTP) as flow lines of crude oil to bind the newly drilled wells in the field Abu Gharb as the first time in Iraq.

The general director of Maysan Oil Company, Engineer Ali Qubool Bahadli, said that the company Sianok, which holds the management of development processes of Abu Gharb, Bazerkan and Fakka fields, recently introduced a new experience and sophisticated cope with the modern world oil industry using PVC pipe lines flow of crude oil and connecting wells in modern field Abu Gharb. He added that this type of pipe borne high pressure up to 76 bar a diameter

of 6 in. and processed in the form of great rollers. They do not go through corrosion and thus do not need to Cathodic protection nor maintenance during construction. This also features a fast implementation, and at the same time costs 25 % less than steel pipes.

Bahadli cleared that the use of this type is due to the land risking of containing mines, making it difficult to extend steel pipes as required by the cadres, mechanics and processes for welding and testing kits, in addition to the lack of sufficient flexibility of extending steel pipeline because of high areas and valleys, pointing out that all those obstacles and difficulties are overcome through plastic pipes



Major oil companies are negotiating to reduce their production



The Ministry of Oil revealed that the major operating oil companies in Iraq are negotiating with the Iraqi government to reduce the rate of production, indicating that these companies are "BP, British Royal Dutch, Dutch Shell and Exxon Mobile. Clarifying that these companies do not have the infrastructure adequate for the production and storage of 12 million barrels per day.

The director of the Department of Contracts and Licensing at the Ministry of Oil Mr. Abdul Mahdi al-Amidi said on the sidelines of an Iraqi oil conference was held in Amman, which was transferred by the U.S economic site of NASDAQ

"The negotiations are conducted by the major operating oil companies with the Iraqi government in order to reduce the level of oil production in the country, which would shrink the overall production ceiling of Iraq 12 million barrels per day."

Al-Amidi adding, according to U.S. site, "The negotiating companies are BP company working in the Rumaila oil field and Royal Dutch Shell Dutch operating in the Majnoon field, and Exxon Mobile American in the West

Qurna-1 field." Pointing out that the Russian company of LUKOIL and the Italian company of ENI considered the first two companies that reduce the level of their productions this year.

Clarifying "We are in talks with BP to reduce its production ceiling decree of 2.85 million barrels per day from the Rumaila oil field to 2.1 million barrels, where the current production from the field is about 1.4 million barrels per day." Stressing that Shell and its partner Petronas of Malaysia are negotiating now with the Iraqi government to reduce the ceiling produced decree in the Majnoon field rate of 600,000 barrels per day to be 1.2 million barrels per day instead of 1.8 million.

He likely to start the production in the Majnoon oil field this month, with rate of 175,000 barrels per day.

He continuing that Exxon Mobil operating in the West Qurna 1 is now in advanced stages of negotiations with the government to reduce its production ceiling decree of 2.825 million barrels per day to 1.8 million, pointing out "the production company is approximately 450,000 barrels per day."

"We do not have enough oil infrastructure for the production and storage amounted to 12 million barrels per day." Al-Amidi saying.

Expressing on his belief that we may not be able to find buyers for these quantities of crude oil product.

Iraq had reduced the rate of production of a decree for the year 2017 amounting to 12 million barrels per day at the rate of 3 million barrels per day to be a ceiling productive new 9 million barrels per day, where this goal is difficult to achieve.



Oil Minister: Iraq will store 4 million barrels of crude in Korea

The Iraqi oil minister said that Iraq plans to store four million barrels of crude in South Korea.

Mr. Abdul Karim La'eebi declared to the reporters before a meeting of Asian oil ministers in the Korean capital "we shall store crude oil in Korea in order to be close to the Asian markets and oil will be delivered to the store this year or early next year

Council of Ministers informs BP and SHEL companies give the priority to the gas

The committee of follow the work and producing electric power in the Council of Ministers recommended to inform the SHEL and BP companies give the priority in their work in Iraq to the gas production.

The Secretariat of the Council of Ministers confirmed in a statement on the needing to implement a comprehensive program for the rehabilitation of the old thermal power plants to run the gas stations in dry gas fuel.

The Committee also recommended to share the private sector in the distribution and collection activity in accordance with the business models prepared by the ministry.

Ninewah refuses authorize its governor to contract with oil companies

Council members in the province of Ninewah considered the authorization which has been granted to the governor on a contract to build an oil refinery in the province is illegal.

The province of Ninewah has confirmed that it will set up an oil refinery and a power plant through investment over the next two years.

Iraq adds five new global companies to compete on the field of the Nasiriyah oil field

Iraqi Oil Ministry announced that it added new five international companies, to be added to the list of seven companies that have been selected previously to submit proposals for the development of the Nasiriyah field and establish oil refinery in the south of the country. It expected that the estimated cost of the project is about four billion and \$ 400 million, as pointed out that the oil ministry is planning to build another four refineries.

The Indian newspaper of Business Standard, declared that both Indian oil and gas companies the ONGC and Essar Oil for energy projects has been added with three other global to the previous menu, which includes seven companies to develop the field of Nasiriyah oil and construct refinery with the production capacity up to 300 thousand barrels per day.

Noting that the total companies are 12 and that the cost estimated at about four billion and 400 million dollars.

BS added "The new menu of competing companies are Indians ONGC and Essar Oil, the Russian Rosneft, Maurel & Prom French and South Korea's GS Engineering and Construction."

Referring that the Iraqi Oil Ministry had been nominated in March last year seven international oil companies among 14 companies to develop the oil field and construct the refinery. Indicating that the companies that have been nominated the Indian Reliance for Petroleum Industries, the French oil Total, the Russian LUK Oil, the Chinese CNPC and the American Brown Energy Company for energy.

BS explained "The 12 companies that have been rehabilitated to tender will be invited to review the information on the project and discuss the terms of the contract, pointing out that Iraq intends to award a contract of the project by the end of the current year 2013."

"Iraq has three refineries in Baiji, Dura and Basrah with the faculty of up to 567 thousand barrels per day and it tries to increase the capacity of the refineries of up to 750 thousand barrels per day through improvements and development work on refining the current." BS clarifying.

BS mentioned that the Iraqi Oil Ministry is also planning to build four new refineries in each of Karbala, Kirkuk, Maysan and Nasiriyah.

It is mentioned that the two companies Malaysian Petronas and Japanese Japeix had won the contract to develop the Gharraf field in the province of Dhi Qar, as well as drill and develop 11 oil wells and produce crude oil up to 50 thousand barrels per day at the end of the year 2013. The share of Petronas in al-Garraf oilfield is 45% while Japeix company 30% share of the project whereas the remaining stake due to the North oil Company.



The Deputy Prime Minister for Energy Opens Majnoon oilfield and announce the starting of the first commercial production of the field

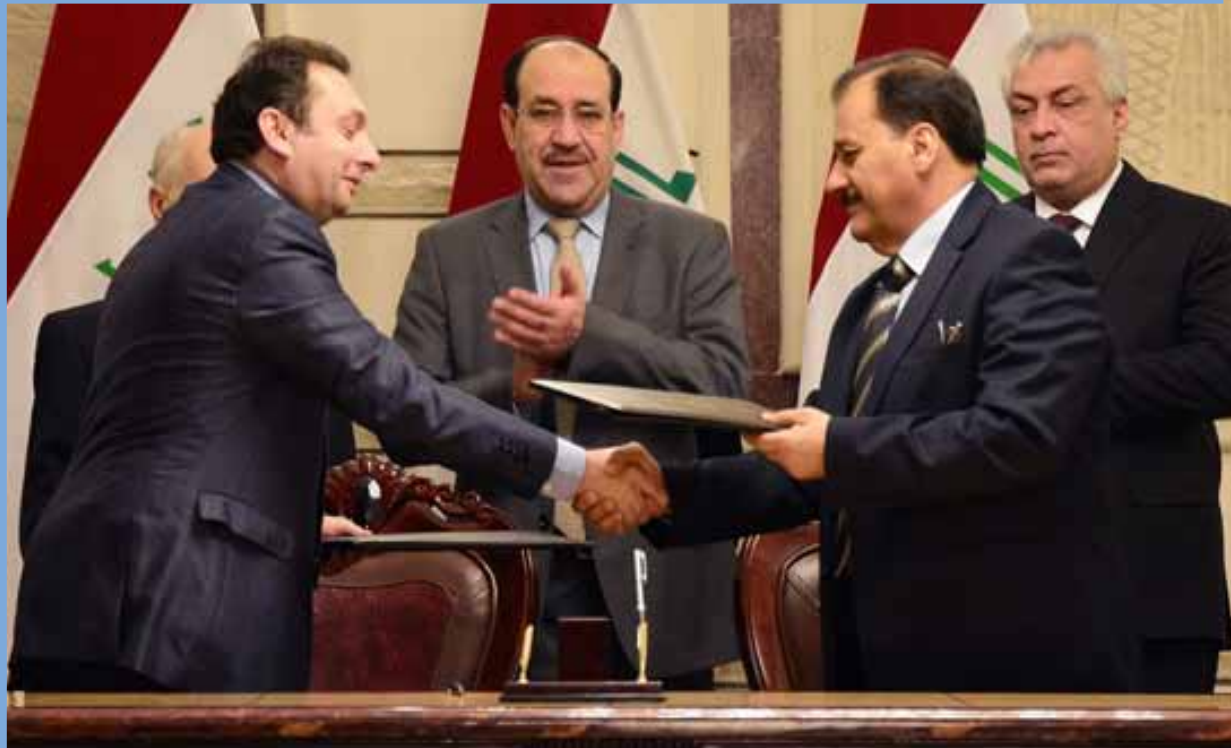
Under the patronage of Prime Minister Mr. Nuri al-Maliki and the Oil Ministry in collaboration with Shell company, the main operator of the Majnoon field, hold an official ceremony to start the production for the Majnoon oilfield. The oilfield had been opened by the Deputy Prime Minister for Energy Affairs Dr. Hussein al-Shahristani, Oil Minister Mr. Abdul Karim La`eebi and the general director of the Shell International company.

Dr. Al-Shahristani said in his speech "I am delighted to join this ceremony and witness the opening this giant oilfield which is considered one of Iraqi project that help to build this country. We develop this oilfield and al-Rumela , al-Zubeer and west of al-Qarna first and second stages, and we shall develop other oilfields."

The Oil Minister Mr. La`eebi said "This is not the last project or last celebrations in a series of creativity and giving in the oil sector, but there are more than one oilfields, as long as there are Iraqi minds help to build this country."

While the General Manager of the Southern Oil Company Jafar expressed his pleasure with this achievement , saying "From the Majnoon oilfield, the third-largest oilfield in Iraq, we would like to thank all efforts that began its commercial production 175 thousand barrels per day in the national oil company in 1973, and completed by subsequent generations in the Oil Ministry in collaboration with Shell and Petronas to add another achievement for the Iraqi oil industry."

The Executive Director of Shell company showed all the artistic operations carried out in this field , as well as services community that provide jobs, establishing a centre for training and development, and the provide six mobile clinics equipped with the latest medical supplies distributed on al-Qurna, al-Deer and al-Theger districts, in addition to prepare a literacy program, and a training sewing program for widows, establish arenas for football and make an agreement with international sports clubs to develop the skills of youth soccer in the province .



Iraq signed an investment contract with a Swiss company to set up Maysan oil refinery at a cost of six billion dollars

Prime Minister Mr. Nuri al-Maliki signed an investment contract with a Swiss company to establish a refinery of Maysan oil at a total cost of six billion dollars with the production capacity arrive to 150 thousand barrels per day.

The Swiss company indicated that this project would be a starting work for other projects in Iraq. Al-Maliki said in a statement issued on the sidelines of his attending in the signing ceremony for the establishment and operation the refinery of Maysan by the Ministry of Oil and the Swiss Company of Satarm" the government signed an investment contracts which will contribute the fill need of the country's oil derivatives."

Noting that the project aims to establish and operate the refinery of Maysan which will be ran by the Ministry of Oil and Swiss Satarm company at a total cost of six billion dollars, and a production capacity of 150 thousand barrels per day.

Adding "This vital project will bring to Iraq and the group of companies that will work on its construction a great investment opportunity." Stressing that there are other agreements have been signed to work in multiple areas, particularly in the field of electricity, where it was agreed on a project to produce six thousand MW. Al-Maliki indicating that the government is working very hard to reach an advanced stage of economic growth, and provide a decent livelihood for all citizens, especially the poor, in addition to provide the employment opportunities."

Calling all companies and investors to take advantage of available opportunities in Iraq to contribute in the process of construction, reconstruction and investment in the fields of oil, electricity, housing, roads, industry and commerce and others.

For his part, the President of Swiss Satarm company through the statement that this project will be the first of the work of the other projects will cover various fields.

Its mentioned that the Maysan Oil Company announced in the eighth of October 2013 that the China company of PetroChina is starting the second phase of develop the Halfaya oilfield to produce 100 thousand barrels per day of crude oil.

Indicating that the company will create a second complex crude oil processing major and it will drill 50 new wells in addition to expand the gas receiving station to accommodate 100 million cubic feet. The Chinese Company of PetroChina announced in 6th August 2013 that it began in the second phase to develop Halfay oilfield southern Iraq that may increase the energy resources. Pointing out that it will drill through this phase which will hopefully be completed mid - year 2014, 60 new wells with sought treatment center for a hundred thousand barrels per day, to double the production capacity of the field to 200 thousand barrels. The Chinese company of PetroChina has many investments in the several large oil fields projects including Halfay field in the province of Maysan and Rumaila in Basra in southern Iraq.



oilfield in al-Nasiriyah

and Oil Minister Abdul Karim Lu'abee.

The Malaysian Company Petronas and Japanese Japex had signed in 20/12/2009 a preliminary agreement with the Iraqi government to develop the Garraf oilfield with the investments are expected reach 8 billions dollars with a long-term duration 20 years to own the company of Petronas 60 % of the project compared and 40 % for the company of Japex while the two companies will receive a fee of 1.49\$ for one barrel.

The two companies pledged to raise the level of production to 230 thousand barrels per day, according to the General Manager of Petronas, Mr. Ho Wang Kin.

Dhi Qar province possesses oil reserves estimated 20 billion barrels under within five important and untapped oilfields are the large field of al-Nasiriyah in the district of Kat'ah which located 30 km to the north of al-Nasiriyah, which it is expected to produce 300 thousand barrels per day with its production of one million barrels after the completion of rehabilitation, and the field of Garraf, which is located 25 km north of al-Na-

siriyah, which estimated its production 130 thousand barrels per day.

The Deputy Prime Minister for Energy Dr. Hussain al-Shahristani said that 90 % of workers in the Garraf oil field will be citizens of Dhi Qar.

He said in a speech during the opening ceremony of the Garraf oil field, "The percentage of Iraqi manpower in the field of Garraf is 90%, most of them residents of the surrounding area of the field.

Adding that the development of the field faced many problems and challenges, and most prominent was the conflicts in the field like roads, bridges and farmland.

He continued "We were able to overcome the difficulties and accomplish our tasks and objectives that we have identified the development of the oil sector cooperation and determination of all parties, pointing out that the stable security situation in the province has helped greatly to get the job done."





Al-Maliki opened the Garraf

Petronas and Japex companies pledged to raise the production to 230 barrels per day

The Prime Minister Nuri al-Maliki opened the Garraf oilfield which was carried out by the Malaysian Petronas Kari-gala company and Japanese Japex company with production rate of 50 thousand barrels per day.

Al-Maliki said in a speech opening ceremony “We celebrate the opening of this project to clarify two things, the first is internal that we invest our resources properly, and the second is that Iraq’s state one of ten countries which possess great wealth and capable of building and development, stressing that the process of construction and reconstruction require popular conation and strong political that help the process of construction and reconstruction.”

Adding that this area has suffered from neglect and ruin which we have to fairness it, noting that this field does not

represent the issue of production , but will reflect the state of development , expertise and services that will accompany the production process.

He stressed that the province of Dhi Gar need to the further development and construction, calling for establish of Dhi Qar Oil Company in order to promote oil projects that built in the province .

Stressing on supporting operating companies in Iraq , calling all companies to adhere the dates of achievement and to be a partner in the process of construction and reconstruction.

The Prime Minister Nuri al-Maliki arrived to the city of al-Nasiriyah to open the Garraf oilfield who accompanied by Vice President for Energy Affairs Dr. Hussain al-Shahristani

▶▶ **The Cabinet works in the legislation of the Atomic Energy Act to be used for peaceful purposes**

Ministry of Oil in 2006 until 2008, but unfortunately we did not get a quantum leap with regard to the treatment of gas burnt. Our cadres are currently unable and especially because we do not have factories due to their destructions at war, so we turned to the largest global company to contract with them in this regard. The establishment of Basra Gas Company was done and the company's duty to take the burnt gas from old fields as Rumaila and Zubair and work on the treatment of this gas is delivered to the National Company for the production of energy to be utilized as fuel for power plants.

• Marine licensing rounds Regarding oil licensing rounds that have been held with both Iran and Kuwait, al-Shahristani said:

Iraqi marine port is so narrow because the limited of our east and west sites, so there were a series of complex decisions that prevented the signing of these contracts include UN instructions, Chapter VII and old protocols. Now, when we are out of Chapter VII, oil ministry signed an agreement with Kuwait and Iran to draw oil borders and economic rights, and presence large quantities of hydrocarbon ammunition in the northern Gulf in the region which lies along the economic continental Iraqi shelf that overlap with Kuwait and Iran. we are discussing to develop these fields to invest in these fields within agreement guaranty the rights of all parts. In this state, we have used a global companies to present a complete study about the amount of oil and the production, according to the area of field in the country. we

also have several contracts with both Iran and Kuwait, which worked on the development of parts of some of the common fields during this year and we hope to produce oil through licensing rounds third, fourth and fifth, which witnessed signed many contracts that reflected a growing in the Iraqi economy. This economy growing has drew the development future plans that lead to develop the capacity of the Iraqi economy.

• Electricity and private sector companies Is the Ministry of Electricity open the door for private sector to invest in the electric power? al-Shahristani answered:

Indeed, the Ministry of Electricity informed the citizens that the ministry is ready to share the private sector "Iraqi or foreign sector" to build power plants and sell them to the national company. There were Iraqi investors desire to participate in this project and we welcomed them and the ministry prepares everything with them because our goal, production electric energy.

This experiment relies on the provision of gas to these stations, as Iraq haven't such quantities of gas to meet and fill this demand, so it must be imported from other, so we decided to call investors.

• Electricity and provincial councils Regarding distribution the electric power by the provincial councils and provincial al-Shahristani answer:

"Electricity passes through three stages production and transport and then distributed in the areas of consumption, whether cities or industrial zones. Generally, in the world, the production networks for electric power remain the task of the Ministry of Electricity exclusively. It represents a kind of national security of the citizen that get rid of citizen from the mood of the private sector and investors, so production network should run by the ministry while the distribution sector possible to run by private sector and the provincial councils. The Ministry of Electricity has been studying this issue before and it has invited the provincial councils in order to determine the need for each province of the energy and distribution centers, which will be according to the need for this energy."

• Nuclear power in Iraq About the use of nuclear energy file in Iraq for peaceful purposes al-Shahristani replied :

"Certainly, Iraq was one of the first Arab countries interesting in the nuclear energy file, and now ministry council works to legislate the Atomic Energy law to be used in the peaceful purposes, while the old centers of nuclear energy in Tuwaitha had been completely destroyed, and the state in the process of cleaning these areas of radioactive sources."

ourselves to the text of the constitution, which stipulates that the oil and gas belongs to the Iraqi people and non-Iraqi cannot share the Iraqis with their oil or gas, so, we send out invitations to foreign companies that Iraq needs their contracts, experiences and investments to keep oil and gas to the Iraqi people. Of course the giant oil companies frankly are not accustomed to this type of deal and are rejecting this principle, however, we have the conviction that the magnitude of the reserve oil in Iraq and the need for the world to this reserve are indispensable and therefore there is not an option for them but to work with us and accept our terms. We are sure that this issue is

given to Iraq excellence in oil contracts that belong to the service to maintain the wealth the minimum wage and are now being implemented with high spirit and all the companies are committed except the Angolan company because of the security situation in the region.

**• Burnt Gas in Vain
Burned gas, which caused great losses to this wealth with the knowledge that there are significant contracts with great companies in this aspect ?**

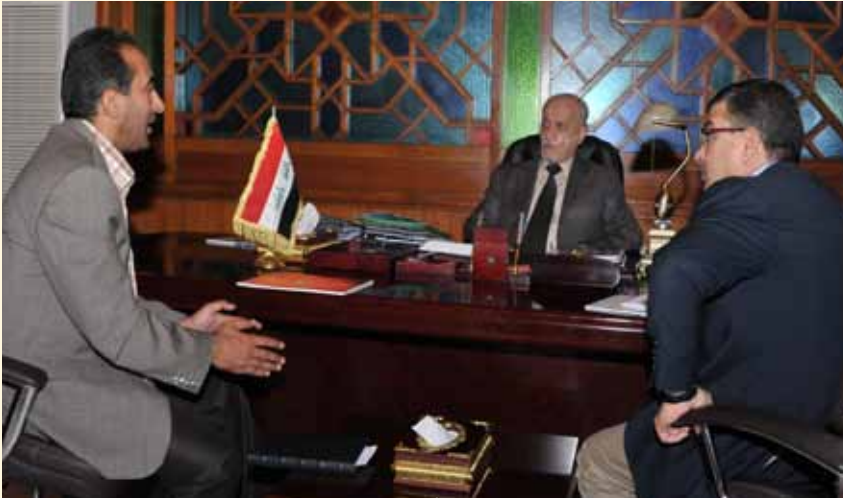
Gas flaring in Iraq began with the beginning of the first production of

oil and is now aged more than eighty years, and this does not mean that our government its current shortcomings in this aspect even the previous governments could not stop this burning or take advantage of it because it means stopping oil production as well as the process treatment of gas at gas stations and oil and petrochemical companies.

As the treatment of gas from operations are very expensive, require experience and a large workforce and sometimes the need to stop production, Iraq to make a great effort in this area, did not succeed in controlling the gas burning and I personally made great efforts with our experts since I took over the



►► Service contracts with foreign companies ensure the amount of oil for the people



were terminated. The revised version of the draft law was approved by the energy Commission, submitted to the Council of Ministers and approved by the Board. The decision of the Council of Ministers canceled all previous drafts and took this new revised draft as the only draft adopted by the Council of Ministers.

• Oil and the Private Sector
What is the role of the private sector in the oil industry, knowing that these companies did not have a role at the time of the former regime, as there are a lot of Iraqi companies who have the ability to access and compete with investment firms? Dr. Hussain al-Shahristani said:

When we talk about energy and your magazine is Energy and Life, it is not just limited to oil.

There are also gas, electricity and water resources, and science technology. Energy is a broad subject.

To develop the start of the development of oil fields, we start from the refineries to the various oil industries

in relation to the development of the fields, we can't accomplish it as an integrated project for two reasons: first is the size of the project because it will be worth billions of dollars. Second is for the required experience because this area is like any other technical field that is constantly evolving and these companies have a high technical potential and studies... For example, a small field like Garraf, one billion dollars had been disbursed so far on it by these companies. So when talk on the workload there are no national companies with such financial ability or sufficient technical knowledge. We contracted in licensing rounds on these giant oil companies because these companies do not implement on their own but contract with other companies to drill wells to reclaim them, and a third company to extend the tubes with a fourth company to develop a safe. We contracted in licensing rounds, that any of these tasks can be done by any Iraqi company that as a preference over the foreign companies .

• Salary Teams and Franchises

Private sector company cadres that work on rehabilitating always complain about the problem of abandonment of these cadres after training them to join foreign companies because of the difference of salary and allowances. About the possibility of the enactment of the this regard Dr. Hussain al-Shahristani, said:

This problem is not only suffered from all private sector companies in Iraq, but even the government sector companies, who resign cadres as a result of receiving a job with a salary greater in foreign countries. We live in a democratic system and the system respects the decision of rights at work. So I find that the company, which trains its staff and tire in order to increase the technical skills imposed from this cadre should respect this issue and have a loyalty to the company, and I truly call to study the Japanese experience and this experience to lift the country's economy in the correct manner.

• Service Contracts and Participation
Service contracts and participation that have been signed by most countries What about them? And where are the strength points that will be used in the oil sector in Iraq? Dr. Hussain al-Shahristani , said:

There is a big difference between service contracts and sharing contracts that have been signed, including the states leftist like Libya at the time of Gaddafi, Syria and Venezuela. What characterized the Iraqi contracts with these companies is that we committed





After the terrible deflation exposed to the Iraqi economy as a result of irresponsible policies followed by the deposed Saddam since 1979 until the fall of his regime in April 2003. The democratic transformation experienced by Iraq emerged several problems, including the oil and gas law and the situation of the common fields between us, Kuwait and Iran, oil licenses contracts Iraq , in addition to the scarcity of electric power that turned Iraq into a Rentier state, and the adoption of the Iraqi government on what is granted to the oil sector from unsafe and unstable financials ...

Questions overlapped as we entered the office of the Attorney - Shahristani to look for an answer

Energy and Life Magazine Opens a File with the Deputy Prime Minister for Energy Affairs

Dr. Hussain al-Shahristani

►► The door for the Iraqi and foreign private sector investment is open to power stations construction

• Oil and Gas Law

Our first question was about the draft law of oil and gas, which has been provided since 2007 and rolled into political conflicts, what is the fate of this law? Dr. Hussain al-Shahristani said:

The law, frankly, is nothing new be-

cause the draft approved by the Cabinet in February 2007 and sent to the House of Representatives did not initiate and it passed over six years, then, to the Energy Committee in the House of Representatives, who worked hard and wrote the draft again and this, frankly, is not right because it is not right to draft laws and under the Constitution,

the judgment of the Federal Court must come from the Council of Ministers. They tried to pass it but it failed in the debate of the House of Representatives. The Oil Ministry then reconsidered the 2007 draft and updated and developed on the basis of the evolution that has occurred in Iraq's oil industry contracts and licensing rounds that



**Cheif Administrative Board
Engineer: Salah M. O.**

**Cheif Editter
Badi sh.**

*Accredited by the Iraqi Jour-
nalists Syndicate number 1140*

*The sequence of articles in the magazine is
subject to technical considerations*

*The journal welcomes articles and re-
search related to the course of the maga-
zine*

*Preferably up table materials (printed) by
known methods*

*The magazine the right to rewrite and
correct the information contained in the
articles*

mobile : 07703869369

email : energy_life12@yahoo.com

*Advertising and subscription in
the journal Energy and Life*

email : energy_life12@yahoo.com

mobile : 07703869369

Extractive Industries - Iraqi Ambitious Steps

Engineer : Salah Mahdi

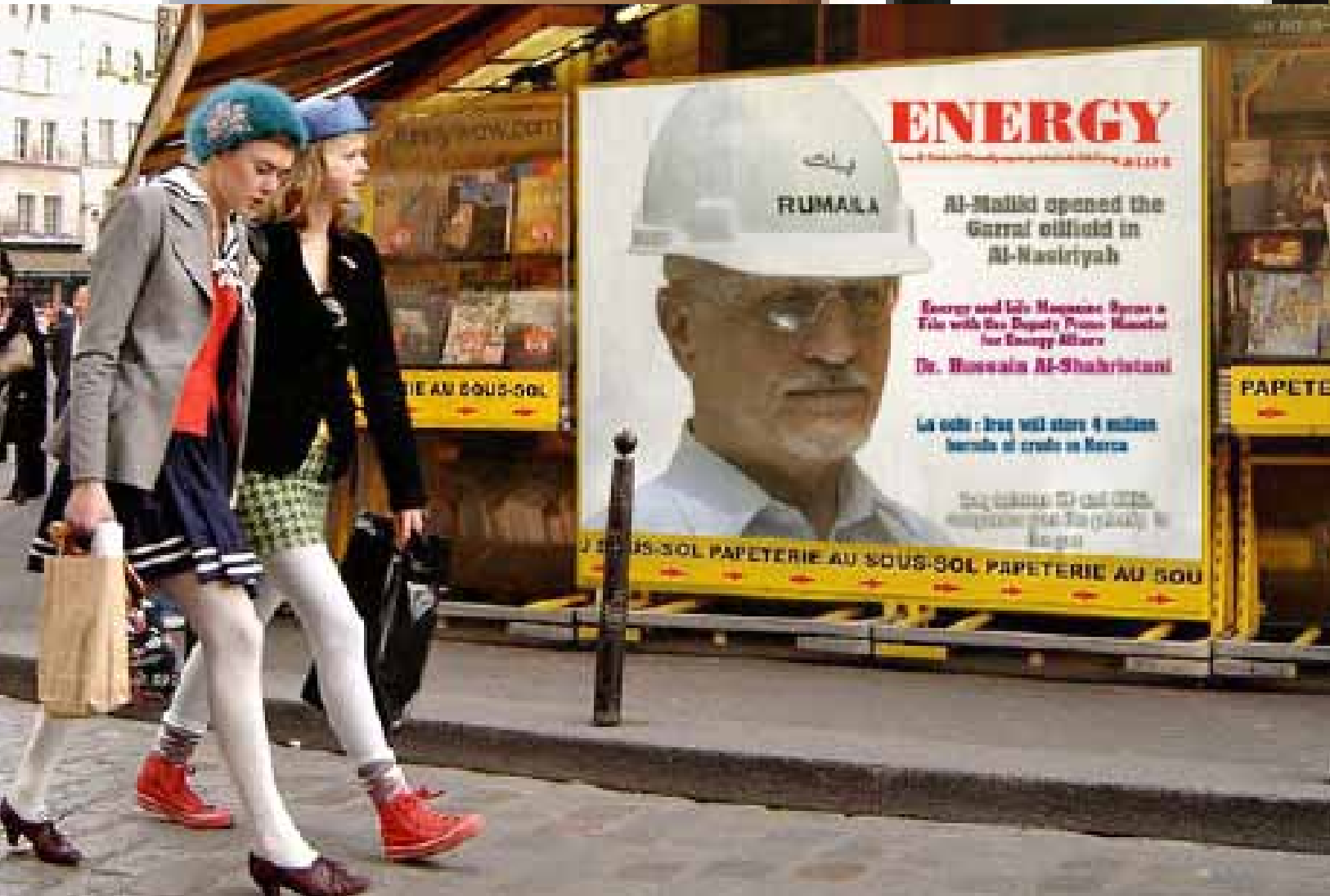
The oil industry in Iraq contributed pivotally in shaping the economic recovery enjoyed by Iraq since the establishment of the state, despite the passage of a long era, the industry labored under the domination of the unstudied political decision, the dominance of the dictators on the industry's resources as well as on the employment of huge revenues in affairs no longer on the country or the people.

But that is a matter for optimism pursued by the Iraqi Ministry of Oil in the development of this sector in line with the aspiration and hopes of the Iraqi people in developing, progressing and improving the standard of living, after reflected policies clearly effected on the incomes and annual budgets approved by the Ministry of Planning and legislative bodies.

The plans approved for the management of the oil file, specifically the policy of the extractive industries, cause contentment and satisfaction with local and international bodies, having succeeded in the development of train oil industry on the road and drawing the outline of the industry in a professional manner exceeding expectations, compared to the level of the development process for the rest of the government sectors supervised by other ministries.

As export rates are expected to increase during the next few years in the event of continuation on the approach to file management, extractive industries present to record levels put Iraq at the top of Petroleum Exporting Countries of oil and gas in the world. This prompted many governments and countries to pave the way for close cooperation in the hope of its participation in oil exploration and service contracts in Iraq.

International economists expect that Iraq will be the first economic state it's the region, in spite of the worrying security situation. Economists also expect upcoming oil exportation and production operations managed in Baghdad.



ENERGY

Issue 19 - October-2013 monthly magazine specialized in the field of energy & LIFE



Al-Maliki opened the Garraf oilfield in Al-Nasiriyah

**Energy and Life Magazine Opens a
File with the Deputy Prime Minister
for Energy Affairs**

Dr. Hussain Al-Shahristani

**La`eebi : Iraq will store 4 million
barrels of crude in Korea**

**Iraq informs BP and SHEL
companies give the priority to
the gas**

**Demonstrations
against Chevron
in Dohuk**

**Al-Bahadli : We are look-
ing for producing one mil-
lion barrels of oil over the
next four years**

**The British of Petrofac
wins the engineering
service contract worth
95 million dollars in the
oilfield of Badra**